ثقافة التدبير الاقتصادي

ⓒ حسن موسى الصفار، ١٤٤٣هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الصفار، حسن بن موسى بن رضي
ثقافة التدبير الاقتصادي / حسن بن موسى بن رضي الصفار - ط١، القطيف، ١٤٤٣هـ
١٧٤ ص؛ ١٤,٨ × ٢١سم
ردمك: ٧-٨٨٣٨-٠٣-٦٠٣-٩٧٨
١- ترشيد الاستهلاك ٢- تكاليف ومستوى المعيشة أ.العنوان
ديوي ٦٤٠,٤٢ ١٤٤٣/٦٤١٤
رقم الإيداع: ١٤٤٣/٦٤١٤
ردمك: ٧-٨٨٣٨-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م
القطيف- المملكة العربية السعودية

أطياف للنشر والتوزيع
هاتف / فاكس: ٨٥٤٩٥٤٥ (١٣) ٩٦٦ +
القطيف - شارع القدس
ص.ب ٦١٢١٥ القطيف ٣١٩١١
المملكة العربية السعودية
E-mail: Atyaf.qatif@gmail.com

حسن موسى الصفار

ثقافة التدبير الاقتصادي

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

المحتويات ٧
المقدمة ٩

الفصل الأول :مواجهة الفقر

الفقر ليس قدرًا ١٥
الخيار الأسهل والخيار الأفضل ٢٣
ابتلاء الثروة وابتلاء الفقر ٢٩
فرص العمل أمن المجتمع والوطن ٣٥

الفصل الثاني: سعة الرزق وترشيد الإنفاق

تنمية الدخل وترشيد الإنفاق ٤٣
تدبير المعيشة وثقافة الاستهلاك ٥١
التحولات الاقتصادية والتكيف المطلوب ٥٩
عادات الصرف وضرورة الترشيد ٦٧
الاستهلاك وعادات الإسراف ٧٩
التبذير والاسراف مرفوض ٨٩

الفصل الثالث: في السلوك والأداء الاقتصادي

القرض الحسن وأداء الدّين..... ٩٥
رشاوى الموظفين فساد وإجرام..... ١٠٥
الغش في المواد الغذائية..... ١١١
تدوير النفايات وسلامة البيئة..... ١٢١

الفصل الرابع: الثروة والمسؤولية الاجتماعية

استثمر أموالك في حياتك ١٣٣
ماذا تصنع بفائض المال؟ ١٤١
كيف نستثمر المال قبل فقده؟..... ١٤٩
الابتهاج بالبذل والعطاء..... ١٥٥
المسؤولية تجاه الفقراء ١٦١
اصطناع المعروف لكلّ النّاس..... ١٦٧

المقدمة

الأمن الاقتصادي عنصر أساس في استقرار حياة الفرد والمجتمع، ذلك أنه إذا لم تتوفر للإنسان متطلبات الحياة الكريمة، فإنه يعيش حالة قلق واضطراب، تنعكس على فكره وسلوكه، وقد تدفعه للإخلال بأمن المجتمع.

إن مسؤولية تحقيق الأمن الاقتصادي تقع بالدرجة الأولى على عاتق الفرد نفسه، حيث منحه الله تعالى القدرات الجسمية والعقلية لإدارة حياته، والسعي لتحصيل متطلبات معيشته، كما سخّر له إمكانات الطبيعة، وثروات الكون، ليستفيد منها ويستثمرها في تلبية حاجاته وتحقيق رغباته، لكن ذلك يعتمد على مقدار سعيه وحركته، فإذا ما قصّر في السعي، وتقاعس عن العمل، فسيكون نصيبه الفقر والحرمان، وما يترتب على ذلك من آثار وأضرار في حياته الفردية والاجتماعية.

وقد ينال الإنسان نصيباً من الإمكانات والثروة، لكنه لا

يحسن التصرف فيها، ولا ينجح في إدارتها، فتتسرب من بين يديه، أو تكون وبالاً عليه، وهنا تأتي ضرورة الوعي والرشد في السلوك والأداء الاقتصادي.

كما قد تواجه الإنسان بعض العوائق التي تحول بينه وبين الوصول إلى موارد الرزق، وتلبية حاجات الحياة، كابتلائه بالعجز والإعاقة الصحية، أو تعذّر فرص العمل والحركة أمامه لخلل في الواقع الاجتماعي.

وهنا لا بدّ من نظام للضمان والرعاية الاجتماعية، يهتم بمناطق الضعف في المجتمع، ويرعى الفقراء وذوي الحاجات، فيوفّر لهم متطلبات المعيشة والحياة، عبر مؤسسات الدولة، والمبادرات الخيرية الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني.

إن ذلك يؤكد المسؤولية المتبادلة بين الفرد والمجتمع في تحقيق الأمن الاقتصادي، فالمجتمع معنيٌ بإقامة نظام عادل، تتوفر فيه فرص العمل والتنمية والاستثمار، كما هو معنيٌ بتفقد حال الضعفاء ورعاية الفقراء من أبنائه.

والفرد مسؤول عن المشاركة في برامج التنمية، والعمل لتقدم المستوى الاقتصادي في مجتمعه، ومطلوب منه العطاء والبذل في قنوات العمل الخيري التطوعي؛ لأن ما يحوز من إمكانات، ويكتسب من ثروات، ليس حقّاً خالصاً له، ففي أمواله نصيب للمعوزين والمحرومين، وهو معنيٌ بالمصلحة العامة للمجتمع، كما هو معنيٌ

بمصلحته الخاصة.

وقد تناولت النصوص والتعاليم الدينية مختلف الجوانب المرتبطة بالبعد الاقتصادي في حياة الفرد والمجتمع، لما له من التأثير الكبير في انتظام حياة الفرد، واستقرار المجتمع.

والكتاب الماثل بين يدي القارئ الكريم، يضم مقالات كتبتها في أوقات متباعدة، لتكون مادة للحديث في خطب ومحاضرات ألقيتها، حول ثقافة التدبير الاقتصادي، على هدي النصوص والتعاليم الدينية، ومعطيات الواقع الاجتماعي.

وكنت مهتماً في هذه المقالات والمحاضرات، بمعالجة بعض الظواهر المرتبطة بالسلوك والأداء الاقتصادي في حياة الناس، كضعف الفاعلية والنشاط في السعي لتحصيل الثروة والإمكانات، والاسترسال في عادات الصرف والاستهلاك بما يصل إلى حدّ التبذير، والانزلاق إلى بعض الممارسات غير المشروعة في الكسب والعمل. وسلّطت الأضواء على جانب المسؤولية الاجتماعية تجاه حالات الضعف والحاجة في المجتمع، والدور المطلوب من ذوي الثروة والمال على الصعيد الوطني والاجتماعي.

أرجو أن يكون نشر هذا الكتاب إسهاماً في تعزيز الوعي، وترشيد السلوك الاقتصادي، وأسأل الله تعالى القبول والتوفيق.

حسن موسى الصفار

١٩ صفر ١٤٤٣هـ

٢٧ سبتمبر ٢٠٢١م

الفصل الأول

مواجهة الفقر

الفقر ليس قدرًا

يحتفل العالم كل عام في (١٧ من أكتوبر) باليوم العالمي لمكافحة الفقر، وقد بدأ الاحتفاء بهذا اليوم بمبادرة شعبية في باريس سنة ١٩٨٧م، وتفاعلت شعوب العالم مع هذا اليوم، وأصبحت تقيم الاحتفاء به كلّ عام إلى أن تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٢م، ليكون يومًا عالميًا لمكافحة الفقر، حيث تدعو الحكومات والمنظمات الأهلية والإعلاميون وكل الجهات المؤثرة، لمناقشة مشكلة الفقر في المجتمعات البشرية، وكيف يمكن محاصرة هذه المشكلة ومكافحتها.

مكافحة الفقر وعلاجه

لمشكلة الفقر زوايا عديدة يمكن مناقشتها:

١. السياسات الاقتصادية لكلّ بلد، فبعض السياسات تنتج حالات الفقر وتنعشها، بحيث تجعل نسبة من

المواطنين يعيشون البطالة والحاجة.

كما أن برامج الضمان الاجتماعي تتفاوت بين البلدان والدول، فهناك دول توليها اهتمامًا كبيرًا، وتخصص لها ميزانيات كافية، لتحسين مستوى معيشة الفئات الضعيفة في المجتمع، بينما لا تحظى هذه الفئات بالرعاية المطلوبة من دول أخرى.

٢. مستوى التكافل الاجتماعي، فبعض المجتمعات لديها مستوى متقدم من التكافل، بحيث تتم محاصرة حالات الفقر والحاجة، وبعض المجتمعات يقل فيها مستوى التكافل الاجتماعي وقيام المؤسسات الخيرية التطوعية.

٣. موقف الفقير من المشكلة.

تارة نتحدث عن الدولة والمجتمع ومسؤوليتها تجاه الفقراء، وتارة نوجه الحديث للفقير نفسه، كيف يتعامل مع حالة الفقر التي يعيشها؟!!

ما هي مسؤولية الفقير؟

هل له دور في مكافحة الفقر؟

إنّ الله زوّد الإنسان بمواهب وقدرات وطاقات، وإذا ما التفت إلى هذه الطاقات وفجّرها وضاعف الجهد، يمكنه أن يتغلب على الفقر، لكنّ بعض الفقراء يتصور أنّ الفقر قَدَرٌ لا يمكن تجاوزه وكأنه يقول: «ولدت فقيرًا وسأموت فقيرًا»، ويحمّل الظروف العائلية والاجتماعية

مشكلة فقره.

صحيح أنّ بعض الظروف الصحية كوجود إعاقة جسدية، أو بعض الظروف العائلية أو الاجتماعية قد تفرض حالة الفقر على الإنسان.

لكن السؤال المهم: كيف يتعامل الإنسان مع هذه الحالة؟!

تارة يتكيف معها ويستسلم لها، وتارة يتحدّاها ويقاومها.

فكم من الأشخاص لديهم إعاقات جسدية، لكنّهم بالعزيمة والإصرار استطاعوا أن يفجروا مواهبهم وطاقاتهم، فأصبحوا أثرياء بارزين!

وكم من أشخاص ولدوا في ظروف عائلية صعبة؟!، لكنهم تعبوا على أنفسهم بالدراسة والاجتهاد والعمل فتغيّر حالهم، وطوروا وضع عوائلهم.

وكم من أشخاص واجهوا ظروفًا اجتماعية قاسية في بداية حياتهم، لكنهم حينما قرروا تحدّي الظروف وشحذ الهمم، استطاعوا تجاوزها فأصبحوا من أهل الثراء.

كلّ ذلك يدلّ على أنّ الفقير بإمكانه تجاوز حالة الفقر، لكن البعض يستسلم لهذه الحالة ويتكيف معها، وتنشأ لديه حالة من الكسل والتواني والاعتماد على الغير، فما دام العطاء والمال يصل إليه دون عناء، فلماذا يتعب نفسه؟!!

وبذلك يكرّس حالة الفقر في حياته!

مشاهد متباينة

في سفري إلى الدنمارك والسّويد (سنة ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م) رأيت بعض العرب والمسلمين اللاجئين، وحسب نظام اللجوء يحصلون على مساعدات شهرية، وتتكفل الدولة المستضيفة بحاجاتهم كلاجئين.

البعض منهم يعتمد على هذه المساعدات، فلا يبحث عن عمل أو وظيفة، ويختلق لنفسه المبررات، ليعيش على هذه المساعدات التي تقدمها الدولة، وهي تؤمن له الحدّ الأدنى من العيش فقط!!

وفي مقابل ذلك هناك من تجاوزوا هذه الحالة، ودخلوا سوق العمل وأصبحوا تجارًا أثرياء، والتحق أبناؤهم بالمدارس والجامعات وتفوقوا وتميزوا وشغلوا مواقع وظيفية بارزة.

كلاهما إنسان، قدما من ظروف واحدة!

فلماذا يعيش أحدهما على الصدقات، وما يقدمه له الآخرون، ويصبح الآخر تاجرًا أو صاحب مصنع؟!

الفارق هو القرار، هل يتحدى حالة الفقر أو يستسلم لها ويتكيف معها؟!

توارث الفقر

من الحالات المؤلمة ما تتحدث عنه إدارات الجمعيات الخيرية، من توارث بعض العوائل حالة الفقر بين أجيالها!!

أخبرني أحد العاملين في جمعية خيرية، أنّ بعض العوائل المستفيدة لا تزال منذ (٤٠ سنة) وهم في حالة فقر يتلقون المساعدات، ويتوارثون الفقر من جيل الأجداد إلى الأحفاد!!

والسبب عدم وجود اهتمام بتعليم الأبناء وتأهيل أفراد العائلة، وهذا ما بدأت بعض الجمعيات الخيرية الانتباه إليه، وأصبح لديها برامج للتأهيل والتوظيف، ومساعدة أبناء العوائل الفقيرة للحصول على المنح الدراسية لتجاوز حالة الفقر.

إذًا فالفقير مسؤول عن مكافحة الفقر، ولا ينبغي له أن يستمرئ حال الصدقة والعطاء من الآخرين، فذلك يعني تجميد قدراته وطاقاته، وتحمّل ذلّ الحاجة والمسألة، وأكثر من ذلك يكون مسؤولًا أمام الله تعالى!!

فالإنسان القادر على توفير لقمة عيشه ونفقات عياله إذا تكاسل واعتمد على الصدقات يكون محاسبًا مسؤولًا يوم القيامة. لأنه ترك واجبًا وقد ورد عن النبي ﷺ: «مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ ضَيَّعَ مَنْ يَعُولُ»[١].

وهناك عدد من الأحاديث والنصوص الواردة في هذا المجال، ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «يا أبا ذَرٍّ، إيّاكَ والسؤالَ فإنّهُ ذُلٌّ حاضرٌ، وفَقرٌ تَتَعَجَّلُهُ، وفيهِ حِسابٌ طَويلٌ يَومَ القِيامَةِ»[٢].

هذا المبلغ الذي يأخذه الفقير من المحسنين، يجب ألّا يعتبره

(١) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه. ج٢، ص٦٨، حديث١٧٤١.
(٢) المصدر نفسه. ج ٤، ص٣٧٥، حديث٥٧٦٢.

غنيمة سائغة، بل سيتبعها سؤال يوم القيامة إذا كان الفقير متمكنًا مستطيعًا، عليه أن يجد ويجتهد للبحث عن فرص عمل، كما عليه أن يفجّر طاقاته، ويستثمر قدراته، حتى يستغني عن الآخرين.

ورد عنه ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثُّرًا أي لزيادة وكثرة ماله ـ، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ»[1].

وورد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أنه قال: «اِشتَدَّتْ حالُ رجُلٍ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ فقالَتْ لَهُ امرأتُهُ: لو أتَيتَ رسولَ الله ﷺ فَسَألتَهُ، فجاءَ إلى النبيِّ فلمّا رآهُ النبيُّ قالَ: مَن سَألَنا أعطَيناهُ ومَنِ استَغنى أغناهُ الله، فقالَ الرَّجُلُ: ما يَعنِي غَيرِي، فَرَجَعَ إلى امرأتِهِ فَأعلَمَها، فقالَت: إنّ رسولَ الله بَشَرٌ فَأعلِمْهُ، فَأتاهُ فَلَمّا رآهُ رسولُ الله ﷺ قالَ: مَن سَألَنا... حتّى فَعَلَ الرجُلُ ما ذَكَرَتْهُ ثلاثا، ثُمَّ ذَهَبَ الرجُلُ فاستَعارَ مِعْوَلًا ثُمّ أتَى الجَبَلَ فَصَعِدَهُ فَقَطَعَ حَطَبا، ثُمّ جاءَ بِهِ فَباعَهُ بنِصفِ مُدٍّ مِن دَقيقٍ فَرَجَعَ فَأكَلُوهُ، ثُمّ ذَهَبَ مِنَ الغَدِ فَصَعِدَهُ فجاءَ بأكثَرَ مِن ذلكَ فَباعَهُ، فلَم يَزَلْ يَعمَلُ و يَجمَعُ حتّى اشتَرى مِعْوَلًا، ثُمّ جَمَعَ حتّى اشتَرى بَكرَينِ وغُلامًا، ثُمّ أثرى حتّى أيْسَرَ، فجاءَ إلى النبيِّ ﷺ فَأعلَمَهُ كيفَ جاءَ يَسألُهُ و كيفَ سَمِعَ النبيَّ فقالَ ﷺ: قد قُلتُ لكَ: مَن سَألَنا أعطَيناهُ ومَنِ استَغنى أغناهُ الله»[2].

---

(١) مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم. كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، حديث ١٠٤١.

(٢) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي. ج ٢، ص١٣٩.

ينبغي أن يستفاد من جوهر هذه القصة، فلو فكّر الفقير في السبل والوسائل لتغلب على الفقر. وأفضل ما يقدمه المجتمع إلى فقرائه هو مساعدتهم لتجاوز حالة الفقر.

كيف نساعد الفقراء حتى يتجاوزوا حالة الفقر؟

إنّ ذلك يكون بالتعليم والتأهيل والتدريب ومساعدتهم في الحصول على الفرص الوظيفية، هذا ما يجب أن يحصل، وعلى الفقراء التجاوب مع مثل هذه البرامج.

الخيار الأسهل والخيار الأفضل

قد يجد الإنسان نفسه أمام خيارين لبلوغ مقصد ما: خيار أسهل، وخيار أفضل. فالخيار الأسهل هو الذي لا يكلّفه جهدًا كثيرًا، لكن نتاجه بالطبع يكون قليلًا، أما الخيار الأفضل، فالذي يكون نتاجه كبيرًا، لكنه يستلزم جهدًا إضافيًّا. والكثير من الناس غالبًا ما يختارون الأسهل في حياتهم؛ لأن الفارق فيهما بذل مزيد من الجهد، ومن لا يريد أن يتعب نفسه، يسلك الطريق الذي لا يكلّفه جهدًا كثيرًا.

نجد هذا في اختيارات الطلاب مثلًا في دراستهم، من يريد أن يلتحق بالمرحلة الثانوية، هناك قسم علمي وقسم أدبي، أيّهما أسهل وأيهما أفضل؟ هنا يجد الإنسان نفسه أمام هذ المعادلة.

وبعد أن ينتهي من الثانوية، يريد أن يلتحق بإحدى الجامعات في أحد التخصصات، هناك ما هو أسهل وهناك

ما هو أفضل.

طلابنا الذين يدرسون في أمريكا، أو في البلدان الأجنبية، هناك جامعات قوية، والوصول إلى هذه الجامعات موقع تنافس، لكن حسبما تشير التقارير من الملحقيات الثقافية التعليمية للسعودية: أن أكثر الطلاب يعزفون عن الجامعات القوية؛ لأنها تستلزم بذل جهد كبير، يسألون عن الجامعة الأسهل، بالطبع هؤلاء يفوتون على أنفسهم فرصًا كبيرة.

أحيانًا تتوفر لبعض الأشخاص فرصة عمل خارج منطقته، أكثر امتيازًا، وتكون فرصة عمله في المنطقة أقلّ امتيازًا، فيختار الخيار الأسهل، وإن كان على حساب مستقبل أفضل.

هذا نمط من التفكير الشائع، وهو اختيار الأسهل.

الوظيفة: خيار أسهل

إن أكثر أبنائنا يرون أن الوظيفة هي الخيار الوحيد أمامهم في الحياة، والوظيفة خيار أسهل؛ لأن الإنسان إذا صار موظفًا له دوام محدّد، ولا يتحمّل مسؤولية، وخاصة إذا كانت وظيفة حكومية، حيث يكون بذل الجهد محدودًا، وقلة من الناس يتحركون باتجاه فرص العمل الأخرى، كالعمل الحرّ، والعمل التجاري، وكأنه لا وجود لهذه الفرص، مع أن بلادنا تعجّ وتمتلئ بهذه الفرص. إنّ قليلًا من أبنائنا يتوجّهون للأعمال الحرة، وينشئون المؤسسات أو الشركات.

بعض المجتمعات تكون الثقافة السائدة في عوائلها وأوساطها، هي ثقافة توجيه الأبناء للعمل الحرّ، وبعض المجتمعات تكون هذه الثقافة فيها ضعيفة. الوافدون يأتون إلى بلادنا ويشقّون طريقهم، يتحوّلون إلى تجار، وأصحاب مؤسّسات وشركات، وابن البلد يبحث عن العمل الأسهل.

بعض الناس يضعون مبررات بأن العمل الحرّ يحتاج رأس مال، وتواجهه صعوبات قانونية، مع أن الذي يريد أن يصبح تاجرًا لن يجد الطريق مفروشًا أمامه بالورود، من دون مشاقّ ومشاكل، لكن هذا هو الخيار الأفضل، لماذا تبحث عن الخيار الأسهل؟

علينا أن ننشر هذه الثقافة بين أبنائنا، لماذا يبقى الواحد منّا موظفًا طول حياته؟

إن الله تعالى أعطاك إرادةً وعقلًا، تستطيع أن تذلّل به المشاكل، وأن تتجاوز به العقبات، فلماذا تخضع للمشاكل والعقبات؟ لماذا تكون موظفًا محدود الدّخل، وبإمكانك أن تكون رجل أعمال، وأن تكون ثريًّا؟

حالة الفقر السائدة في مجتمعنا ليس بمعنى أن الواحد لا يجد ما يأكل، لكن الدخل المحدود يمثل حالة فقر.

العمل الحر: الخيار الأفضل

علينا أن نشجع أبناءنا على العمل الحرّ، فإنه يصقل شخصية

الإنسان، لما فيه من تحمل مسؤولية وتوسيع أفق الإنسان.

كما ان العمل الحرّ إسهام في تنمية المجتمع، لأن الموظف في الغالب مستهلك، بينما صاحب العمل الحرّ منتج، يوفّر فرص عمل للآخرين، بدل أن يكون باحثًا عن فرصة عمل. ثم إن العمل الحرّ يعطي الإنسان حرية الحركة، بينما الموظف أسير وظيفته، وعند من يعمل في مؤسسته. لذلك وردت النصوص تشجّع على التجارة، وعلى العمل الحرّ، ورد عن رسول الله ﷺ: «تِسْعَةُ أَعْشَارِ اَلرِّزْقِ فِي اَلتِّجَارَةِ»[١]، وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «تَعَرَّضُوا لِلتِّجَارَةِ فَإِنَّ فِيهَا غِنًى لَكُمْ عَمَّا فِي أَيْدِي اَلنَّاسِ، فَإِنَّ اَللَّهَ يُحِبُّ اَلْمُحْتَرِفَ اَلْأَمِينَ»[٢].

وعن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «اَلتِّجَارَةُ تَزِيدُ فِي اَلْعَقْلِ»[٣]؛ لأن التاجر يعرف أمور الحياة من خلال عمله التجاري، يقول المعلى ابن خنيس: رَآنِي أَبُو عَبْدِ اَللَّهِ عليه السلام وَقَدْ تَأَخَّرْتُ عَنِ اَلسُّوقِ فَقَالَ لِي «اُغْدُ إِلَى عِزِّكَ»[٤]. إن السوق عزّ، العمل الحرّ والتجارة عزّ للإنسان، والمجتمع الذي يزيد فيه الأثرياء والتجار ورجال الأعمال يكون أعز، وأقدر، بينما مجتمع الفقراء، مجتمع محدودي الدخل، لا يأخذون موقعهم في أيّ وطن وأيّ بلد، وَرَدَ أنّ أحدهم قال للإمام جعفر الصادق عليه السلام: «إِنِّي قَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَدَعَ اَلسُّوقَ، وَفِي يَدِي شَيْءٌ، قَالَ عليه السلام: إِذاً يَسْقُطَ

(١) الكافي، ج ٥، ص ١٤٨.
(٢) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج١٠، ص١٠٠.
(٣) الكافي، ج٥، ص١٤٨.
(٤) من لا يحضره الفقيه، ج٣، ص١٩٢.

رَأْيُكَ، وَلاَ يُسْتَعَانَ بِكَ عَلَى شَيْءٍ»[١]. نرى قوائم عن كبار الشركات والمؤسّسات، يأسف الإنسان ألا يجد أسماء من أبناء مجتمعه في هذه القوائم، مع أن أباءنا كانوا يقودون حركة تجارية ضخمة.

علينا أن ننشر هذه الثقافة في أوساط مجتمعنا، وأن يتحلّى أبناؤنا بروح المغامرة، وتحمل المسؤولية، وأن نتعاون فيما بيننا، من أجل أن نفتح مختلف السبل أمام أبنائنا للعمل، ولتكوين الثروة، ولتنمية المجتمع اقتصاديًّا، فذلك هو ما يرغّبنا فيه الدين.

(١) الكافي، ج ٥، ص ١٤٩.

ابتلاء الثروة وابتلاء الفقر

الحالة الاقتصادية التي يعيشها الإنسان، هي لون من ألوان الابتلاء في هذه الحياة، فإذا كان ثريًّا، فإن الله تعالى يبتليه ويمتحنه كيف يتعامل ويتصرف مع هذه الثروة، هل يطغى ويفسد؟ أم يؤدّي حقوق الله من ماله وثروته ويحسن التصرف في ذلك المال؟

وإذا كان وضع الإنسان الاقتصادي ضيّقًا، فإن ذلك أيضًا لون من ألوان الابتلاء، كيف يتعامل مع حالة الفقر، هل يدفعه فقره إلى الجريمة والانحراف؟ وإلى الشك في عدل الله سبحانه وتعالى وحكمته؟ أم يصبر ويحسن التعامل مع تلك الحالة؟.

إنَّ الثروة ليست دلالة على الحظوة عند الله تعالى، فمن يكون ثريًّا في هذه الدنيا لا يعني أنه قريب من الله تعالى، وأنه لمحبته له ولإكرامه له أعطاه الثروة، كما قد يتصور البعض

من الناس.

والإنسان الفقير، عليه أن يعرف أن كونه فقيرًا في هذه الحياة، لا يعني حقارته ودناءته، عند الله سبحانه وتعالى. كلا، إنما هو امتحان في هذه الحياة، قد يكون بالثروة، وقد يكون بالفقر، وقد يعيش الإنسان في حياته اللونين، فيكون فقيرًا تارة، وغنيًّا أخرى، فيبتلى بالحالين، فكيف يتعامل معهما؟

يقول تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ﴾[سورة الفجر، الآيتان: ١٥، ١٦].

الفقر الاختياري

هناك بعض الناس هم من يتحملون مسؤولية فقرهم، حيث لا يعملون ولا يجتهدون في طلب الرزق، وما كان ينبغي لهم أن يكونوا فقراء، لكنهم ظلموا أنفسهم، فأصبحوا فقراء بتقصيرهم، وإلا ففرص العمل والسعي متوفرة أمامهم في هذه الحياة.

ومع الأسف الشديد نلحظ أن هناك كثيرًا من حالات الفقر الاختياري، حيث توجد عوائل تعيش الحاجة، وفيها أبناء قادرون على العمل لكنهم لا يعملون لرفضهم فرص العمل المتاحة لهم، ولا يواظبون، ولا يؤدون حقّ العمل حينما ينخرطون فيه، فهم يختارون لأنفسهم الفقر، وهم محاسبون أمام الله سبحانه وتعالى بتقصيرهم

تجاه أنفسهم إلى هذه الدرجة.

الفقر الاضطراري والجزاء الأخروي

وفي المقابل هناك فقراء وجدوا أنفسهم في حالة فقر، لضعف قدراتهم البدنية، بأن ولد أحدهم ولديه إعاقة، لا يستطيع أن يسعى لتحصيل معيشته. أو عاش في مجتمع نظامه الاقتصادي سيء، فهو يريد أن يسعى ويعمل، لكنه لا يجد فرصة أو مجالًا. هؤلاء الفقراء، عليهم أن يعرفوا أن الله سبحانه وتعالى يحبّهم، وهو رحيم بهم، وأن حالة الضيق التي يعيشونها في حياتهم الاقتصادية ابتلاء وامتحان لهم، لا ينبغي أن تتسرب إلى نفوسهم وساوس الشيطان، فيتساءلون: لماذا الآخرون عندهم الإمكانات والثروات، ونحن محرومون؟

عليهم أن يعرفوا أن هناك حكمة إلهية، وأن عليهم أن ينجحوا في هذا الامتحان.

وقد وردت نصوص كثيرة تتحدّث عن تعويض الله تعالى لهؤلاء الفقراء في الدار الآخرة. ذلك لأن الحياة الدنيا فترة محدودة، كما قال تعالى: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[سورة التوبة، الآية: ٣٨].

ورد عن رسول الله ﷺ: «اَلْفُقَرَاءُ مُلُوكُ أَهْلِ اَلْجَنَّةِ، وَاَلنَّاسُ كُلُّهُمْ مُشْتَاقُونَ إِلَى اَلْجَنَّةِ، وَاَلْجَنَّةُ مُشْتَاقَةٌ إِلَى اَلْفُقَرَاءِ»[1]. إن هؤلاء عاشوا في الحياة الدنيا نكدًا وضيقًا، لكن الله برحمته وعدله يعوّضهم، فيعيشون سعة في الآخرة.

(١) بحار الأنوار. ج٦٩، ص٤٩.

ورد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «إِنَّ فُقَرَاءَ اَلْمُؤْمِنِينَ يَتَقَلَّبُونَ فِي رِيَاضِ اَلْجَنَّةِ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ أَرْبَعِينَ خَرِيفاً»(١).

وهناك رواية أخرى عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «إِنَّ اَللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَلْتَفِتُ يَوْمَ اَلْقِيَامَةِ إِلَى فُقَرَاءِ اَلْمُؤْمِنِينَ، شَبِيهاً بِالْمُعْتَذِرِ إِلَيْهِمْ فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلاَلِي مَا أَفْقَرْتُكُمْ فِي اَلدُّنْيَا مِنْ هَوَانٍ بِكُمْ عَلَيَّ، وَلَتَرَوُنَّ مَا أَصْنَعُ بِكُمُ اَلْيَوْمَ»(٢) إذ قد يتندّم الإنسان وقتها، ويتمنى لو أن ثرواته في الدنيا أجلت للآخرة، والأفضل أن يسأل المؤمن ربه أن يجعله ممن يجمع الثروتين والغنائين، في الدنيا والآخرة.

وهناك رواية أخرى عنه عليه السلام: «إِنَّ اَللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَيَعْتَذِرُ إِلَى عَبْدِهِ اَلْمُؤْمِنِ اَلْمُحْوِجِ فِي اَلدُّنْيَا كَمَا يَعْتَذِرُ اَلْأَخُ إِلَى أَخِيهِ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلاَلِي مَا أَحْوَجْتُكَ فِي اَلدُّنْيَا مِنْ هَوَانٍ كَانَ بِكَ عَلَيَّ، فَارْفَعْ هَذَا اَلسَّجْفَ فَانْظُرْ إِلَى مَا عَوَّضْتُكَ مِنَ اَلدُّنْيَا، قَالَ: فَيَرْفَعُ فَيَقُولُ مَا ضَرَّنِي مَا مَنَعْتَنِي مَعَ مَا عَوَّضْتَنِي»(٣).

ونقرأ هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنَّ للمساكينِ دَولةً، إذا كانَ يومَ القيامةِ قيلَ لهُم: انظروا مَن أطعمَكُم لُقمةً، أو كساكُم ثَوبًا، أو سقاكُم شَربةً، فأدخِلُوهُ الجنَّةَ»(٤).

وفي حديث آخر عنه صلى الله عليه وآله: «إِنَّهُ لَيُنَادِي الْمُنَادِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ:

(١) الكافي. ج٢، ص٢٦٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٦١.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٦٤.
(٤) علاء الدين علي المتقى الهندي، كنز العمال، ج٦، ص٣٨٤.

أَيْنَ فُقَرَاءُ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَقُومُوا فَيُصَفِّفُوا صُفُوفَ الْقِيَامَةِ، أَلَا مَنْ أَطْعَمَكُمْ أَكْلَةً، أَوْ سَقَاكُمْ شَرْبَةً، أَوْ كَسَاكُمْ خَلِقًا أَوْ جَدِيدًا، فَخُذُوا بِيَدِهِ فَأَدْخِلُوهُ الْجَنَّةَ، فَلَا يَزَالُ صَاحِبُهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِصَاحِبِهِ وَهُوَ يَقُولُ: يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، هَذَا أَرْوَانِي، وَيَقُولُ الْآخَرُ: هَذَا كَسَانِي، فَلَا يَبْقَى مِنْ فُقَرَاءِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ صَغِيرٌ وَلَا كَبِيرٌ إِلَّا أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْجَنَّةَ»[1] ومن هذا الحديث نستخلص ثلاث حقائق:

أولًا: أن الفقير ينبغي أن يعيش بمعنويات رفيعة وثقة بالله تعالى كبيرة.

ثانيًا: علينا ألا ننظر إلى الفقراء نظرة دونية، فإن هؤلاء ستكون لهم مكانة وشأن يوم القيامة، بل حتى في الدنيا، كم من فقير ينطوي على ميزات مهمة في شخصيته؟ فلا يصحّ لنا أن نتعامل مع الناس بمنظار وضعهم الاقتصادي.

ثالثًا: أن نعرف أن ما نقدّمه لهؤلاء الفقراء سيكون خيرًا لنا، ننال شفاعتهم، وننال الخير بسببهم يوم القيامة، وكان الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام إذا جاءه فقير يقول: «مَرْحَباً بِمَنْ يَحْمِلُ زَادِي إِلَى اَلْآخِرَةِ»[2].

(١) كنز العمال، ج٦، ص٣٧٠.
(٢) بحار الأنوار. ج٤٦، ص٩٨.

فرص العمل أمن المجتمع والوطن

إن استقرار الإنسان النفسي والاجتماعي يتوقف بلا شك على تأمينه لمتطلبات حياته ومعيشته، عدا ذلك سيكون الإنسان غير مستقر نفسيًا، وبالتالي لا يكون مستقرًا اجتماعيًا، فينعكس ذلك على اضطراب الحالة الاجتماعية، بوجود من لا يتوفر له الأمن الاقتصادي.

وقد ورد عن رسول الله ﷺ: «كَادَ اَلْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْراً»[1]، فحينما يكون الإنسان قلقًا على وضعه الاقتصادي، وفاقدًا لفرص الكسب والعمل، نتيجة العوائق المختلفة، فإن المجتمع يكون معرضًا للاضطراب، حيث تزيد جرائم السرقات، وتنتشر الرشوة، ويتفشى الفساد، وغير ذلك من الظواهر السلبية المختلفة، ولعل بعض الحكومات تتجاهل بل تتعايش مع انتشار هذه الحالات، ولا تعيرها اهتمامًا جادًا، لأنها لا تشعر بالضرر المباشر جرّاء انتشار السرقات والعنف بين أبناء المجتمع.

---

(١) الكافي، ج ٢، ص ٣٠٧.

لكن هذا الاضطراب الاجتماعي قد يتحول إلى اضطراب سياسي، فالناس الذين يعيشون تحت ضغوط المعيشة، وتنعدم أمامهم سبل الحصول على العمل المناسب، سيقودهم ذلك إلى مواقف وممارسات قد لا تحمد عقباها، ولعل ما يحصل الآن في منطقة الشرق الأوسط من ثورات وانتفاضات، يكمن أحد أسبابها الرئيسة في المشكلة الاقتصادية التي باتت تطحن الناس.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤسسات ومنظمات دولية عديدة، سبق وأن حذرت من اندلاع اضطرابات سياسية واجتماعية في العديد من الدول النامية، نتيجة غلاء الأسعار، وتفشي البطالة، وهذا ما حصل بالفعل في كثير من البلدان.

إنه لا بدّ من التدخل على نحو عاجل لمعالجة الأزمات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، قبل أن تتحول إلى أزمات سياسية تعصف باستقرار وأمن المجتمعات. ويكتسب الأمر أهمية قصوى في البلدان التي تمتلك وفرة اقتصادية، إذ إن شعوب الدول الفقيرة ربما تتعايش مع الضائقة الاقتصادية وتتقبلها، لكن الناس في الدول الغنية أقل تحملًا للمشاكل الاقتصادية.

الشباب والقلق على المستقبل

وإذا عاش الشباب القلق فإن ذلك قد يدفعهم إلى مختلف الأخطاء والتوجهات غير السوية، من تعاطي المخدرات والاتجار بها، فهناك نسبة من الشباب الذين انزلقوا إلى هذا المنحدر بسبب الظروف

الاقتصادية، والقلق تجاه تأمين مستقبلهم. زد على ذلك قسمًا آخر من الشباب الذين مثلوا صيدًا سهلًا للتنظيمات الإرهابية.

وقسم ثالث من الشباب باتوا يمارسون التصرفات الطائشة التي تشكّل خطرًا على حياتهم وحياة الآخرين.

أما القسم الرابع من الشباب ضحايا البطالة والفراغ، فهم الذين استسلموا لحالات الكآبة والاضطرابات النفسية. كل هذه الظواهر سببها الأكبر حالة البطالة، دون أن يكون ذلك السبب الوحيد بطبيعة الحال.

استراتيجية وطنية لمواجهة البطالة

هنا لا بُدّ من التركيز على ثلاثة محاور نجد أن لها الدور الأبرز في معالجة المشكلة الاقتصادية، وأولها ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات الاقتصادية، ودور القطاع الخاص وأخيرًا دور المجتمع.

أولًا: لا بُدّ من اعادة النظر في الاستراتيجيات الاقتصادية، فليس من المعقول أن يكون لدينا اقتصاد ضخم يستوعب أكثر من ثمانية ملايين عامل أجنبي، ومع ذلك لا يزال أبناؤنا وبناتنا يعانون البطالة، ويلهثون وراء فرص العمل. هذا الأمر يدعونا لإعادة النظر في الإستراتيجية القائمة، وتحديث القوانين والأنظمة، ووضع إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار أولوية

توفير فرص العمل أمام الشباب من الجنسين.

وهذا ما يبدو أن الدولة مهتمة به حاليًّا، وتسعى لتحقيقه.

ثانيًا: يجب أن يتحمل القطاع الخاص مسؤوليته الوطنية في توفير فرص العمل أمام الشباب، وذلك بالتركيز على استيعاب وتشجيع أبناء الوطن على العمل بمختلف السبل، سيما وأن نسبة السعوديين في القطاع الخاص لا زالت متدنية جدًا، بالمقارنة مع العمالة الأجنبية التي تعج بها الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص.

هنا، لا بُدّ وأن أشير أن على أبنائنا التوجه نحو تأسيس مشاريعهم الاستثمارية الخاصة، فليس من الصحيح أن يحصر الشباب خياراتهم في الحصول على وظيفة هنا أو هناك. بل المؤسف في الأمر أن بعض الشباب ممن لا يحمل مؤهلًا عاليًا بات يتردد في قبول الوظيفة التي تتاح له على أساس أنها أقل من مستواه، فيفضل البطالة على الاستفادة من الفرصة المتاحة.

الأعمال الحرة خيار أفضل

إن بلادنا تزخر بكثير من الفرص الاقتصادية الواعدة، التي بات يقتنصها الوافدون الأجانب، فيجنون من ورائها ملايين الريالات. ويحضرني في هذا السياق ما رواه لي أحد الأصدقاء العاملين في مجال السياحة في المدينة المنورة، عن أحد الوافدين الذي بات

اختصاصيًا في إدارة الفنادق بحكم عمله السابق في أحد الفنادق. فهذا الوافد تحول من مجرد عامل في الفندق إلى مستثمر استأجر الفندق الذي كان يعمل فيه، وذلك مقابل خمسة ملايين ريال يدفعها لمالك الفندق، وقد طور هذا الوافد تجربته بحيث استأجر فندقًا ثانيًا وثالثًا، إلى أن وصل عدد الفنادق التي استأجرها إلى ١٤ فندقًا! وهذا ما يحتاج بطبيعة الحال إلى إرادة وإدارة وجهد واجتهاد.

ولعل كثيرًا منا قرأ ما كتبته إحدى الصحف السعودية عن عامل هندي اتفق مع طبيب سعودي على أن يفتح باسمه مركزا طبيًا، ليقوم العامل نفسه بإدارة شؤون المركز بالكامل، مقابل مبلغ من المال يدفعه للطبيب السعودي، وقد بلغ عدد المراكز التي افتتحها العامل الهندي على هذا النحو ١٨ مركزًا طبيًا، مستخدمًا اسم هذا الطبيب السعودي، فكان الطبيب السعودي يأخذ نسبة على كل مستوصف بلغ مجموعها ما قيمته مليون وثلاثمائة ألف ريال شهريًا، بينما يكون نصيب العامل الهندي مليون وثمانمائة ألف ريال شهريًا من أرباحه الصافية[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا؛ لماذا يستطيع الوافد الأجنبي اقتناص هذه الفرص الاقتصادية الكبيرة فيما يظل ابن البلد نائمًا بل كلًا على غيره؟!

إن على الشباب التوجه نحو تنويع خياراتهم الاقتصادية، والبدء في تأسيس مشاريعهم التجارية الخاصة، بالاستفادة من الفرص

(١) جريدة الاقتصادية. الصادرة بتاريخ ١١/ ٢/ ١٤٢٠هـ الموافق ٢٦/ ٥/ ١٩٩٩م.

الاقتصادية الهائلة التي تملأ البلد، خاصة مع وجود جهات لتمويل المشاريع بقروض ميسرة، كبنك التسليف، وصندوق المئوية.

ثالثًا: لا بُدّ أن يتحمل المجتمع مسؤوليته إزاء تشجيع الشباب على العمل. فليس من المناسب الاكتفاء بحديث المجالس إزاء أخطاء هذه الجهة أو تلك، فمثل هذه الشكاوى تتناولها الصحف المحلية ولا أحد ينكرها، غير أن المطلوب منا هو التحرك باتجاه تشجيع أبنائنا وتوجيههم نحو تأسيس المشاريع الاقتصادية، واقتناص فرص العمل المتاحة.

الرواية الواردة عن الإمام علي عليه السلام تقول: «اطْلُبُوا اَلرِّزْقَ فَإِنَّهُ مَضْمُونٌ لِطَالِبِهِ»[1] وهي تعني أن الرزق والكسب متاح لمن يسعى لتحصيله، أما الكسالى فلن يحصلوا على شيء.

وأخيرًا، نحن في بلد زاخر بالفرص الاقتصادية التي يطمح لها كل أحد، ويتمنى معها أي أجنبي أن يتحصل على تأشيرة يدخل بها بلادنا بأي ثمن، فمن غير المعقول أن يشكوا أبناء البلد من قلة الفرص أمامهم!

(١) بحار الأنوار، ج٧٤، ص٤٢١.

الفصل الثاني

سعة الرزق وترشيد الإنفاق

تنمية الدخل وترشيد الإنفاق

يترك الوضع الاقتصادي الشخصي تأثيره الكبير على حياة الإنسان. ذلك أنّه متى توفّرت للمرء القدرة المالية، فإنّ حياته ستكون أفضل، من حيث تلبية احتياجاته، والتمكّن من الترفيه عن نفسه وعن عائلته، إلى جانب تعزيز وضعه الاجتماعي. وعلى النقيض من ذلك، إذا انخفضت القدرة المالية عند الفرد، وأصبح يعيش ضغطًا اقتصاديًّا، فإنّ ذلك ينعكس سلبًا على وضعه النفسي، وحياته العائلية، ومكانته الاجتماعية، وهذا من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى أمثلة وشواهد.

ويعتمد تحسّن الوضع الاقتصادي للفرد على أمرين: توفير الدخل الكافي، والتدبير المناسب في المعيشة، حيث يمثل توفّر المال ركنًا مهمًّا، فيما يمثل حسن الإدارة للمعيشة الركن الآخر. فلا ملازمة بين توفير الدخل المالي الجيّد، وبين تحقيق الحياة الطيبة، بقدر ما أنّ ذلك مشروط بحسن الإدارة للدخل المالي.

زيادة الدخل

ينبغي التأكيد على أهمية أن يرفع الفرد من دخله المالي ما استطاع إلى ذلك سبيلًا. فلا ينبغي أن يكتفي بدخل محدود، بل عليه أن يجتهد ويسعى لتوفير القدر الأكبر من الدخل، فذلك ما يشجّع عليه الإسلام، فقد ورد في الحديث عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «إنّ الله تعالى يحب أن يرى عبده تعبًا في طلب الحلال»[1]، قد يكون مفهومًا أن يصطدم المرء بانعدام فرص العمل أو محدوديتها، لكن ما هو غير مفهوم، أن تأتي محدودية الدخل نتيجة الكسل والميل للدعة والراحة، في ظلّ وجود فرص قائمة، وهذا خطأ كبير، ذلك أنّ الراحة الحقيقية لا تتأتّى إلّا من خلال الكدح والحركة الدؤوبة، بينما السكون وقلة الحركة سبب رئيس للأمراض الجسمية، وعامل أساس للمشاكل النفسية.

من هنا ينبغي للإنسان أن يواصل الكدح والعمل دون أن يقيد نفسه بعمر معيّن، وبصرف النظر عن النظم المستحدثة من قبيل نظام التقاعد عن العمل، التي جاءت ضمن سياق العمل الوظيفي، والتطورات التي فرضتها النظم الاقتصادية، فلا ينبغي أن يبقى بلا عمل يشغل وقته، ويزيد من نشاطه وحركته.

مجالات العمل المختلفة

على الإنسان أن ينخرط ضمن مجالات العمل المختلفة، في سبيل

---

(١) كنز العمال، ج٤، ص٤، حديث ٩٢٠٠.

تحسين وضعه الاقتصادي، ومضاعفة دخله المالي. وهذا ما يجعلنا نشيد ببعض الشباب، الذين لم تمنعهم الوظيفة ذات الدخل المحدود، من البحث عن فرص عمل إضافية، والانخراط في أعمال أخرى، على النقيض من البعض الآخر، الذين لا يبخلون في سرد الأعذار تبريرًا لتقاعسهم، وكأنّهم ينتظرون أن تذلّل جميع العقبات أمامهم، وأن يكون الطريق مفروشًا أمامهم بالورود.

لقد سطّر أئمة أهل البيت عليهم السلام أمثلة حيّة للكدّ والسعي في سبيل الرزق الحلال. فقد ورد عن محمد الباقر بن علي بن الحسين عليهما السلام: «كان أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام يخرج في الهاجرة، في الحاجة قد كُفيها، يريد أن يراه الله يتعب نفسه في طلب الحلال»[1]، أي إنّه عليه السلام كان يخرج للعمل وقت الظهيرة والشمس الحارقة، ولم يكن مضطرًا إلى ذلك.

وليس صحيحًا الاعتقاد الشّائع عند بعض الميسورين من الناس، من أن توفّرهم على المال الكافي يعفيهم عن المزيد من العمل، ويوفّر عليهم عناء مضاعفة الدخل، بل ينبغي لهؤلاء ألّا يستنكفوا عن زيادة الخير الذي بحوزتهم.

وقد روي عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أنه رأى أحد أصحابه جالسًا عنده في المجلس، فسأله عن سبب عدم نزوله إلى السوق واشتغاله بالتجارة كما هو معروف عنه، فأجاب الرجل قائلًا: «...

(١) من لا يحضره الفقيه، ج٣، ص١٦٣، حديث ٣٥٩٦.

عندي مال كثير. وهو في يدي، وليس لأحدٍ عليَّ شيء، ولا أراني آكله حتى أموت، فقال عليه السلام: لا تتركها فإنّ تركها مذهبة للعقل»[١]. وجاء في رواية أخرى أنّ الإمام قال له: «اُغدُ إلى عزّك»[٢]. حيث إنّ الخمول والإحجام عن العمل والحركة مدعاة لضياع الخبرة، ولا يعوّض عنه مواظبة الرجل على حضور مجلس الإمام.

بل إنّ الإمام جعفر الصادق عليه السلام يقدّم نفسه أنموذجًا على هذا الصّعيد، حيث ورد عنه عليه السلام: «إنّي لأعمل في بعض ضياعي حتى أعرق وإنّ لي من يكفيني، ليعلم الله عزّ وجلّ أنّي أطلب الرزق الحلال»[٣].

وبذلك تكون الاستطاعة مدار الاستمرار في العمل وطلب الرزق، لا مجرّد الاستجابة لعنصر الحاجة، فمتى ما توفّرت الاستطاعة فإنّ على المرء البحث عن العمل الذي يتناسب وقدراته، سيّما وقد ساهم التطور التكنلوجي في توفير أعمال يمكن تأديتها عن بعد ومن خلال الإنترنت، التي أثرى من خلالها كثيرون.

حسن الإدارة والتدبير

هناك صنف من الناس بعيدون عن التفكير في الموازنة بين دخلهم المالي ومستوى الإنفاق، إنّ أكثر العائلات لا تضع ميزانية

---

(١) محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج١٧، ص١٤، حديث ٢١٨٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠، حديث٢١٨٤٤.

(٣) الكافي، ج٥، ص٧٧، حديث١٥.

تراعي التوازن بين الدخل والصرف، ويجري من خلالها تحديد مقدار الصرف على كلّ بندٍ من بنود المعيشة، من المأكل والمشرب، والملابس والمواصلات والترفيه، حيث تجتاح مجتمعاتنا نزعة استهلاكية شرهة، هي المسؤولة عن سوء الأوضاع الاقتصادية لدى كثير من العائلات، فبعض الناس يذهب إلى السوق دونما هدف محدّد، على أمل أن يرى شيئًا يشتريه!، هكذا تحوّل التسوق إلى هواية ومتعة!.

إنّ على كلّ مواطن أن يعيد النظر في نفقاته المالية، فليس صحيحًا أن يبقى مستوى إنفاق الأسرة اليوم، على ذات القدر الذي كان عليه في الماضي، حين كان الوضع الاقتصادي مختلفًا، فقد تضاعفت الرسوم الحكومية، وزادت أسعار السلع والخدمات، من ماء وكهرباء ووقود، وهذا ما يستوجب ترشيد الإنفاق تبعًا للظروف القائمة، وليس من المعيب أن تجري العائلات إعادة النظر في مستوى الإنفاق، وإنّما الخطأ هو إغفال هذا الأمر. وينبغي أن يجتمع كلّ ربّ أسرة مع أفراد عائلته، ويطلعهم على المستجدات الاقتصادية، التي تستوجب الترشيد، والحدّ من الإنفاق.

وهناك منهج قرآني واضح لإدارة الإنفاق وتدبير المعيشة. حيث يقول تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّـهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّـهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّـهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾، إنّ مدار الإنفاق يقوم على مدى توفّر القدرة المالية، فمتى ما توفّر المال

فلينفق المرء بالحسنى، أمّا إذا ضعفت القدرة المالية، فينبغي أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار، حتى إذا تحسّنت الظروف، فلكلّ حادث حديث.

وقد ورد عن أمير المؤمنين علي عليه السلام: «صلاح العيش التدبير»[١]، وجاء عنه عليه السلام: «القليل من التدبير أبقى مع الكثير مع التبذير»[٢].

عادات اجتماعية ضاغطة

وتشكل العادات الاجتماعية عاملًا ضاغطًا حيال مسائل الإنفاق، إلّا أنّ ذلك لا يُشكّل مبررًا كافيًا للانسياق أو التأثر بالعادات والأعراف السائدة، إذا كانت زائدة عن الحدّ المعقول.

في دراسة نشرتها صحيفة «الاقتصادية»[٣]، ذكرت أنّ ٦٤ بالمئة من الشباب السعوديين يعزفون عن الزواج بسبب التكاليف الباهظة، بينما يشتكي المجتمع من تزايد حالات العنوسة، وتأخّر سنّ الزواج، أولسنا نحن الذين زدنا مسألة الزواج تعقيدًا، وجعلنا منه عملية مرهقة؟! وأضافت الدراسة أنّ ٣٧ بالمئة من تكاليف الزواج تذهب لتغطية استئجار القاعة التي يقام فيها العرس، ناهيك عن العادات والأعراف المستجدة التي تتزايد بين حين وآخر، فلم يعد يُكتفى باحتفال واحد

(١) عبد الواحد بن محمد التميمي الآمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، ص٢٣٧، حكمة ١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٤، حكمة ١٦٥٦.

(٣) صحيفة الاقتصادية، الثلاثاء ١٦ ربيع الآخر ١٤٣٧هـ. الموافق ٢٦ يناير ٢٠١٦م، العدد ٨١٤٢.

يقام ليلة العرس، بل صار لعقد القران احتفاله الخاصّ أيضًا، ولم يَبْقَ إلّا أن يقيم البعض احتفالاً خاصًا ساعة يفكّر بالزواج!، ليدعو الناس لحضور حفلة اتّخاذه قرار الزواج!

إنّ العادات المكلفة ماليًّا ربما لا تشكل عائقًا أمام المقتدرين، إلّا أنّها تمثل ورطة وعبئًا يُرهق غير المقتدرين. فقد يقول المقتدرون إنّ عندهم خيرًا ويرغبون في عقد أكثر من احتفال بمناسبة زواج ابنهم أو ابنتهم، ولهم أن يفعلوا ذلك إذا توقف الأمر عندهم، غير أنّ ما يجري هو انتشار هذه العادات في المجتمع، وشيئًا فشيئًا تصبح تقليدًا وعرفًا اجتماعيًّا سائدًا، فيتورّط بها أغلب الناس، إنْ تابعوا الأغنياء في عاداتهم أُرهقوا، وإنْ نأوا بأنفسهم عن ذلك وقعوا في حرج اجتماعي.

وأتذكّر في هذا الشأن أنّ أحد الأشخاص من ذوي الدخل المحدود كان يطلب قرضًا ماليًّا قدره ٦٠ ألف ريال، ولما استفسرت عن مبرّر الاقتراض؟ أجاب: بأنّه يريد تغطية تكاليف زواج ابنته، متعلّلًا بضرورة الاستجابة للأعراف السّائدة في مسألة الزواج، واللّافت أنه لم يكن يملك ما يُسدّد به هذا القرض فيما بعد!.

إنّ الميسورين ماليًّا يتحمّلون جانبًا من المسؤولية في سنّ بعض العادات المرهقة. وهذا الأمر منبوذ شرعًا، متى كانت له انعكاسات سلبية على الآخرين، وقد ورد في هذا الشأن عن الحسين بن أبي العلا قال: «خرجنا إلى مكة نيفًا وعشرين رجلًا، فكنت أذبح لهم في كلّ منزل شاة، فلما أردت أن أدخل على أبي عبد الله عليه السلام قال: يا حسين،

وتذلّ المؤمنين؟ قلت: أعوذ بالله من ذلك، فقال: بلغني أنّك كنت تذبح لهم في كلّ منزل شاة، فقلت: ما أردت إلّا الله، قال: أما علمت أنّ منهم من يحبّ أن يفعل مثل فعالك فلا يبلغ مقدرته فتقاصر إليه نفسه، قلت: أستغفر الله، ولا أعود»[1].

وفي ذلك رسالة بالغة، مفادها أنه لو كان الإنسان مقتدرًا على الإنفاق الباذخ في المناسبات الاجتماعية الخاصة، فإنّ عليه أن يفكّر أكثر من مرة في إمكانية أن يرسي بفعله ذاك عرفًا وتقليدًا اجتماعيًّا يتسبب في إحراج الآخرين، الذين سرعان ما سيجدون أنفسهم معنيين بفعل الشيء نفسه، دون مقدرة منهم، إلّا استجابة للضغط الاجتماعي.

نحن مطالبون بإعادة النظر في بعض عاداتنا المكلّفة، والإحجام عن الانسياق خلف السّائد منها، فليس صحيحًا أن يستدين المرء رغبة في إرضاء الناس، ودرء انتقادهم له، فليتكلّم الناس ما شاؤوا، سيّما وقد جرّت بعض العادات الاجتماعية مشاكل عائلية كبيرة، فكثيرًا ما تحصل مشاكل عائلية نتيجة عجز الزوج عن تلبية رغبة زوجته في شراء هدية باهظة الثمن، لتقدّمها إلى قريبتها أو صديقتها في مناسبة أو أخرى، وبذلك تتسبّب بعض هذه الأعراف بأضرار فادحة تصيب شبكة العلاقات والحياة العامة.

---

(١) وسائل الشيعة، ج١١، ص٤١٥، حديث ١٥١٤٢.

تدبير المعيشة وثقافة الاستهلاك

تنقسم حاجات الإنسان على الصعيد المعيشي إلى قسمين: أساسية وكمالية. فالحاجات الأساس للإنسان هي تلك المتصلة بالمأكل والمشرب والملبس والمسكن والصحة والتعليم وأمثالها.

أما القسم الآخر فهو الاستهلاك المتعلق بالحاجات الكمالية والرفاهية، التي عادة ما تنشأ تحت تأثير النمط الاستهلاكي السائد في المجتمع.

فالتقاليد الاجتماعية في أي بيئة سكانية، لها انعكاس مباشر وكبير على نوع وشكل اللباس والعادات الغذائية لدى الأفراد، الأساس منها والكمالية على حدٍّ سواء.

لا شك أن الوضع الاستهلاكي الأمثل لأي فرد أو مجتمع، يقوم على مدى الانضباط والموازنة بين تلبية الحاجات الأساس من جهة ومتطلباته الثانوية من جهة أخرى.

فعلى المستوى الفردي ينبغي للإنسان أن يعطي الأولوية لتلبية

حاجاته الأساس، وألّا يمنح متطلباته الثانوية والكمالية اهتمامًا مبالغًا فيه، إلا إذا كانت لديه القدرة المادية للوفاء بتلك المتطلبات.

إن من المشاكل التي يقع فيها بعض الناس، هي عدم الموازنة بين حاجاتهم الأساس والكمالية، فيكلفون أنفسهم فوق طاقتها، ويثقلون كواهلهم بالقروض المالية الكبيرة لأغراض ثانوية كمالية لا ترتبط بحاجاتهم الأساس.

ولعلّ أوضح الأمثلة في هذا السياق هي الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة التي جعلت من الزواج أمرًا بالغ الصعوبة. فلو وقفنا على التكاليف الفعلية للزواج فلربما وجدناها في متناول كثير من الشباب، غير أن ارتباط حفلات الزواج في وقتنا الراهن بجملة من المتطلبات الباهظة التكاليف، جعلت الشباب أمام خيارين أحلاهما مرّ، فإما تأخير الزواج، أو إراقة ماء الوجه باللجوء للاقتراض من هنا وهناك، وتكبد الخسائر الكبيرة للوفاء بمتطلبات كمالية، استجابة لضغط الأعراف والتقاليد الاجتماعية الخطأ.

وينسحب ذات الأمر على بعض العادات الناشئة، ومنها السفر للسياحة، التي لا تمثل في جوهرها حاجة أساس. فقد كان السفر خارج المنطقة في أوقات سابقة أمرًا غير متاح لأغلب الناس نتيجة إمكاناتهم المادية المحدودة، غير أن السفر للسياحة خارج البلاد في العطل الصيفية والأعياد والمناسبات المختلفة بات متاحًا للكثيرين في الوقت الراهن، لدرجة ظن معها بعض الناس أن السفر أصبح من

الحاجات الأساس في حياتهم، على الرغم من إمكاناتهم المحدودة أحيانًا!!.

إذا كان الإنسان مقتدرًا وأراد أن يسافر مع عياله فلا حرج في ذلك، أما في ظل غياب القدرة المادية فلا ينبغي للإنسان أن يضع على كاهله الأعباء والديون لمجرد تحقيق رفاهية هو غير قادر على تكاليفها! ولربما كان ذلك على حساب حاجاته الأساس والمتطلبات الضرورية لأسرته.

الموازنة بين الدخل والصرف

ينبغي للإنسان أن يرتب أمور حياته الأساس والكمالية وفقًا لإمكاناته الفعلية. وهذا ما تشير إليه الرواية عن هشام بن سالم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لحمران ابن أعين: «يا حمران انظر إلى من هو دونك في المقدرة، ولا تنظر إلى من هو فوقك في المقدرة، فإن ذلك أقنع لك بما قسم لك، وأحرى أن تستوجب الزيادة من ربك»[1].

وتنطوي الرواية على جانبين مهمين، أولهما الجانب النفسي، بقول الإمام لحمران: «ذلك أقنع لك»، فالمطلوب أن يلبي الإنسان حاجاته تبعًا لقدراته المادية هو، وليس بالنظر لما يفعله الآخرون الذين ربما تكون إمكاناتهم المادية أكبر من إمكاناته. فإذا كان عند أحدهم إمكانية لشراء سيارة من طراز معين تناسب تكلفتها قدراته المالية،

(١) بحار الأنوار. ج٦٦، ص٤٠٠.

فلماذا يطمع فيما يفوق ميزانيته ويكلف نفسه أعباء الديون، لا لشيء إلا تقليدًا لآخرين أو مجاراة لعرف أو مباهاة غير ضرورية؟! فذلك أبعد ما يكون عن القناعة التي تناولتها الرواية. وتتضمن الكثير من الأدعية الواردة عن النبي وآل البيت عليهم السلام جملة من هذه المعاني، منها ما ورد في دعاء كميل: «واجعلني بقسمك راضيًا قانعًا».

أما الجانب الثاني الذي تناولته الرواية فهو المتعلق بضرورة تحلي الإنسان بحسن التدبير في المعيشة. فقد جاء فيها: «وأحرى أن تستوجب الزيادة من ربك»، ووردت في هذا السياق نصوص كثيرة توصي الإنسان بحسن التدبير، فقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «من أحسن تدبير معيشته رزقه الله تبارك وتعالى»[1]. وعن الإمام علي عليه السلام: «صلاح العيش التدبير»[2].

لقد أشارت بعض الدراسات إلى أن ٨٩٪ من العوائل السعودية متورطة في القروض والديون، والأمر المؤسف أن غالب هذه الديون لم تكن لخدمة حاجات أساس، بقدر ما كانت لتحقيق الرفاهية والمتطلبات الكمالية!.

إن أحدهم لا يتردد في طلب قرض مالي، لا لشيء سوى الرغبة في السفر للسياحة برفقة عائلته، واللافت أنه يبرّر رغبته في السفر بأن هناك من أقربائه من يسافرون للسياحة، فلماذا لا يسافر هو؟!.

---

(١) كنز العمال، ج ٧، ص ١٨٩.

(٢) عليّ بن محمّد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، ص٥٨.

وعلى غرار ذلك قد يأتي شاب لطلب مساعدةٍ للزواج من الآخرين، لا لشيء إلا لسداد تكاليف صالة الأفراح وغيرها من الكماليات.

نحن في حاجة ماسة إلى ثقافة التدبير، ومن ذلك اللجوء للادخار المالي المنتظم باقتطاع جزءٍ من الدخل الشهري، فالقاعدة الصحيحة هي أن يتمتع الإنسان بالصرف من مدّخراته المالية عند الحاجة، بدلًا من الاعتماد على القروض. ولو دققنا النظر فسنجد أن منشأ كثيرٍ من المشاكل المادية عند كثيرين عائد في حقيقته لسوء التدبير.

المقتدرون ومراعاة المحيط الاجتماعي

كما ينبغي أن تنعكس الثقافة الاستهلاكية المتوازنة على المستوى المجتمعي حتى لدى المقتدرين ماديًا. إذ ينبغي أن تسود ثقافة البساطة في برامج الحياة الاجتماعية حتى لدى الموسرين، من خلال امتناعهم عن بعض الكماليات التي قد تسبب حرجًا للمجتمع بتحولها إلى عادة ملزمة لمن هم أدنى منهم.

إن من أكثر الأشياء اللافتة في هذا الصدد هي طريقة حياة كثير من الأثرياء الغربيين، باعتمادهم نمط عيش معقول وغير مكلف، فيعيش مع عائلته في شقة صغيرة، بدلًا من البحث عن فيلا فخمة، هربًا من أعباء الإنشاء وتكاليف الصيانة والتأثيث المستمر. وتنسحب بساطة العيش لدى الإنسان الغربي على طبيعة حياتهم اليومية، وهذا ما لاحظه كثير من أبنائنا المبتعثين للدراسة في الخارج، فقد يرى الطالب المبتعث أثناء تبضعه في المتجر أنه اشترى من المواد الاستهلاكية

أكثر من أستاذه في الجامعة، رغم أن الأخير لديه عائلة بعكس الأول!، ولعل تفسير ذلك هو أن الإنسان الغربي حتى لو كان ثريًا فهو يبقى منتميًا لبيئة اجتماعية تعتمد في ثقافتها شراء الحاجات تبعًا لمتطلباتها اليومية أو الأسبوعية، على النقيض من الطالب المبتعث الذي ينتمي لبيئة تعتمد في عاداتها على شراء كميات كبيرة تفوق الحاجة!.

ورد عن رسول الله ﷺ متحدثًا عن حقوق الجار: «ولا تؤذيهِ بريحِ قدرِكَ إلَّا أن تغرف لَهُ، وإنِ اشتريتَ فاكِهَةً فأَهْدِ لَهُ وإن لم تفعَل فأدخلها سرًّا ولا تُخرِجْ بِها ولدَكَ ليغيظَ بِها ولدَهُ»[1]. شراء الفاكهة أمر كمالي، فإذا رآها أولاد الجيران فقد يتمنونها وقد لا تكون عند من يعولهم القدرة على شرائها، مما ينعكس ذلك في نشوء المشاكل النفسية لدى أولئك الأطفال.

وهناك في ذات السياق رواية أخرى عن حماد بن عثمان قال: «أصاب أهل المدينة غلاء وقحط، حتى أقبل الرجل الموسر يخلط الحنطة بالشعير ويأكله، ويشتري ببعض الطعام، وكان عند أبي عبد الله عليه السلام طعام جيد قد اشتراه أول السنة فقال لبعض مواليه: اشتر لنا شعيرًا فاخلط بهذا الطعام أو بِعْهُ فإنا نكره أن نأكل جيدًا ويأكل الناس رديًا»[2].

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج١٠، ص ٥٤٨.

(٢) الكافي. ج٥، ص١٦٦.

على الإنسان أن يراعي المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه. وأذكر في هذا المقام أن المرجع الراحل السيد محمد الشيرازي واجه متاعب صحية جرّاء البرد القارس إبان انتقاله من الكويت للعيش في مدينة قم، حيث لم يكن متعودًا العيش في مثل هذا الجو، فتبرع بعض الموسرين ممن حوله لشراء جهاز تدفئه مركزية لمنزله، فرفض رحمه الله تركيب جهاز التدفئة لعلمه بأن جيرانه وأهالي المنطقة من حوله ليس في بيوتهم أجهزة تدفئة من هذا القبيل. هكذا يستشعر الإنسان أوضاع من هم حوله.

إن مشكلة الممارسات الاستهلاكية التي يقوم بها بعض الأثرياء الموسرين أنها قد تتحول مع الوقت إلى نمط سائد وعادة دارجة تثقل كاهل عامة الناس.

فقد تلقيت مرّة بطاقة دعوة لحضور حفل زفاف، وقد كانت البطاقة فخمة في الطباعة والتصميم، وكلفتها عالية، وقد يقال هنا أن هذا التاجر أو ذلك الثري قادر على الوفاء بقيمة هذه المتطلبات الكمالية، فما المانع من اقتنائها؟! لكن هذا ليس هو مكمن المشكلة، بل المشكلة تبدأ عندما تصبح تلك الممارسة نمطًا وعادة سائدة في البلد، مما يسبب إحراجًا للآخرين ممن ليس لديهم القدرة المادية للوفاء بذلك المستوى من العيش.

إن جانبًا من أغراض الشريعة الإسلامية هو لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بمن هم حولنا. ولعل في ذلك تكمن فلسفة زكاة

الفطرة التي جاء توقيتها مع يوم العيد، حيث اعتاد الناس على لبس الجديد وأكل الطعام اللذيذ، فرأت الشريعة أن غير المقتدرين لا ينبغي أن يعيشوا يوم العيد في مستوى أقلّ من غيرهم، من هنا فرض الإسلام زكاة الفطرة لأجل إتاحة الفرصة للعوائل الفقيرة أن تعيش في ذلك اليوم في مستوى مقارب لمحيطهم الاجتماعي.

التحولات الاقتصادية والتكيف المطلوب

من طبيعة الحياة الصيرورة والتغير، فليس هناك حالة ثبات واستقرار في أمور الحياة، فجسم الإنسان تعرض عليه التحولات المختلفة، من الصحة إلى المرض، ومن القوة إلى الضعف، وكذلك الانتقال من مرحلة إلى مرحلة عمرية أخرى، كما يقول الله سبحانه: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾[سورة الروم، الآية: ٥٤]. وحتى في مجال الفكر، فإنّ الإنسان يزداد نضجًا، وتتكامل آراؤه مع مرور الزمن، فقناعات الإنسان ليست ثابتة دائمًا، فقد يقتنع برأي أو فكرة وبعد مدة من الزمن يتحول إلى رأي آخر، ويستبدل تلك الفكرة بفكرة أخرى.

وكذلك الواقع الاجتماعي الذي يعيشه، يتغير ويختلف من ظرف إلى آخر، حيث تمرّ المجتمعات بحالات من التغير والتطور في أنظمتها وأعرافها وتقاليدها.

وعلى الصّعيد الاقتصادي تمرّ على الإنسان الفرد والمجتمع

أوضاع مختلفة، من رخاء ورفاه ووفرة مالية، إلى تقشّف وتأزّم اقتصادي، هذه حالات مختلفة تمرّ على الإنسان الفرد والمجتمع، فالحياة في تطور وتغيّر وصيرورة دائمة.

نعم.. قد يرتاح الإنسان لحالة من الحالات ويألفها، يعيش حالة الصحة والنشاط والقوة فيألفها ويتصور أنها حالة ثابتة طول حياته، ولكن هل يحصل للإنسان ذلك؟!

قد تحدث تحولات على جسمه، إما تحولات طبيعية بفعل تقدم السنّ أو طارئة لأسباب وأمراض.

وهكذا في المجالات المختلفة تحصل تغيرات، أنت ترتاح إلى حالة وتتصور أنّها ستستمر، لكن ليس بيدك ضمان استمرارها.

على الإنسان أن يدرك هذه الحقيقة: أنّ الوضع الذي يعيشه وإن كان مرتاحًا له، ليس مضمون الدوام والاستمرار، فذلك خلاف طبيعة الحياة.

لا بُدّ وأن يستحضر هذه الحقيقة حتى لا يصطدم بالتغيرات التي لم يكن يتمنّى حصولها وحدوثها وبالتالي يعاني من ارتداداتها.

وقد وردت نصوص دينية تشير إلى هذه الحقيقة، فعن الإمام علي عليه السلام أنه قال: «مَن وَثِقَ بِالزَّمانِ صُرِعَ»[1]، أي من ظنّ أن الحالة التي يعيشها في هذا لمقطع الزمني حالة دائمة مستمرة سيصطدم مستقبلًا

(١) الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج٢، ص٥٤، حديث٢٠٤.

بالمتغيرات وستطيح به!!

المنهجية الواقعية في التعامل مع تطورات الحياة تقتضي أمرين:

الأول: الوعي بطبيعة التحولات في الحياة

فليس صحيحًا أن يعيش الإنسان الخيال والوهم، فيتصور أنّ الحالة التي يعيشها دائمة مستقرة، نعم.. عليه أن يعمل من أجل أن تكون حياته مستقرة، لكن قد تطرأ ظروف وأوضاع أخرى، وعليه أن يستعد لها، كما عليه أن يستشرف المستقبل، بحيث يكون لديه وعي ومتابعة وإدراك لما حوله، حتى لا يتفاجأ بما يحدث!

ورد عن الإمام علي عليه السلام أنه قال: «أَعْرَفُ النّاسِ بِالزَّمانِ مَنْ لَمْ يَتَعَجَّبْ مِنْ أَحْداثِه»[1] الإنسان الذي لديه معرفة واستشراف للمستقبل لا يتفاجأ بالأحداث؛ لأنها أمور محتملة واردة في ذهنه وفكره، وعن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «الْعَالِمُ بِزَمَانِهِ لَا تَهْجُمُ عَلَيْهِ اللَّوَابِس»[2].

فلا بُدّ للإنسان أن يستشرف المستقبل في مختلف جوانب حياته، أنت تعيش مرحلة الشباب، لكن عليك أن تستشرف مستقبل المرحلة القادمة، حينما تنتقل إلى مرحلة عمرية أخرى.

كيف سيكون وضعك الصحي؟!

كيف سيكون وضع جسمك؟!

---

(١) غرر الحكم ودرر الكلم، ص١١١، حكمة ٢٤١.

(٢) الكافي، ج١، ص٢٧، حديث٢٩.

هل سيستمر جسمك على الحالة التي ألفتها ونشأت بها في مرحلة الشباب؟

بالطبع، كلّا!!

وكما في المجال الصحي كذلك في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي للإنسان أن يستشرف التحولات والتطورات.

الثاني: المرونة في التكيف مع المتغيرات

يسترسل كثيرٌ من الناس مع ما ألفوه، وتصعب عليهم الاستجابة للمتغيرات، وهؤلاء تتضرر حياتهم كثيرًا.

نحن نلاحظ مثلًا حتى على مستوى تغيرات الطقس، يعيش الإنسان جوًّا معتدلًا أو صائفًا، فيرتدي ملابس مناسبة لهذا الطقس، ثم يتغير الجو إلى طقس بارد، لكن البعض لا يتكيف مع هذا التغير سريعًا فيرتدي ما يقي جسمه بداية البرد، فيبقى على ملابسه الصيفية، ويحتاج إلى زمن حتى يقتنع بضرورة التغيير، ويستخدم ملابس الشتاء، وقد يصاب بمرض أو وعكة صحية بسبب تأخر تكيّفه مع تغيرات المناخ.

أو من يسافر إلى بلد آخر ولا يتكيف بسرعة مع متطلبات الطقس، ولذلك ورد عن الإمام علي عليه السلام: «تَوَقَّوُا الْبَرْدَ فِي أَوَّلِهِ، وَتَلَقَّوْهُ فِي آخِرِهِ؛ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ فِي الْأَبْدَانِ كَفِعْلِهِ فِي الْأَشْجَارِ، أَوَّلُهُ يُحْرِقُ، وآخِرُهُ يُورِقُ»[1].

(١) نهج البلاغة، حكمة رقم ١٢٨.

البعض ليس لديه مرونة التكيّف، بل يبقى مسترسلًا على ما كان عليه، فيدفع الثمن، بينما لو بادر للتكيف لحمى نفسه من الأخطار، ورد عن الإمام علي عليه السلام: «مَن أقَلَّ الاستِرسالَ سَلِمَ»[1].

البعض يستهلك وقته وجهده في التذمّر، ينتقد الأوضاع المتغيرة، فيعيش الشعور باليأس والإحباط، وينشر هذه المشاعر في الأجواء المحيطة، دون أن يبذل جهدًا لاستيعاب التغيّر، والتكيّف مع متطلباته.

المطلوب هو التفكير الجدّي في تطوير التعامل مع الموقف والواقع الجديد، حتى يتم تلافي الارتدادات والسلبيات، فالتذمر لا يجدي ولا يفيد، بل يزيد العبء النفسي على الانسان، ويعوقه عن التفاعل الإيجابي.

ونستحضر في هذا السياق كلمة جميلة وردت عن الإمام علي عليه السلام يقول فيها: «مَن عَتَبَ عَلى الزمانِ طالَت مَعتَبَتُهُ»[2].

العتاب لا يجدي نفعًا، وهو سيطول لأن التغيير مسيرة مستمرة، بل عليك أن تتكيّف وتعيد التموضع في أمور حياتك وترتيب أوضاعك.

كيف نتكيّف مع التحولات الاقتصادية؟

في هذه الأيام ينشغل الناس بالتطورات والتحولات الاقتصادية التي ترتبط بحياتهم، من رفع أسعار الطاقة الكهربائية والماء والبنزين،

---

(١) غرر الحكم ودرر الكلم، ص٣٣٢، حكمة ٣١٧.
(٢) الشيخ الصدوق، الأمالي، ص٥٣١، حديث٩.

إلى ارتفاع أسعار مختلف السلع بسبب ضريبة القيمة المضافة، وقد سبق الحديث عنها في وسائل الإعلام، وحددت مواعيد تطبيقها، فهي ليست مفاجئة، لكن التعاطي معها يحتاج إلى رؤية وتفكير عملي.

لا نريد هنا تحليل هذا التطور، فذلك شأن الخبراء الاقتصاديين، كما لا نريد توصيف الواقع وذكر الشواهد، فذلك ما يعيشه الناس عمليًّا في حياتهم اليومية.

ما ينبغي التأكيد عليه هو عدم التباطؤ في التكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد، علينا أن نكون مرنين مبادرين إلى التكيف مع هذا الواقع، وذلك عبر النقاط التالية:

أولًا: ترشيد الصرف والإنفاق

لا يصح أبدًا أن يكون صرفنا وإنفاقنا كما كان في الماضي، على كلِّ واحدٍ منّا سواء على مستوى حياته الفردية أو العائلية، أن يعيد النظر في استهلاك الماء والكهرباء والمواد الغذائية، فكثير من استهلاكنا مبالغ فيه، وهذا ما نعرفه جميعًا، لكننا نعيش حالة الاسترسال!!

أرأيت لو أن إنسانًا أخبره الطبيب بارتفاع مستوى السكر لديه، ألا يجب أن يعيد النظر في نظامه الغذائي؟!

البعض يصعب عليه التكيف مع واقعه الجديد، والواقع أنّ الإنسان لديه عقل وإرادة، لا بُدّ أن يُحكّم عقله، ويُعمل إرادته، ويغير عاداته.

نحن مدعون إلى ترشيد صرفنا على المستوى الفردي والعائلي وعلى مستوى العادات والأعراف الاجتماعية.

يتحدث الناس في المجالس عن الصعوبات الاقتصادية والضرائب، لكن ذلك لا ينعكس على واقع الصرف في مراسيم الزواج أو مجالس العزاء!!

نجد في مجتمعاتنا صعوبة في سرعة التأقلم وإعادة التموضع، وهذا يسبب ارتدادات كبيرة على حياتنا، وقد يسبب مشاكل نفسية أو خلافات عائلية واجتماعية، فعلينا ألا نتوانى، وأن نستثمر هذه الأجواء لتغيير بعض العادات المرهقة.

لقد أصبحت العادات والأعراف في مناسباتنا الاجتماعية والدينية ترتبط بمقدار مبالغ فيه من الصرف، بل أضحى من لديه مجلس أسبوعي ملزمًا بالإطعام أو توزيع بعض المأكولات!!

وفي مناسبات الزواج لا تقتصر المأدبة على ليلة الزفاف، بل انسحبت إلى حفلة الخطوبة!!

وهو أمر مكلف، فيه مبالغة، وصرف للمال في غير محله، وإن قال المتمكن ماليًّا بسهولة الأمر عليه، ففيه إحراج لسائر الناس، فلماذا نشق على أنفسنا؟!

ولماذا نكرّس هذه العادات المكلفة؟!

ثانيًا: السعي لزيادة الدخل

على كلّ واحد أن يفكر كيف يعدّد ويزيد موارد دخله، فالفرص قائمة موجودة، نعم.. هناك صعوبات ومشاكل، لكن الإنسان إذا جدّ واجتهد فإنه يستطيع أن يجد له كثيرًا من الفرص.

في بعض الأحيان نبني حياتنا على الراحة، نعتبر أن فترة واحدة من العمل كثيرة علينا، بينما نجد في البلدان الأخرى كيف أنّ الواحد منهم يعمل في أكثر من وظيفة، حتى يعدّد مصادر دخله.

وهنا لا بُدّ أن نحذر من التفكير في الربح السريع، مما يتيح فرصة للنصابين وشركات الاحتيال، فقد وقع كثيرٌ من الناس ضحية عمليات النصب التي تغري بالربح السريع، بسبب التفكير بهذه الطريقة الساذجة.

على الإنسان أن يجدّ ويجتهد، ولا يصرف أوقاته في الجلسات الفارغة التي تستهلك الوقت دون فائدة.

ثالثًا: التعاون والتفكير في مناطق الضعف الاجتماعية

علينا أن نتعاون مع بَعضنَا ونوسّع دائرة اهتمامنا، ففي ذلك خير وبركة لنا في الدنيا والآخرة.

في كثيرٍ من الأحيان يمكن للجيران والأقارب أن يتعاونوا في نقل أطفالهم إلى المدارس، بسيارة واحدة، بدل أن يكون هناك استهلاك مكرر للوقود، لكن ذلك يحتاج إلى نوع من التنسيق والتعاون، وكذلك بعض الموظفين يعملون في مناطق بعيدة وطريقهم واحدة، يمكن أن يجتمعوا في سيارة واحدة تقلّهم إلى مقرّ عملهم.

من جهة ثانية، علينا أن نفكر ونتفاعل مع أوضاع الفقراء في مثل هذه الظروف والأوضاع، كما أنّ على الجمعيات الخيرية أن تعيد النظر في مساعداتها، فلا يصح أن تقف عند حدود الأرقام السابقة، مع تغيّر الظروف الاقتصادية، وهي حالة عامة في كلّ بلاد العالم.

عادات الصرف وضرورة الترشيد

تمرّ المنطقة كلها بمرحلة من الصعوبات الاقتصادية، بسبب انخفاض أسعار النفط، وكلفة الحروب التي تعاني منها المنطقة، وسياسات التقشف والتحول الاقتصادي.

فهناك عجز في ميزانيات دول المنطقة، قلّص اعتماد أيّ مشاريع جديدة، وأدّى إلى تأخير سداد مديونيات المشاريع السابقة، مما دفع عددًا من الشركات والمؤسسات الإنشائية الكبرى إلى الانكماش، وتحمل الخسائر، وتسريح قسم من عمالها وموظفيها. وبعضها أصبح على وشك الانهيار.

ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على دخل الأفراد، وأوضاع العوائل، خاصة في الطبقة الوسطى فضلاً عن الطبقة الفقيرة.

فقد تضاءلت فرص العمل والتوظيف، وتوقفت العلاوات والامتيازات التي كان يستفيد منها عدد كبير من الموظفين لتسيير أمور حياتهم.

والحديث هنا ليس باتجاه البحث والتحليل لهذا الواقع الاقتصادي الصعب، الذي نأمل أن تتجاوزه المنطقة سريعاً إن شاء الله، لكن ما نريد معالجته هو كيفية تعامل الأفراد والأسر مع هذه الظروف الاقتصادية الصعبة.

إنه لا مناص من التوجه لإعادة النظر في جدولة الصرف، وطريقة الإنفاق، فكما اضطرتْ الحكومات والشركات إلى الترشيد وتقليل الإنفاق، لتغطية العجز، كذلك على الأفراد أن يسلكوا نفس السبيل، بل هم الأحوج إلى ذلك.

مشكلتنا أنا تعودنا على طريقة في الصرف والإنفاق، تعتمد على الوفرة المالية، لكن الظروف اليوم قد تغيّرت، فعلينا أن نغيّر عاداتنا، لنكيّف حياتنا مع الوضع الجديد، وإلا فسنعاني من الأزمات النفسية، والمشاكل العائلية، والوقوع في فخّ الديون والقروض، وقد يندفع البعض لطرق ملتوية منحرفة من أجل الحصول على ما يغطي مصروفاته.

قرار التغيير في العادات

يسيّر الإنسان مختلف شؤون حياته عبر طرق وأساليب يتعود عليها، من وحي قناعاته أو رغباته، أو استجابة لما تلقاه في نشأته، أو من خلال تكّيفه مع ما هو سائد في بيئته الاجتماعية.

هذه العادات التي تترسخ في حياة الإنسان بفعل استمراريته في

ممارستها، قد يحتاج إلى مراجعة قسم منها ليتأكد من صلاحيتها، خاصة حينما تطرأ على حياته الشخصية أو الاجتماعية ظروف جديدة، تصبح فيها تلك العادات مكلفة مرهقة.

لكن معظم الناس يصبحون أسرى لعاداتهم التي رسخها مرور الزمن في سلوكهم، فيكون صعباً عليهم التغيير والتخلي عن بعض العادات، وإن اتضح لهم خطؤها وسوؤها.

وإذا كان تغيير العادة أمراً صعباً، كما يقول الامام علي عليه السلام: «لِلعادَةِ عَلى كُلِّ إنسانٍ سُلطان»[1] لكن هذه الصعوبة لا تصمد أمام إرادة الإنسان حينما يقرر ويريد. نعم سيعاني في البداية عند تحوله من عادة إلى أخرى، لكنه إذا تمسك بعزمه، فستحلّ العادة الجديدة تدريجياً مكان السابقة، وتنتظم حياته على أساسها.

وجدير بالإنسان أن يتحكم بعاداته، ويكون قادرًا على تجاوز ما يشاء منها، حين يجد المصلحة في ذلك، وإلا فستكون هيمنة العادة عائقاً أمام تقدمه المادي والمعنوي.

ورد عن عليّ عليه السلام: «غَيِّروا العاداتِ تَسهُلْ عَلَيكُمُ الطّاعاتُ»[2].

وعنه عليه السلام: «أَيُّهَا النَّاسُ، تَوَلَّوْا مِنْ أَنْفُسِكُمْ تَأْدِيبَهَا، وَاعْدِلُوا بِهَا عَنْ ضَرَاوَةِ عَادَاتِهَا»[3].

---

(١) غرر الحكم ودرر الكلم، ص ٣٠٩، حكمة ٤٦.
(٢) نفس المصدر، ص ٢٧٠، حكمة ٦٦.
(٣) نهج البلاغة، حكمة ٣٥٩.

وفي مجال الصرف والإنفاق تتكون للإنسان عادات كما في سائر المجالات، لكن هذه العادات يجب أن تخضع للمراجعة، خاصة حينما تتغيّر الظروف الاقتصادية، وبعض العادات هي خطأ في ذاتها، بغض النظر عن حصول الوفرة المالية، أو حدوث الصعوبات الاقتصادية، ومن أبرزها العادات التي يتجلى فيها الإسراف والتبذير والمبالغة في الاستهلاك.

هدر الماء

يتعامل الناس مع الماء على أساس أنه متوفر مبذول وكلفة استهلاكه قليلة، لذلك لا يحسبون أيّ حساب في استخداماته، وحينما رفعت وزارة المياه والكهرباء سعر تعرفة الماء مؤخراً، وجاءت الفواتير بأرقام عالية، ضجّ الناس جميعاً، وتعالت الأصوات للمطالبة بإعادة النظر في هذه التعرفة الباهظة.

وبمعزل عن هذا القرار، لا بُدّ من إعادة النظر في طريقة استهلاكنا للمياه في حياتنا، حيث يقدر استهلاك الفرد في المملكة من الماء نحو ٢٥٦ لتراً في اليوم، ويعادل ثلاثة أضعاف ما حددته منظمة الصحة العالمية للاستهلاك المريح والصحي للفرد وهو نحو ٨٣ لتراً. مما جعل المملكة من أعلى الدول استهلاكا للمياه، مع أنها من أكثر الدول شحاً للمياه في العالم.

إنّ إنتاج الماء الصالح للاستخدام يكلف مبالغ ضخمة، خاصة في المناطق الصحراوية كبلادنا، التي تنتج من المياه المحلاة يومياً تسعة

ملايين متر مكعب، وتشير الدراسات إلى أنّ معدل استهلاك الفرد من المياه في السباحة يقدر بين (١١٥) إلى (١٥٠) لتراً.

وفي كلّ مرة يسحب فيها (السيفون) في دورة المياه يتم استهلاك (١١) لتراً، وكلّ دقيقة يقف فيها الإنسان تحت دش الماء، يستخدم (١٩) لتراً، والاستخدام الواحد لغسالة الملابس يستهلك (١١٥) لتراً.

إنّ هناك نسبة كبيرة من الهدر للمياه بسبب عدم الاهتمام بصيانة شبكة المياه في المنازل، وحصول تسريبات، وترك الصنبور يجري لمدة طويلة عند الغسل، كما يحصل عند تفريش الأسنان مثلاً، حيث يترك الإنسان حنفية الماء مفتوحة حتى ينتهي من تنظيف أسنانه. بينما تتوفر في الأسواق حنفيات حساسة تتوقف عند ابتعاد اليد عنها أوتوماتيكياً.

مَرَّ النَّبِيَّ ﷺ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ: مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟ قَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ[1].

وعَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ جعفر الصادق عليه السلام: «أدنَى الإِسرافِ: هِراقَةُ فَضلِ الإِناءِ»[2].

وفي سيرة النبي ﷺ أنه كان يتوضأ بمدّ، ويغتسل بصاع، والصاع يعني أكثر بقليل من قنينة ماء بسعة لتر ونصف، والمدّ هو ربع هذه القنينة.

(١) رواه الإمام أحمد، حديث (٦٧٦٨)، وابن ماجة حديث (٤١٩).
(٢) بحار الأنوار، ج٧٢، ص ٣٠٣، حديث٧.

استهلاك الطاقة الكهربائية

وفي مجال استهلاك الطاقة الكهربائية، نلحظ إسرافاً واضحاً تحول إلى عادة يمارسها مختلف الأفراد، مما يرفع أرقام فاتورة الكهرباء شهرياً، فاستخدام الإنارة مبالغ فيه، وكذلك ترك أجهزة التكييف تعمل لفترة طويلة نسياناً أو إهمالاً، وعدم الاهتمام بصيانتها.

وتشير التقارير إلى أنه بلغ نصيب الفرد السعودي من استهلاك الطاقة الكهربائية خلال عام ٢٠١٥م إلى ٧٧٩ كيلو وات/ ساعة[١].

زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية مشكلة تعاني منها كثير من البلدان، وفي بعضها تجد انقطاعًا متكررًا للتيار الكهربائي، بل إن الاستخدام المفرط للكهرباء يؤثر على البيئة، وهي من العوامل التي تسبب الاحتباس الحراري، المشكلة التي أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار، وتُعدُّ لها البحوث والدراسات لتلافيها أو تقليل مخاطرها. لذا علينا أن نراعي هذا الجانب، وأن نستخدم الطاقة بقدر حاجتنا، ليس فقط لتقليل قيمة الفاتورة الشهرية، بل حفاظًا على النظام البيئي، والتزامًا بأمر الله تعالى؛ لأن عدم ترشيد الاستهلاك تبذير وإسراف.

نجد مثلًا بعض المساجد الكبيرة في فترة الصيف يتم تشغيل أجهزة التكييف كلها لساعات طويلة، مع أن المصلين يستخدمون جزءًا معينًا من المسجد، كما أنه لا ينبغي التساهل في إغلاق المكيفات سواء في الأماكن العامة أو الخاصة عند الخروج منها. بعض الأبناء عند

(١) صحيفة الرياض الصادرة بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٦م.

خروجهم للمدرسة أو العمل يتركون جهاز التكييف يعمل حتى تلتفت له الأم أو الخادمة في المنزل!

علينا أن نعود أنفسنا ونربي عوائلنا على ترشيد استهلاك الطاقة، في البلدان الأخرى يستخدمون وسائل وتقنيات مختلفة لتوفير الماء والطاقة وترشيد استهلاكهما.

الإسراف في الطعام

ومن أبرز مظاهر الصرف التي يجب إعادة النظر فيها، هي الإسراف في شراء الموادّ الغذائية المعرضة للتلف، حيث تعوّد أكثرنا أن يشتري منها بالكميات كاللحوم والأسماك والفواكه والخضار والخبز، مما يؤدي إلى ذهاب قسم منها إلى التلف والخراب، وقد يبرر البعض بأنّ الشراء بالكمية أرخص وأقلّ ثمناً، وهذا إن يصدق على بعض المشتريات، لكن النتيجة ستكون مكلفة أكثر مما لو اشتراها بكميات أقلّ، إذا احتسب قيمة التالف منها، إضافة إلى أنه نوع من ابتذال النعمة وعدم احترامها، ويبرر آخرون ذلك بأنّه يوفّر عليهم الوقت فلا يحتاجون للذهاب للشراء مرات عديدة، لكن توفر الأسواق ومحلات البيع الكبيرة في مختلف المناطق، جعل الشراء مهمة سهلة سريعة، وكما نهتم بتوفير الوقت، يفترض الاهتمام بتوفير المال، فنحن نصرف الوقت في العمل لتحصيل المال. وقد يصلح هذا المبرر لمن يكون وقته مضغوطاً جدًّا وليس الأمر كذلك بالنسبة لكثيرين.

ويبدو أنّ الدافع الأساس لشراء كميات من المواد الغذائية، هو

العادة والعرف الاجتماعي، فقد تعودنا هذه الطريقة، حيث نستعيب شراء الكميات المحدودة، ونتفاخر بكثرة ما نشتري، بينما نجد الناس في البلدان المتقدمة يشترون الفواكه مثلاً بالعدد الذي يستهلكونه في اليوم أو اليومين، فيشتري تفاحتين أو ثلاث مثلاً، ويشتري جزءاً من البطيخ وهكذا، كما يلحظ من يسافر إلى أمريكا وأوروبا وأمثالها.

والجانب الأسوأ يتمثل في زيادة كمية ما يطبخ من الطعام في المنازل، وفي المناسبات العامة كحفلات الزواج ومجالس العزاء، ومختلف الضيافات الاجتماعية، حيث لا يستهلك من الطعام إلا الجزء الأقلّ، بينما يكون مصير أكثره إلى القمامة!

وحسب بعض الإحصائيات فإنّ ذلك يشكل نسبة ٤٥٪ من الطعام في المناسبات. كما تشكل الأطعمة من نفايات محافظة جدة مثلاً ٦٠٪ من إجمالي نفاياتها التي تبلغ ستة آلاف طن يومياً[١].

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أنّ دول الخليج (حوالي ٥١ مليون نسمة) في مقدمة الدول المستهلكة للطعام بمعدل ٢ ,٨٪ من إجمالي استهلاك الغذاء العالمي[٢]، لـ ٤ ,٧ مليار نسمة.

واستدعت هذه الظاهرة قيام جمعيات تهتم بجمع الفائض من الطعام في المناسبات لتوزيعه على الفقراء والمحتاجين.

إنّ كثيراً من البلدان المتقدمة تخصص فيها البلديات يوماً واحداً أو

(١) صحيفة الحياة الصادرة بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٦م.
(٢) صحيفة عكاظ الصادرة بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٧م.

يومين في الأسبوع لجمع النفايات المنزلية، بينما يتم إخراج القمامة والنفايات من منازلنا كلّ يوم، وقد تفيض الحاويات أمام المنازل بما يلقى فيها، لكثرة النفايات المنزلية، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ معدل النفايات المنزلية الصلبة في اليوم للشخص الواحد في المملكة تبلغ ١,٥ كيلوجرام[١]. فإذا كان في المنزل ستة أشخاص فسيكون وزن كيس الزبالة كلّ يوم ٩ كيلوجرام من النفايات الصلبة.

وفي دراسة أجرتها مصلحة الإحصاء العامة والمعلومات في السعودية وجدت أن المواطن السعودي يحتل المرتبة الأولى عربياً في هدر الطعام، بمعدل ٢٥٠ كيلو جرام سنوياً للفرد الواحد، بينما لا يتجاوز معدل إهدار الفرد في الدول المتقدمة ١١٥ كيلو جرام للفرد الواحد[٢].

هواية التسوق

وقد أصبح التسوق في مجتمعاتنا هواية، وليس حسب الحاجة، حيث يذهب الفرد أو العائلة للسوق للتفرج والتمشية، وبالتالي تنفتح الرغبة على الشراء، ومن الطبيعي أنّ تتفنن الشركات والمصانع والمحلات، في إثارة رغبات الزبائن لشراء منتجاتها ومعروضاتها، والبعض في مجتمعاتنا يشتري الأجهزة أو الآليات على أساس الموضة، فحتى لو كانت سيارته صالحة ومناسبة لاستخداماته فإنه قد

(١) صحيفة اليوم الصادرة بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٥م.

(٢) جريدة الخليج الجديد: http://www.thenewkhalij.org/node/52245

يشتري سيارة جديدة، تماشياً مع الموديل والموضة.

ويتحدث الباحثون في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية عن ظاهرة إدمان التسوق (إنيومانيا) وهو مصطلح تقني يصف الرغبة الجامحة للتسوق. وقد وصف حوالي ٣٠٪ من المدمنين على التسوق أنّ فعل الشراء نفسه يعطي نشوة تماماً مثل المخدرات، بغضّ النظر عن السلع التي يتم شراؤها وملكيتهم لها.

ويعتقد الأطباء النفسيون أنّ هذا السلوك قد يكون بسبب الحاجة للشعور بالتميز.

وأظهرت نتائج دراسة ميدانية: أنّ السعوديات يفضلن التسوق التقليدي على الإلكتروني؛ لكون التسوق بالنسبة للمرأة السعودية هو أحد أشكال الترفيه والترويح النفسي.

كما نلحظ بعض عادات الصرف المرهقة لدى النساء تتمثل في موضات الأزياء، وفساتين الزواج، التي تبلغ قيمتها ما بين عشرة إلى عشرين ألف ريال في المتعارف، وقد تصل إلى أضعاف ذلك من قبل بعض العوائل الثرية. وفساتين حضور حفلات الزواج، التي تلبس لمرة واحدة، ولا تكرر المرأة لبس فستان سبق أن لبسته في حفلة زواج سابقة، واستئجار الفستان لليلة واحدة يكلف ما بين ١٥٠٠ إلى ٣٥٠٠ ريال.

نحو عادات رشيدة

إنّ مثل هذه العادات لا بُدّ من إعادة النظر فيها، وتجاوزها لخلق عادات جديدة هي أقرب للتعاليم الدينية وأنسب لتنظيم الشأن الاقتصادي.

فقد ورد عن رسول الله ﷺ: «الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة»[١].

وجاء عن عليّ عليه السلام: «مَن تَحَرّى القصدَ خَفَّت عليه المُؤَن»[٢].

وعنه عليه السلام: «الاقتِصادُ يُنمّي القليلَ»[٣]، و«الإسرافُ يُفني الجَزيلَ»[٤].

ولكي ينجح الإنسان في تنفيذ قرارات ترشيد الصرف والإنفاق، لا بُدّ أن يبذل جهداً لتهيئة عائلته وتوعية أبنائه بضرورة هذا التوجه، ليتفهموا التغيير ولا يتعاملون معه سلبياً.

ومما يساعد على توجهات الترشيد، صنع الأجواء العامة الدافعة إليه، عبر التوعية، ونشر المبادرات الإيجابية في الترشيد.

ففي مقابل حالات التباهي والتفاخر بالصرف، علينا أن نبشر بالقيم الصحيحة والتعاليم الراشدة، لتوجيه المجتمع إلى ما يساعده على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة.

---

(١) كنز العمال، حديث ٥٤٣٤.
(٢) بحار الأنوار، ج٧١، ص ٣٤٢، حديث ١٥.
(٣) غرر الحكم ودرر الكلم، ص١٦، حكمة ١٣٥.
(٤) المصدر نفسه، ص١٥، حكمة ٨٩.

الاستهلاك وعادات الإسراف

تنافس رهيب وسباق محموم على مستوى العالم بين الجهات المصنّعة المنتجة، يغرق الأسواق بألوان السلع والخدمات، لمختلف احتياجات الإنسان ورغباته، ففي كل مجال من المجالات، تجد أمامك خيارات عديدة متنوعة قد يتعبك استقصاؤها، وتستعين الجهات العالمية المنتجة بخبراء ومراكز بحوث ودراسات، لتطوير إنتاجها كمّاً وكيفاً، من أجل توسيع رقعة أسواقها الاستهلاكية، ولتعزيز مداخيلها وموقعها الاقتصادي.

وتلعب أجهزة الإعلام دوراً كبيراً في خدمة أغراض التسويق، عبر أساليب دعائية إعلانية تتفنن في الإغراء واستقطاب الزبائن المستهلكين.

وحتى السياسة أصبحت توظّف لصالح كبريات الشركات ومصانع الإنتاج، حيث يعمل الزعماء السياسيون للدول الصناعية، من أجل فتح الأسواق، أمام منتجات بلادهم، وقد يمارسون الضغوط على

الدول الأخرى بهذا الاتجاه، ومن أبرز الأمثلة المعاصرة الخلافات التي وقعت بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة واليابان والصين من جهة ثانية، لإلحاحها على الدولتين لفتح أسواقهما أمام السلع الأميركية. لقد أصبح الاستهلاك والتسويق أهم قضية اقتصادية يُتوجه إليها، فالاستهلاك وقود الإنتاج ومحرّك الاقتصاد، فلكي تستمر حركة التصنيع والإنتاج وتتطور لابد من أسواق تستهلك، وزبائن تشتري، والإنتاج أصبح رهيباً وضخماً للغاية على المستوى العالمي، ويحتاج إلى تصريف واسع.

لذا يكون التنافس شديداً على الأسواق، وتبتكر مختلف الوسائل والأساليب لتشجيع الاستهلاك، من إقامة المعارض، ومهرجانات التسوّق، وإعلان مواسم لتخفيض الأسعار والخصومات، وإعطاء الجوائز والمكافآت على السحب، إضافةً إلى الدعايات والإعلانات المستمرة، التي تخلق دوافع الاستهلاك، وتصنع الرغبات، وتفتعل الاحتياجات في نفوس المستهلكين.

ولأن كثيرًا من الناس وخاصة في الدول النامية، قد لا يمتلكون السيولة النقدية، التي تستجيب لرغبات الاستهلاك، فقد استحدثت معالجات لهذه الإشكالية، عن طريق البنوك التي تقدم القروض، وعبر (الفيزا كارت)، وبواسطة البيع بالأقساط، كل ذلك لدفع الناس للشراء والاستهلاك، لتستمر ماكينة الإنتاج والتصنيع، ولتزيد ثروات وأرباح أصحاب رؤوس الأموال وخاصة أرباب الشركات الكبرى.

وتشكل مجتمعاتنا الخليجية سوقاً استهلاكيةً مغرية، تسعى كل جهة منتجة لأخذ حصتها المناسبة منها، وتثبيت أقدامها في وسطها، ليس لكثافة سكانية في هذه المنطقة، وإنما لتوفر السيولة المالية فيها، ولسهولة التأثير على أنماط الحياة المعيشية للمجتمع، بما يخدم مصلحة المنتجين، فإنسان هذه المنطقة لا يحتاج إلى جهد كبير لإقناعه بشراء أي سلعة، ولا يتشدد كثيراً في المواصفات، ولا يجادل غالباً حول القيمة والسعر.

ولو ألقينا نظرة سريعة على بعض الأرقام المتوفرة عن النشاط الاستهلاكي في المنطقة، وخاصة حول بعض السلع الكمالية والرفاهية، لأدركنا الأهمية التي توليها الجهات المنتجة المصنّعة للتسويق في هذه المجتمعات كما تظهر لنا دلالات التوجهات الاستهلاكية لدى المواطنين.

بين الإنتاج والاستهلاك

في الدول الصناعية يكون الاستهلاك عملية متكاملة مع الإنتاج، وموازية له، فالفكرة هناك أنه لكي تنتج وتصنع أشياء جديدة لابد من وجود قدرة عالية على الاستهلاك، بل إن الإنتاج عندهم يفيض على الحاجة الاستهلاكية لديهم في غالب مجالات التصنيع، لذا يتجهون إلى التصدير، ويبحثون عن أسواق الاستهلاك خارج بلادهم.

لكن مشكلة بلداننا أن الاستهلاك عملية قائمة بذاتها لا ترتبط بالإنتاج، ولا تتجه لتشجيع الإنتاج الوطني.

إنّ الفرد في مجتمعاتنا يلهث خلف الاستهلاك وهو في ذات الوقت ضعيف الإنتاجية والفاعلية، وقبل فترة أشارت دراسة أعدتها لجنة علمية أميركية تحت عنوان: (في مواجهة المستقبلات) إلى أنّ الإنتاج الخام للفرد في الدول الصناعية عام ١٩٧٥م كان ٣٠٠٠ دولار ويصل في عام ٢٠٠٠م إلى ٨٠٠٠ دولار، بينما لم يتعد إنتاج الفرد في الدول النامية عام ١٩٧٥م ٢٩٠ دولار، ويصل عام ٢٠٠٠م إلى ٨٦٠ دولار، أي أنّ النسبة بين إنتاجية الفرد هناك وإنتاجية الفرد هنا من واحد إلى عشرة تقريباً!!

إنهم يستهلكون ما ينتجون فيتقوى اقتصادهم، وتتنشط دورته، بينما نبالغ في استهلاك ما ينتجه الآخرون فتتبدد ثرواتنا وإمكاناتنا.

ولو كانت لدينا خطط وأطروحات لاستقطاب جزء من السيولة التي في أيدي المواطنين باتجاه مشاريع الإنتاج والعمل والتصنيع، لكنّا في مستوى أفضل.

كما أننا بحاجة لتشجيع الإنتاج الوطني، بدل التهافت على الاستيراد واقتناء السلع الأجنبية.

التخطيط في الإنفاق

في المجتمعات التي يتوفر لأبنائها وعي اقتصادي حياتي، يعتمد كل فرد ميزانية سنوية، وفق مستوى دخله، وحسب أولويات احتياجاته، فيحدد نسبة من دخله لكل مجال من مجالات حياته، فللتعليم كذا في

المئة، وللصحة كذا، وللغذاء كذا وهكذا.

وعادة ما تخصص نسبة للادخار لمواجهة الحالات الطارئة، والتي انطلقت منها شركات التأمين في المجالات المختلفة.

وعلى أساس هذا التخطيط يكون هناك توازن بين الدخل والإنفاق، كما تعطى الأولوية للحاجات الأساس، وتأتي الكماليات في مرحلة تالية.

أمّا في مجتمعاتنا فنادر ما تجد مثل هذا التوجه، لذا يعاني كثيرون وخاصة من أصحاب الدخل المحدود، أوضاعاً اقتصادية صعبة، حيث تتبخر مدخولاتهم بسرعة، ولا يتمكنون من ترتيب أوضاعهم المعيشية، لافتقادهم التخطيط.

كتب أحدهم رسالة لجريدة عكاظ هي نموذج يحكي حالة كثيرين ومما جاء فيها: أنا شاب متزوج ولديّ طفلة صغيرة، وأعمل في وظيفة محترمة، وأتقاضى راتباً يبلغ تسعة آلاف ريال شهرياً، وما أن يأتي آخر الشهر لا أجد ريالاً في جيبي، ومشكلتي تكمن في عجزي عن ادخار أي مبلغ ينفعني في الأيام الصعبة، ويساعدني على تأمين مستقبل جيد لأولادي، عجزت عن شراء متر أرض واحد أو بناء منزل لي ولأولادي[1].

إنّ إنفاق الإنسان يجب أن يكون في حدود دخله، وصرفه يجب

(١) جريدة عكاظ الصادرة بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٩٧م.

أن يكون ضمن ميزانية يعتمدها بدراسة وتفكير، لا أن يصبح دخله في مهب رياح الدعاية والإعلان، وتحت تأثير الرغبات الاستهلاكية الارتجالية.

عادات الإسراف والتبذير

لقد تحول الإسراف والتبذير والمبالغة في الاستهلاك إلى عادات وأعراف حاكمة في مجتمعاتنا، فأطفالنا يتربون من صغرهم على حب الاستهلاك، فتعطى لهم النقود دون حاجة، ويتعلمون على الاستمتاع بالشراء، لمجرد الشراء وإن كان لشيء لا يفيدهم، بل قد يكون ضاراً لهم. وترى في حالات كثيرة حينما يبكي الطفل ويريد أهله تهدئته يقال له خذ ريالاً أو خمسة أو عشرة واذهب إلى البقالة!! في مقابل ذلك تشجّع بعض العوائل في المجتمعات المتقدمة أبناءها منذ صغرهم على فتح حسابات للادخار، وتعلّمهم كيف يفكرون فيما يشترون قبل أن يشتروا.

وعلى المستوى العام فالتسوّق والشراء لم يعد تلبية لحاجة في حياة العائلة، بل أصبح برنامجاً للترفيه والتمتع، فيذهبون إلى السوق ليس لشراء حاجات معينة يريدونها، وإنما يتجولون في المحلات التجارية لتخلق عندهم الحاجة ورغبة الشراء، فالاستهلاك بحد ذاته مصدر لذة وارتياح.

كما تعوّد الناس على أن يشتروا الأشياء بالكميّات، وحتى فيما يسرع إليه التلف، فيحمّلون أنفسهم نفقات التخزين والتبريد،

ويخسرون قسماً كبيراً منها بالخراب والتلف، ذلك أن الواحد منّا يستحي أن يشتري بالكيلو أو الحّبة الواحدة!!

بينما ترى في أميركا وأوروبا أنّ العائلة تشتري بضع حبات من البرتقال أو التفاح وجزءاً من حبة البطيخ وما أشبه.

وعاداتنا في الأكل والشرب قائمة على الإسراف والتبذير غالباُ، وخاصة في الولائم والمناسبات العامة، حيث يقدم لشخصين أو ثلاثة صحن طعام ممتلئ يكفي لعشرة أشخاص، فيتناولون منه مقداراً يسيراً، ويرمى الباقي!! وهي حالة مألوفة معروفة.

وتحكي أرقام وزن النفايات المنزلية صورة عن مستوى الإسراف والتبذير، فقد أشارت دراسة صادرة عن وزارة البيئة والزراعة والمياه تشير إلى وجود ١٣ مليون طن فائض طعام و١٨ ألف طن نفايات صلبة، فيما يستقبل مردم الدمام ٤٥٠٠ ألف طن يومياً، ومردم الرياض ١٦٠٠٠ ألف طن يومياً.

وتشير الدراسات إلى أن حجم النفايات السنوية بالمملكة يبلغ ١٣٠ مليون طن سنوياً، فيما معدل ما ينتج الفرد الواحد من النفايات هو ١,٣٩ كغم يومياً!![1].

كما أصبح الاستهلاك ميداناً للتفاخر والتباهي، فاختيار نوع السيارة أو أثاث المنزل، أو طريقة احتفال الزواج في هذه الصالة أو تلك، وبهذا

(١) ١٣٠ مليون طن سنوياً حجم النفايات في المملكة، جريدة الرياض، الاثنين غرة ذو القعدة ١٤٤١هـ - ٢٢ يونيو ٢٠٢٠م.

الشكل أو غيره، لا يتم نتيجة اختيار موضوعي وإنما لتسجيل نقاط في مجال التفاخر والتباهي، ومحاكاة لذلك الشخص أو تلك الجهة.

إننا ندفع ثمناً باهظاً لهذه العادات السيئة، فأولاً: غضب الرب سبحانه وتعالى والذي نهانا عن الإسراف والتبذير، يقول تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾[سورة الأعراف الآية٣١]. ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾[سورة الأسراء الآية٢٧].

وثانياً: ترهقنا بأعبائها، حيث يجد الواحد نفسه منساقاً لمماشات هذه العادات والأعراف، مع عدم قدرته وضعف إمكانياته، فيتحمل الديون والقروض، ويتعرض للإحراج والمشقة، كما تتعرقل بسببها متطلبات وحاجات الحياة، وتنتج المشاكل العائلية والاجتماعية.

فالزواج أصبح يتطلب كلفة كبيرة، ومراسيم العزاء عند الوفاة تحتاج مبالغ طائلة، وتقديم الهدايا عند الولادة من قبل المرأة لصديقاتها يستلزم ميزانية باهظة...

دعوة إلى الترشيد

لم تكن مجتمعاتنا تعيش مثل هذه الحالة الاستهلاكية في الماضي، وحتى لدى الطبقات الثرية والمتمكنة، لكن توفر السيولة في الأيدي، والتأثر بوسائل الإعلام والدعاية، هو الذي شجع على عادات الترف والإسراف. لكن الوضع الاقتصادي الآن أصبح ضاغطاً على الأكثرية الساحقة، فالحاجة ماسّة لتغيير أنماط الاستهلاك السائدة، وترشيدها

بما يتناسب مع ارتفاع مستوى المعيشة، ومحدودية المداخيل. ومع أنّ الناس جميعاً يتبرمون من هذه العادات الضاغطة المرهقة، إلاّ أنّهم يخضعون لها ويتقيدون بها، خوفاً من الانتقاد والاتهام بالبخل.

والمطلوب تجاوز هذا الإحساس المضخّم، وأن تبدأ مبادرات الترشيد على مستوى الإنفاق الخاص، وفي المناسبات العامة، وإذا ما تعددت هذه المبادرات، فسوف تخلق عادات جديدة راشدة يقبل عليها كثيرون. ولنضع نصب أعيننا ما ورد عن الإمام علي عليه السلام: «أَلاَ وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا وَيَضَعُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَيُكْرِمُهُ فِي النَّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ اللهِ»[1].

(١) نهج البلاغة، خطبة ١٢٥.

التبذير والاسراف مرفوض

صحيح أن خيرات الكون وثرواته خلقت من أجل الإنسان، وهي مسخرة له، لكن لا يصح للإنسان أن يتصرف فيها تصرفًا عبثيًا. هذه الخيرات والثروات الكونية هي لجميع البشر، فلا يصح لأحد أن يتصرف في شيء لا يستفيد منه، ويحرم غيره من الانتفاع به، وهذا لا يجري على الممتلكات العامة فقط، بل حتى في الممتلكات الخاصة، فلا يصح للإنسان أن يبذر إمكاناته في غير مكانها الصحيح، لهذا ينهى الله عز وجل عن التبذير بشتى أنواعه، ويقرر سبحانه أن من يفعل ذلك فإنه يصبح في عداد الشياطين، يقول تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾، وفي آية أخرى يقول تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾.

آيات القرآن الكريم والنصوص الإسلامية الواردة عن رسول الله ﷺ وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام تحذّر بشدة من الإسراف والتبذير، ولا

يكون التبذير في المال والمأكل والمشرب فقط، بل في جميع ما تحت تصرف الإنسان من إمكانات خاصة أو عامة.

الإسراف في الوقت

كل وقت وزمن يعيش فيه الإنسان هو نعمة من الله تعالى، بل هو من أفضل النعم، لذا ينبغي أن يُستثمر ويُصرف بالشكل الصحيح، ولا يحق هدره فيما لا ينفع، ولا ينبغي أن تُعتبر وقتًا زائدًا عن الحاجة، ونضيّعه في غير منفعة، فهذا من الإسراف. ورد عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : «ما أنقصت ساعة من دهرك إلا بقطعة من عمرك»[1]. وفي هذا المعنى يقول الشاعر:

إنـا لنفـرح بالأيـام نقطعهـا وكل يـوم مضى جزء من العمر

الإسراف في الطعام

ورد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «إن القصد أمر يحبه الله عزّ وجلّ، وإن السرف يبغضه الله، حتى طرحك النواة فإنها تصلح لشيء وحتى صبك فاضل شرابك»[2]. يضرب الإمام مثلاً بنواة الرطب فلا ترمها كأنها زائدة لا نفع منها، بل يمكن أن تزرعها وتنبت منها نخلة جديدة، ويمكن أن تستفيد منها في شيء آخر. وكذلك فاضل الماء الذي تشربه فيمكنك أن تسقي به نبتة صغيرة، أو تسقي به حيوانًا أو طيرًا. نحن نرى أن البعض لا يبالي بهذا الجانب سيما في المحافل،

(١) غرر الحكم ودرر الكلم.
(٢) وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ٥٥١.

فإنه يأخذ قارورة الماء ويشرب بعضها ويترك باقيها، لترمى في القمامة!

في بعض المناسبات يصنع بوفيه للطعام، وهي عادة طيبة، لكي يتم المحافظة على الطعام المتبقي، لكننا مع الأسف لم نحسن التعامل مع هذه الطريقة التي من شأنها أن تحدّ من الإسراف، فترى من يملأ صحنه بشتى الأصناف، فوق حاجته، ثم يترك الباقي ليرمى في القمامة لاحقًا. بعض المجتمعات ينظرون بتقزز للشخص الذي يأخذ طعامًا فوق حاجته ويترك باقيه. على الإنسان المسلم أن يتذكر أن هذا إسراف وهو من عمل الشياطين، ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾.

عن بشر بن مروان قال دخلنا على أبي عبدالله جعفر الصادق عليه السلام فدعى برطب، فأقبل بعضهم يرمي بالنوى، قال: وأمسك أبو عبدالله يده، فقال: «لا تفعل إن هذا من التبذير والله لا يحب الفساد»[1]. وورد أنه عليه السلام نظر إلى فاكهة قد رميت من داره لم يستقصَ أكلها، فغضب وقال: ما هذا؟ إن كنتم شبعتم فإن كثيرًا من الناس لم يشبعوا فأطعموه من يحتاج إليه[2]. ويروي ياسر الخادم أنه ذات يوم أكل الغلمان فاكهة ولم يستقصوا أكلها ورموا بها: فقال لهم أبو الحسن الرضا عليه السلام: «سبحان الله إن كنتم استغنيتم فإن أناسًا لم يستغنوا أطعموه من يحتاج إليه»[3].

(١) بحار الأنوار، ج ٧٢، ص ٣٠٣.
(٢) الميرزا حسين النّوري الطّبرسي، مستدرك الوسائل، ج ١٦، ص ٢٨٧.
(٣) الكافي، ج ٦، ص ٢٩٧.

الإسراف في البناء

البعض يبني منزله أكثر من حاجته، بحجة الراحة والتوسع، ولا شك أن الدار الوسيعة من سعادة المرء، لكن ذلك مرتبط بمدى استخدام الإنسان، أما أن يكلف نفسه أعباءً وديونًا في البناء ثم يتحمل أعباء الصيانة والخدمة لمساحة واسعة لا يستفيد منها. فهذا خلاف التدبير ووقوع في التبذير. ورد عن رسول الله ﷺ: «من بنى بناء أكثر مما يحتاج إليه كان عليه وبالًا يوم القيامة»[١]. وعنه ﷺ: «إذا أراد الله بعبد هوانًا أنفق ماله في البنيان»[٢]، والمقصود طبعًا من يبني فوق حاجته.

(١) كنز العمال، ج ١٥، ص ٤٠٦.
(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٤٤.

الفصل الثالث

في السلوك والأداء الاقتصادي

القرض الحسن وأداء الدّين

مفهوم الحقوق مفهوم واسع شامل لكلّ أبعاد الحياة، وكذلك مفهوم الأمن، فهو أحد مرتكزات الحياة الكريمة. فهناك تلازم بين الحقوق والأمن، فلا يمكن الحديث عن الأمن بعيدًا عن الحقوق، ولا تبقى حقوق في ظلّ الخوف والرعب. والحقوق أوسع مطلب في الثقافة الإنسانية نظرًا لتشعباتها وارتباطها الوثيق بالإنسان. كما أن الأمن كمفهوم ورد في القرآن الكريم مئات المرات في صيغ متعدّدة، ومادة «أَ مَ نَ» ورد منها الأمانة والإيمان، وكلا الاصطلاحين يشيران إلى الحقوق وآفاقها.

ومن أشدّ الحقوق حساسية وجدلية في الواقع الاجتماعي الحقوق المالية، لأن المال يتعلّق بالملك والكرامة والاستقرار المعيشي. من هنا ارتبط الأمن الاجتماعي بحفظ وصيانة هذا العنصر من الحقوق، وتناسب معه طرديًّا. فمع تفشّي الاعتداءات على الحقوق المالية في المجتمع تتزايد الجرائم، ويختلّ النظام الأمني الاجتماعي، وتتفاقم

الأمراض النفسية، من قبيل الخوف والقلق والنكوص والاكتئاب.

إن حماية الحقوق المالية، تُعدُّ من أهمّ أسباب الاستقرار والسلم والاطمئنان الاجتماعي. فالإنسان الذي يعيش في مجتمع تُصان فيه حقوقه المالية، إلى جانب سائر الحقوق، ويأمن من الاعتداء على ممتلكاته وأمواله، لكونها مصونة محفوظة، هذا الإنسان يعيش مطمئنًا في مجتمعه، لكن حين تكثر النزاعات والخصومات، مع تفشي الاختلافات المالية، واختلال حماية وضمان الحقوق، فإن ذلك يفقد الإنسان أمانه واطمئنانه.

صيانة الحقوق المالية

لقد شرع الإسلام تشريعات تؤكّد على حفظ الحقوق المالية وصيانتها، كما أراد أن ينشأ المجتمع تنشئة أخلاقية تجعل من أفراده ذوي حساسية مرتفعة تجاه حقوق بعضهم بعضًا، وفي الفقه الإسلامي باب يعالج مسائل الدّين، وهو ثبوت حقّ في ذمّة إنسان لآخر.

وقد استعرض الفقهاء تفاصيل مسائل الدّين؛ لأنها كثيرة الحدوث في المجتمع، كما أن هناك عددًا كبيرًا من النصوص والأحاديث التي تتناول هذه المسألة، وعندما نراجع هذه النصوص نجد أنها:

أولًا: تحذّر الإنسان المسلم من أن يبقي في ذمته حقًّا للغير، فكلما استطاع ألا يكون في ذمّته حقّ لأحد فهو الأفضل، لهذا فإن الأحاديث والنصوص تحذّر الإنسان من أن تكون عليه ديون

للآخرين، إذا اشترى عليه أن يؤدّي ثمن ما اشتراه فورًا، إذا كان مستطيعًا، وإذا استأجر عليه أن يدفع الإيجار في وقته، وهكذا إذا كان في ذمّته دين لأحد عليه أن يؤدّي الدّين الذي عليه.

ورد في الحديث عن رسول الله ﷺ: «إياكم والدّين فإنه همٌّ بالليل وذلّ بالنهار»[١].

وعن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «خفّفوا الدّين، فإن في خفّة الدّين زيادة العمر»[٢]. وورد بالنسبة للأجير عن رسول الله ﷺ: «أعطوا الأجير حقّه قبل أن يجفّ عرقه»[٣]، هذا هو المطلوب من الإنسان المسلم، أن يسعى ألا يكون في ذمته دّين لأحد من الناس.

إن البعض من الناس يتساهلون بالدّين، بحيث يستدين وإن لم يكن في حاجة ماسة!.

هناك أشخاص يستدينون من أجل الحصول على كماليات الحياة، وهذا خطأ كبير. من جهة أخرى على الإنسان إذا استدان أن يعجل بأداء الدّين، لقد ورد عن الإمام الجواد عليه السلام: «انظر أن تلقى الله عزّ وجلّ وليس عليك دين»[٤].

---

(١) بحار الأنوار، ج١٠٠، ص١٤١.
(٢) المصدر نفسه، ص١٤٥.
(٣) كنز العمال. ج٣، ص٩٠٧، حديث٩١٣٢.
(٤) الكافي ج٥، ص١٤٠.

ثانيًا: يشجّع الإسلام القادرين على مساعدة محدودي القدرة لإدارة شؤون حياتهم بالإقراض، مع الصبر على المعسر منهم. فتشير الأحاديث إلى أن الإقراض ثوابه أكثر من الصدقة، فلو خيّر الإنسان بين أن يدفع مبلغًا صدقةً، أو أن يقرضه أحدًا، فالإقراض ثوابه أفضل عند الله.

ورد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «ما من مسلم أقرض مسلمًا قرضًا حسنًا يريد به وجه الله إلا حسب له أجرها كحساب الصدقة حتى يرجع إليه»[١]، أي حتى يعود إليه ماله، حساب القرض يكون عند الله أجره كأجر الصدقة.

وعن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من أقرض مؤمنًا قرضًا ينتظر به ميسوره، كان ماله في زكاة، وكان هو في صلاة من الملائكة، حتى يؤديه إليه»[٢].

وعن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام: «القرض الواحد بثمانية عشر، وإن مات احتسب بها من الزكاة»[٣]، وفي وصية للإمام جعفر الصادق عليه السلام كتبها إلى أصحابه جاء فيها: «إياكم وإعسار أحدٍ من إخوانكم المسلمين، أن تعسروه بشيء يكون لكم قبله، وهو معسر، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقول: «ليس لمسلم أن يعسر مسلمًا، ومن أنظر

(١) وسائل الشيعة. ج١٨، ص٣١٩.
(٢) بحار الأنوار. ج١٠٠، ص١٣٩.
(٣) وسائل الشيعة. ج٩، ص٣٠١، حديث١٢٠٧١.

معسرًا أظلّه الله يوم القيامة بظلّه يوم لا ظلّ إلا ظلّه»»[١].

هكذا على الإنسان أن يكون حريصًا أن لا يُبقي في ذمّته شيئًا لأحد، وإذا كان له في ذمة شخص آخر شيء من المال، وكان الآخر معسرًا، ينبغي له أن يُنظِره إلى أن يتمكن من أداء ما عليه، ورد في رواية عن أحدهما (الباقر أو الصادق): «يؤتى يوم القيامة بصاحب الدّين يشكو الوحشة، فإن كان له حسنات أخذ منه لصاحب الدّين وإن لم يكن له حسنات ألقي عليه من سيئات صاحب الدّين»[٢].

صندوق قرض الحسنة

في بعض المجتمعات هناك سنة حسنة، يتأسّس صندوق يطلق عليه (صندوق قرض الحسنة)، صحيح أن هناك بنوكًا تقدّم القروض. ولكن كما نعلم، فإن البنوك تأخذ فوائد على هذه القروض، فترهق الإنسان وتوقعه في الربا؛ لأنه يدفع فيما بعد، أرباحًا يأخذها منه البنك، فمن المناسب جدًّا أن يكون في المجتمع صناديق للقرض الحسن. وقد تأسّست بعض الصناديق لحالات خاصة كحالات الزواج.

وهناك أشخاص يعانون من تراكم الدّيون، وبعضهم قد يسجن بسببها، وبعضهم له حاجات رئيسة في حياته، تتعطّل لعدم قدرته على القيام بها، ولو وجد مساعدة أو قرضًا لتيسّرت أمور حياته.

ومما يشجّع القادرين على الإقراض، هو ضمان عودة حقوقهم.

(١) وسائل الشيعة. ج ١٨، ص٣٦٦، حديث٢٣٨٦٠.
(٢) المصدر نفسه. ج١٨، ص٣١٧، حديث٢٣٧٥.

المشكلة في بعض الأحيان أن القوانين لا تكون مساعدة لعودة الحقوق إلى أصحابها، والثقافة السائدة بين الناس ليست مشجّعة لهذه الحالة، بعض الأشخاص يقترض ولكنه لا يحرص على الوفاء، هذه مشكلة كبيرة، وتظهر أمثال هذه المشاكل في مشاهد عدّة:

مماطلة المستأجر

نجد بعض المستأجرين للشقق أو للمنازل، لا يؤدي الإيجار في وقته، بحيث يحتاج المؤجر إلى رفع الشكوى للجهات الرسمية، وبذل الجهد، حتى يستطيع إلزام المستأجر بدفع الإيجار، وهذا مشكل شرعًا، إذ كيف يجوز للإنسان أن يبقى في مكان دون رضا مالكه، ودون أن يدفع الإيجار؟! هذا غصب، فصلاته وكل أعماله العبادية وتصرفه فيها إشكال شرعي، عليه أن يحسب حسابًا لذلك.

من ناحية أخرى، فإن على المؤجّرين أن يُنظروا من كان ذو عسرة كما تقول الآية الكريمة: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، حينما تكون العائلة فقيرة محتاجة، وحينما يكون المستأجر محدود الدخل، ينبغي للمؤجّر أن يكون متسامحًا، حين يكون الطرف الآخر محتاجًا بالفعل، أما إذا كان يتلاعب ويتشاطر، فهذا بحث آخر، أما إذا رأى أنه إنسان وضعه المادي صعب، فإن له أجرًا وثوابًا كبيرًا في التسامح معه، فيؤجله إلى أن يتمكن، وماذا يزعج الإنسان وخاصة إذا كان مُوسِرًا، أن يكون له دّين في ذمم الآخرين؟! هذا ثواب، كأنك قد وضعت أموالك في بنك، يعطيك نسبة كبيرة من

الأرباح، إنه ثواب كبير من قبل الله سبحانه وتعالى.

أجور العمالة الأجنبية

فيما يرتبط بالعمالة الأجنبية تنشر الصحف والجرائد، ونسمع في المجتمع عن بعض العمال، كالسائق أو الخادم، أو الخادمة في البيت، وهم في الغالب الأعمّ يأتون من مجتمعات فقيرة، حيث الفقر والحاجة هي التي تدفعهم إلى أن يتغرّبوا في البلدان البعيدة عن بلادهم، ويقومون بهذه الخدمات المتعبة المجهدة، ولكن مع الأسف الشديد، بعض الناس يستغلّون هذا الخادم أو الخادمة، يرهقونهما أكثر من اللازم، وهذا لا يصحّ شرعًا؛ لأنه استغلال وهدر لكرامة الإنسان، ينبغي أن يكون العمل في الحدود المتعارفة، وضمن قوانين العمل، وضمن الاتفاق الذي حصل معه، أما إرهاقه أو إهانته والإساءة إليه، فذلك من أعظم المحرمات الشرعية، ومحلّ البحث هنا إعطاؤه حقّه، وأجرته، في بعض الأحيان يبقى بعض هؤلاء لشهور لا تصل إليهم حقوقهم، مع أنهم يكدحون، وخلفهم عوائل تنتظر منهم أن يبعثوا لها نفقات حياتهم، هذا من أعظم الحرام، على الإنسان أن يكون حسّاسًا في هذا المجال.

والأسوأ من ذلك مماطلة بعض الشركات ومؤسسات القطاع الخاص في دفع أجور عمّالها من الوافدين، حيث تمضي على بعضهم شهور دون أن يستلموا رواتبهم، مما يجعلهم في مازق واضطراب، من جهة توفير متطلبات حياتهم المعيشية، وإعاشة عوائلهم الفقيرة في

بلدانهم.

أداء الدين وصحة العبادة

مما يناسب ذكره في السياق ذاته، ما يتعلّق بالحجّ، فإن الفقهاء يفتون بعدم وجوب الحج على الإنسان إذا كان مديونًا، بحيث لو أدّى دينه لنقصت نفقات حجه، هنا لا يعتبر مستطيعًا، وأداء الدّين هو الأولى، ولو حجّ وهو مديون في مثل هذه الصورة، فإن الفقهاء يقولون لا يسقط عنه حجّ الإسلام، وإنما عليه أن يؤدي الحجّ متى استطاع. كذلك لو كان مديونًا بالحقوق الشرعية، فإن أداء الخمس الشرعي أولى من الحجّ. عليك أن تؤدّي الخمس، فإن فضل عندك بعد الخمس ما تتمكن به من الحجّ، كان واجبًا عليك، حيث تكون مستطيعًا، بل إن الفقهاء يقولون إذا حان وقت أداء الدّين، وحان أجله، فإنه مقدم على الصلاة، ولو صلّى في أول الوقت، مع مطالبة صاحب الدّين بدينه، فصلاته غير صحيحة، ويجب أداء الحقّ المالي ثم أداء الصلاة؛ لأن الفقهاء يقولون إن الدّين الذي حان وقته يصبح مضيقًا، بينما الصلاة وقتها موسّع، فيجب عليك أولًا أن تؤدي الدّين الذي حان وقته، ثم تقوم إلى أداء الصلاة ضمن وقتها، ولو قدّم الصلاة على أداء الدّين في الوقت الموسع للصلاة، مع أن الدّين قد حان وقته فصلاته غير صحيحة شرعًا.

خطورة تضييع الحقوق المالية

يؤكد الدّين على مسألة صيانة حقوق الآخرين، وعلى الإنسان إذا كان في ذمّته دَينٌ لأحد ولم يؤده، أن يكتبه حتى يُؤدّى عنه بعد وفاته، وهو أول ما يخرج من تركة الميت بعد كفنه، قبل وصيته بأيّ شيءٍ آخر. وإذا لم يكن له مال يؤدى به دينه، فإنه ليس على الورثة أن يدفعوا عنه، هو يحاسب ويعاقب يوم القيامة إن كان مماطلًا، إلا إذا تبرع أحد الورثة، أما إذا لم يتبرع أحد ورثته بأداء دينه وليست له تركة، فإن الورثة لا يتحمّلون الدّين عن الشخص المتوفى، نعم يمكن أن يدفع عنه من الزكاة ومن بيت المال.

فعلى الإنسان أن يهتمّ بهذا الأمر، ولا يتساهل في حقوق الناس، بحيث يبتعد عن الدّين قدر المستطاع، وإذا اضُطر إلى الدّين، فعليه أن يوثق ذلك، وأن يُعَجِّل في أدائه وقضائه، وإذا لم يكن قادرًا فإن على صاحب الدّين أن يوسّع عليه ويتسامح معه.

رشاوى الموظفين فساد وإجرام

من أخطر ما يبتلى به الإنسان في هذه الحياة القضية المالية، وهي من الامتحانات التي تُؤدي إلى انزلاقات خطيرة على مستوى الفرد والمجتمع، واهتمام الإنسان بالمال أمر ظاهر لا يحتاج لجمع الشواهد والإثباتات؛ لأن حاجات الإنسان الضرورية التي تحقق له الاستمرار في الحياة متوقفة على المال، من هنا نجد الشارع قد أولى القضية المالية اهتماماً خاصاً، وبيّن كثيراً من الضوابط والمحاذير فيها.

ومن أهم ما يمكن الإشارة إليه هو أكل المال بالسُّحْت، يقول تعالى: ﴿وَتَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْأِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[سورة المائدة، الآية:٦٢] وهو وصف لكل مال يؤكل بالباطل، وكل ما خبث وقبح من المكاسب، وفي اللغة: سحَت الشيء أهلكه واستأصله، ومنه قوله تعالى: ﴿لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾.

وقد يطلق على المكاسب المحرمة سُحْتاً لجهتين: الأولى: لأنها

تسحت حسنات الإنسان. والثانية: أنها تسحت البركة مما اكتسبه الإنسان بالباطل.

والعناوين التي يمكن أن تكون مصداقاً لأكل السُّحت، تشمل كل مال يكسبه الإنسان دون وجه حق.

الرشوة من أعظم السُّحت

ومن تلك الظواهر التي تعدّ مصداقًا للسُحت (الرشوة) وهي من العوامل التي تؤدي إلى تأخير حركة المجتمع، وتصل إلى مستوى تدمير طاقاته وقدراته، وقد تفشت هذه الظاهرة في المجتمعات، حتى أضحت من المنكر الذي يُرى معروفاً، من هنا وجب التصدي لها وبيان ما يترتب عليها من آثار سيئة.

أصل الرشوة في الاصطلاح الشرعي تتعلق بالقضاء، بأن يُعطي القاضي مالاً من أجل تغيير مجرى القضية التي ينظر فيها ليصدر حكماً لمصلحة من رشاه، وقد وردت نصوص كثيرة تنبه من خطورة الرشوة في الحكم. عن رسول الله ﷺ: «لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم»[١]. وفي حديث آخر عنه ﷺ: «الراشي والمرتشي في النار»[٢]. وعنه ﷺ: «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما»[٣]. وعنه ﷺ: «إياكم والرشوة فإنها محض الكفر ولا يشم

(١) كنز العمال. ج٦، ص١١٣، حديث ١٥٠٧٩.
(٢) المصدر نفسه. ج٦، ص١١٣، حديث١٥٠٧٧.
(٣) المصدر نفسه. ج٦، ص١١٣، حديث١٥٠٨٠.

صاحب الرشوة ريح الجنة»[١].

ويكتسب هذا التحذير من الرشوة في القضاء أهميته، بوصف القضاء أعلى رتبة في المجتمع، والحصن المنيع الذي يصون حقوقهم، وهو محط اهتمام الناس وملجأ خلافاتهم وقضاياهم، والمؤتمن على دماء الناس وأعراضهم وأموالهم، فإذا فسد هذا المقام بالرشاوى تحطمت أسس العدل والحق في المجتمع.

وقد يتسع مفهوم الرشوة ليشمل كل (مال) يدفع لأي موظف من غير وجه حق، ويمكن أن نتفهم تخصيص الرشوة في مجال القضاء كما هو لسان بعض الروايات، من باب كونها ناظرة إلى الظرف التاريخي الذي كان فيه علاقة الناس بالسلطة محدودة في بعض المجالات وأبرزها وأهمها القضاء، وهو عكس ما عليه الناس اليوم من توقف أكثر معاملاتهم على مراجعة أجهزة الدولة، ومن هنا جاز توسيع حرمة الرشوة لتشمل كل موظف يقوم بعمل عام، وهو المفهوم العرفي للرشوة حالياً.

ولا شك ولا شبهة في حرمة هذا العمل لدخوله تحت عنوان أكل السُّحت، وقد تتجاوز هذه الظاهرة كونها مجرد (مال حرام) إلى كونها ظاهرة ذات آثار سلبية شاملة، وإذا نمت في مجتمع أفسدت الضمائر والذمم، وعرقلت التقدم والتطور، وأضاعت مصالح البلاد والعباد.

---

(١) بحار الأنوار. ج١٠١، ص٢٧٤، حديث١٢.

تفشي الرشوة في المجتمعات النامية

وتنشط هذه الظاهرة وتتسع في المجتمعات النامية المتخلفة بشكل كبير، لفساد الأنظمة، وانعدام الرقابة، وهذا ما تعاني منه معظم المجتمعات الإسلامية والعربية، مما يفسر لنا التأخر الواضح في إنجاز المشاريع العامة والخاصة، حيث يؤدي تفشي الرشوة إلى تعطيل مصالح الناس وخرق الأنظمة والقوانين، وهذا خطر مدمر؛ لأن القوانين وضعت لجلب مصلحة أو دفع ضرر، وفي كلتا الحالتين فإن الرشوة تفويت للمصلحة أو جلب للضرر، وفي ذلك نقض لمبرر وجود الموظف، الذي وضع في منصبه حتى يكون مؤتمناً على تنفيذ النظام والقانون.

ومن الرشاوى السيئة الفظيعة ما تكون على حساب حياة الناس وصحتهم، حيث تتحدث التقارير عن الفساد في عالم الصحة والطب، فشركات إنتاج الدواء مثلاً قد تنسج علاقات مصلحية مع بعض الأطباء لتسويق منتجاتها، وإن كان فيها ضرر على صحة الناس، والدخول في كشف هذه الملفات وبيان ما فيها من فساد يسبب رعباً حقيقياً للناس، ويُظهر تجاوزات تستعصي على التصديق.

وكذلك ما يحدث داخل المؤسسات من رشاوى وصفقات فاسدة، وعطاءات ومناقصات يتجاوزون فيها كل معايير الجودة وسلامة المنتج لصالح صاحب الرشوة الأكبر، وفي النتيجة يكون الإنسان والمجتمع هو الضحية.

ولمحاربة هذه الظاهرة نؤكد على ما يلي:

أولاً: امتناع المواطن من التجاوب مع حالات الرشوة وعدم الرضوخ لهذا الشكل من المعاملات، حتى وإن أدت إلى تأخير عمله وتعطيل معاملته.

ثانياً: على الجميع أن يمارس دوراً في فضح حالات الفساد، حتى تتحول إلى ثقافة عامة مناهضة لظاهرة الرشوة، ويمكنهم الاستفادة من وسائل الإعلام المتطورة التي هي في متناول أيدي الجميع.

ثالثاً: تفعيل دور المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد والرقابة على الموظفين كديوان المظالم وهيئة مكافحة الفساد.

ويجب أن يتحلى الجميع بالجرأة للدفاع عن مصالحهم ومصالح بلادهم، في مقابل الفاسدين محترفي الرشوة والنهب.

الغش في المواد الغذائية

طبيعة الحياة الاجتماعية، تقتضي اعتماد الناس بعضهم على بعض، في تقديم الخدمات وتسيير شؤون حياتهم، فلا يستطيع كلّ فرد أن يقوم بتوفير كلّ الخدمات لنفسه، وإنما هناك تخصّصات، بين أبناء المجتمع، كلّ إنسان يقدم خدمة للآخرين في المجال الذي يتقنه، فيصبح هناك تبادل للأدوار والخدمات، هذا يعالج المرضى، وذاك يزرع الأرض، وهذا يعمل في التجارة، وهكذا تسير الأمور في مختلف الشؤون والخدمات.

لذلك يقول الله تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾، أي كلّ إنسان يستفيد من خدمات الآخر (يسخّر الآخر)، لتسيير شؤونه. إنّ تبادل الخدمات والأدوار بين الناس يستلزم وجود مستوى من الثقة فيما بينهم، وحتى يثقوا بالخدمة المقدمة، لا بدّ وأن تكون ضمن المتعارف والمتوافق عليه.

النقص والخلل

إذا أخلَّ الإنسان بالمستوى المتعارف عليه وقدم خدمة فيها نقص وخلل، فهذه المعاملة تكون على نحوين:

تارة يكون مُستقبِل الخدمة عالماً بالخلل راضياً به، فليس في ذلك مشكلة لا شرعًا ولا قانوناً ما دام هناك تراضٍ وتوافق بين الطرفين.

وتارة أخرى يكون الخلل خفياً غير واضح، يستقبل المستفيد الخدمة، أو يستلم السلعة، على أنّها ضمن المستوى المطلوب، لكنّ الخلل فيها غير واضح أمامه، وهذا يطلق عليه غش وخيانة للثقة.

الغش أمر مستقبح

الغش أمر مستقبح عقلاً وشرعاً، والقوانين السائدة في مختلف الدول والمجتمعات تحظره وتمنعه.

وإذا كان الغشّ مرفوضاً في مختلف الموارد والخدمات، فإنما يرتبط منه بالمواد الغذائية التي يتناولها الإنسان، يكون من أشدّ وأسوأ أشكال الغش،.. لماذا؟

لأنّ الغذاء حاجة رئيسة، تتقوّم بها حياة الإنسان، وتتأثّر بها صحّته، ويتعلّق بها ذوقه ومزاجه، وهي حاجة لكلّ الناس، ليست لفئة معينة فقط، المواد الغذائية محلّ احتياج وتداول بين كلّ الناس، فإذا حصل الغش في بيع وتقديم المواد الغذائية فذلك يسبب مشكلة عامّة؛ لارتباط الغذاء بجميع الناس، وحاجتهم إليه، وتنوّع الآثار والانعكاسات لهذا

النوع من الغش.

لذلك تهتم عدّة وزارات في مختلف الدول بمكافحة الغش، وخاصّة في المواد الغذائية، وعادة تكون وزارة التجارة معنية بذلك، وترفدها وزارة الصحة في بعض الدول، وفي بعض المجالات تكون وزارة الشؤون البلدية معنية بمراقبة المواد الغذائية المتداولة، لضمان سلامتها وعدم وجود الغش فيها.

كلّ دولة لها قوانينها ومواصفاتها القياسية المعتمدة، لضمان سلامة المواد الغذائية المتداولة في الأسواق.

النظرة الشرعية للغش

يؤكد الشرع على حرمة الغش في موارده ومجالاته المختلفة، وخاصّة في المواد الغذائية.

جاء في الحديث «أنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلاً.

فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟

قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللهِ!

قَالَ ﷺ: أَفَلاَ جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَام كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي».

وفي حديث آخر عن النبي ﷺ: «المسلمُ أخو المسلمِ ولاَ يحلُّ

لمسلمٍ باعَ من أخيهِ بيعًا فيهِ عيبٌ إلاَّ بيَّنَهُ لَه»[١].

وجاء في حديث آخر: «مرّ رسول الله ﷺ برجل يبيع طعامًا قد خلط جيّدًا بقبيح، فقال له النبي ﷺ: ما حملك على ما صنعت؟ فقال: أردت أن ينفق، فقال له النبي ﷺ: ميّز كلّ واحد منهما على حدة، ليس في ديننا غش»[٢].

فالحكم الشرعي هو حرمة الغش، وعلى البائع أن يميّز الطعام، ولا يخلط الجيّد بالرديء، بعض الباعة يجعل الفاكهة الناضجة في الأعلى بخلاف ما في الأسفل، ليغري المشتري، وهو من الغش المحرم.

ومرَّ النَّبيُّ ﷺ برجلٍ يبيعُ طعامًا فقال: يا أصحابَ الطَّعامِ، أسفلُ هذا مثلُ أعلاه. فقال: نعم يا رسولَ اللهِ. فقال رسولُ اللهِ ﷺ: من غشَّ المسلمين فليس منهم[٣].

إنّ تعدّد الأحاديث الواردة في هذا المجال تدلّ على اهتمام النبي ﷺ البالغ بهذا الموضوع.

وورد عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «شرّ الناس من يغشّ الناس»[٤].

---

(١) محمد بن ناصر الدين الألباني. صحيح سنن ابن ماجه، حديث ١٨٣٧.

(٢) كنز العمال، ج٤، ص١٥٩، حديث ٩٩٧٤.

(٣) زكي الدين عبدالعظيم المنذري. الترغيب والترهيب المحقق/ المترجم: محمد السيد الناشر: دار الفجر للتراث ـ القاهرة الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٢١هـ.

(٤) غرر الحكم ودرر الكلم.

وورد في كلمة أخرى عنه عليه السلام: «الغشّ من أخلاق اللئام»[١].

وورد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يُشاب اللبن بالماء للبيع»[٢].

حتى لا يتكرر هذا السلوك

دخل على الإمام جعفر الصادق عليه السلام رجل يبيع الدقيق، فقال عليه السلام له: إيّاك والغشّ فإنه من غَش غُش في ماله، فإن لم يكن له مال غُش في أهله[٣].

حيث تشير هذه الرواية إلى خطورة تكريس سلوك الغشّ، إذا مارس الإنسان الغش فإنه يشجّع الآخرين أن يمارسوه.

حين يغش أحدهم في المجال الذي يعمل فيه، والآخرون يغشون في المجال الذي يعملون فيه يعم الضرر على الجميع.

وينقلون قصّة لعلّها حقيقية أو مجرّد حكاية رمزية:

أنه كان هناك فلّاح يبيع الزبدة لصاحب بقالة، على أنّ وزنها (كيلوغرام)، وفي أحد الأيام أراد البقّال أن يتأكد من وزن الزبدة فوجدها (تسع مئة جرام)!

فقال للفلاح: لن أشتري منك بعد اليوم. فالزبدة ناقصة وأنت

(١) عيون الحكم والمواعظ، ص١٨.
(٢) وسائل الشيعة، ج١٧، ص٢٨٠، حديث٢٢٥٢٢.
(٣) المصدر نفسه، ج١٧، ص٢٨١، حديث٢٢٥٢٥.

غشّاش.

هزَّ الفلّاح رأسه وقال: عفوًا يا سيّدي، نحن فقراء ولا يوجد عندنا الكيلو، ولكنّي آخذ السكّر الذي اشتريه منك، وأزن الزبدة بالسكّر!! فصاحب البقالة كان يمارس الغش تجاه المشترين منه، فكانت النتيجة أن تضرر هو من حيث لا يقصد الطرف الآخر.

وفي ذلك إشارة إلى أنّ السلوك السيئ إذا ساد وانتشر في المجتمع لن يسلم منه أحد.

لذلك على الناس أن يحاربوا هذا السلوك حتى لا يكونوا جميعًا من ضحاياه.

وروى الإمام جعفر الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال لرجل يبيع التمر: «يا فلان، أعلمت أنه ليس من المسلمين من غشهم»[1].

وفي صحيح الحلبي عن جعفر الصادق عليه السلام سألته عن الرجل يكون عنده لونان من طعام وأحد سعرهما بشيء، أحدهما أجود من الآخر فيخلطهما جميعًا ثم يبيعهما بسعر واحد؟

قال عليه السلام: لا يصلح له أن يغُش المسلمين حتى يبينه.

وقد بيّن الفقهاء في فتاواهم مصاديق الغش، كما جاء في (منهاج الصالحين) للمرجع السيد علي السيستاني:

الغش حرام. فعن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «من غشّ أخاه المسلم

(١) وسائل الشيعة، ج١٧، ص٢٧٩، حديث ٢٢٥٢٠.

نزع الله بركة رزقه، وسدّ عليه معيشته ووكله إلى نفسه» ويكون الغش بإخفاء الأدنى في الأعلى، كمزج الجيّد بالرديء وبإخفاء غير المراد في المراد، كمزج الماء باللبن، وبإظهار الصفة الجيّدة مع أنها مفقودة واقعًا، مثل رشّ الماء على بعض الخضروات ليتوهم أنها جديدة، وبإظهار الشيء على خلاف جنسه، مثل طلي الحديد بماء الفضة أو الذهب ليتوهم أنه فضة أو ذهب وقد يكون بترك الإعلام مع ظهور العيب وعدم خفائه، كما إذا أحرز البائع اعتماد المشتري عليه في عدم إعلامه بالعيب فاعتقد أنه صحيح ولم ينظر في المبيع ليظهر له عيبه، فإنّ عدم إعلام البائع بالعيب ـ مع اعتماد المشتري عليه ـ غش له[1].

انتشار ظاهرة الغش

تتناقل وسائل الإعلام المحلية أخبار مصادرة البلديات في مختلف المناطق عشرات أو مئات الكيلوغرامات من اللحوم الفاسدة، والمواد الغذائية غير الصالحة، أو المواد التي لا تتوفّر فيها الاشتراطات المقررة!

وهذه إضافة إلى كونها مخالفات قانونية، هي من الناحية الشرعية غشّ محرم.

ومن أمثلة ذلك: من يقدم الأسماك المستوردة لزبائنه على أنها محلية، والمشتري لا يعلم، فأيّ صفة تخفى عن المشتري وهو يهتم

(١) منهاج الصالحين، ج٢، المعاملات، ص٢٤، مسألة ٢٩.

بها، يعتبر من الغش المحرم، وهكذا ما يقدم في المطاعم على أنه غذاء طازج، وهو متخلف من يوم أو يومين.

أصناف الغش الغذائي

الغش في المواد الغذائية يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أصناف:

١. الغش بمخالفة الأحكام الشرعية

تقديم أيّ مادّة غذائية مخالفة للحكم الشرعي في أسواق المسلمين، يعتبر من الغش المحرم، كما إذا باع لحمًا غير مذكى على أنّه مذكّى.

إلّا إذا قام البائع بإخبار المشتري، أو كان ذلك واضحاً من خلال الكتابة على غلاف العبوة فهنا لا يصدق عليه أنه غش. وقد تصدق عليه عناوين أخرى تقتضي الحرمة شرعاً.

وإذا كان المشتري غير مسلم، لا يلتزم بمسألة التذكية، وأنت تبيعه لحماً غير مذكى دون أن تخبره، فهذا لا يعتبر غشاً أيضًا.

أو كنت تبيع أنواع الأسماك المحرّمة في مذهبك لمن يراها محللة من أتباع المذاهب الأخرى، فهو ليس غشًا أيضاً.

٢. مخالفة القوانين

تضع الجهات الرسمية اشتراطات وقوانين لحفظ حقوق المستهلك، والمحافظة على السلامة والصحة، ومخالفة هذه القوانين لون من ألوان الغش المحرم.

ومن أمثلة ذلك تاريخ استهلاك المواد الغذائية، فكثيراً ما تعثر

البلديات على كميات من البضائع يبدّل فيها البائع ملصقات تاريخ الاستهلاك، ليوهم المشتري أن السلعة جديدة صالحة للاستهلاك، وهي ليس كذلك!

إنّ أيّ مخالفة للقوانين السائدة في البلد، يعتبرها الناس خللاً وعيبًا في السلعة، فهي من الغش المحرم شرعاً.

٣. إخفاء صفات المبيع مما يهتم به المشتري بحيث لو علم بذلك لما أقدم على الشراء.

حتى لو لم تكن مخالفة للشرع ولا مخالفة للقانون، كمن يبيع الفواكه أو الخضراوات على أنّها طازجة وهي ليست كذلك، أو أنّ السلعة من إنتاج محلّي وهي من إنتاج أجنبي أو عكس ذلك.

ثلاث رسائل

الرسالة الأولى: إلى البائعين

على البائعين وأصحاب المحلّات وخصوصاً متاجر بيع الأطعمة أن يتّقوا الله في أنفسهم؛ لأنّ الغش حرام شرعًا وهو من الكبائر، والفقهاء يقولون يكفي للتّأكيد على أنّه من الكبائر، النصوص التي تقول (من غشّنا ليس منّا) أي ليس من المسلمين، وكذلك الأحاديث والنصوص التي تتوعّد عليه بالعقاب الشديد، فهو من الكبائر، وعلى من يبيع المواد الغذائية بالغش أن يتّقي الله في نفسه؛ لأنه بذلك يأكل مالًا حراماً، ويضرّ بمصالح الناس وصحّتهم.

إن أبواب الرزق واسعة أمام الإنسان، فلماذا يلجأ الى الحرام؟!

الرسالة الثانية: إلى الموظفين في مكافحة الغش

على الموظفين في الأجهزة الحكومية المعنية بمكافحة الغش، وخاصة في مجال المواد الغذائية أن يخلصوا في عملهم، وأن يكونوا أمناء فلا يقبلوا الرشوة، ولا يتعاملوا بالتساهل والمحسوبيات؛ لأنّ هذه مصالح المواطنين وترتبط بسلامتهم وصحتهم.

لذلك على الموظفين المعنيين ألّا تأخذهم في الله لومة لائم، في مراقبة الغش وخاصة في المواد الغذائية.

الرسالة الثالثة: إلى عامة الناس

على الموطنين أن يكونوا يقظين، منتبهين، فمن الخطأ الكبير أن يتصف الإنسان بالسذاجة وعدم الاهتمام؛ لأنّ ذلك يغري الغشاشين، إذا رأوا أن البضاعة المغشوشة تستهلك، وأن المسألة تمرّ بسهولة، فإنّ ذلك يغريهم بالاستمرار في غشهم للناس.

تدوير النفايات وسلامة البيئة

خلق الله الكون والحياة بنظام متقن بديع، كما يقول الله تعالى: ﴿صُنْعَ اللهِ الَّذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ وطلب من الإنسان أن يحافظ على سلامة هذه البيئة، بعد أن سخّر له الكون وما فيه من ثروات وإمكانات، وأعدّها بهذا الشكل المتقن البديع، وهذا يشبه أن إنساناً يوفر لآخر مكاناً مرتباً مهيأً، ثم يطلب إليه الحفاظ على نظافة المكان.

بالطبع إنّ هذه الوصية في صالح هذا المستفيد، لأنه إذا حافظ على المكان نظيفاً أنيقاً، كان ذلك من أسباب سعادته.

الله سبحانه وتعالى يأمر الإنسان أن يحافظ على سلامة البيئة والطبيعة التي يعيش فيها، يقول تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِى الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾.

خلق الله لك بيئة صالحة، فيها كلّ المقومات التي تفيدك لبناء حياة سليمة قويمة، فحافظ على هذه الطبيعة ﴿ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ هذا لمصلحتكم؛ لأنكم ستعيشون في هذه الأرض، في رحاب هذه البيئة

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، ونستفيد من ذلك: إنّ الإيمان يستلزم ويستدعي الحفاظ على صلاح البيئة وحمايتها وسلامتها، فهذا السلوك من مظاهر الإيمان.

معنى الإفساد

في الغالب يفهم الفساد والإفساد بالمعنى التقليدي، أي: لا تفعلوا المفسدات، المحرّمات والموبقات، لكن المعنى أشمل من ذلك، الفساد هو: كلّ شيء يضرّ الحياة ويعكر الاستمتاع بخيرات الأرض.

وهكذا تقرر الآية أنّ من مظاهر إيمان الإنسان وانعكاساته، المحافظة على سلامة البيئة التي يعيش فيها.

الإنسان بجشعه وسوء تصرفه يحدث في البيئة أضراراً فادحة، تنعكس أثارها السلبية على حياته، وفي عصرنا الحاضر أصبحت الأخطار البيئية المحدقة بحياة الإنسان كبيرة وخطيرة جداً، فمع هذا التطور العلمي والتوسع الهائل في الإنتاج الصناعي في مختلف المجالات، ظهرت أمام الإنسان أخطار تلوث البيئة وتفسدها، لذلك أصبحت هناك قوانين واتفاقات دولية حول سلامة البيئة، كاتفاقية باريس للتغير المناخي.

حيث وقع ١٧٥ من رؤساء دول العالم في عام ٢٠١٦ في مقر الامم المتحدة في نيويورك اتفاقًا تحت مسمى اتفاقية باريس للتغير المناخي، وتعمل هذه الاتفاقية بشكل أساس على مواجهة مشكلة

انبعاثات الغازات الدفيئة، وكيفية إيجاد الحلول للتكيف معها، والتخفيف من حدة ضررها على البيئة، والنظر بجدية للآثار الواضحة للتغيرات المناخية، والحد من ارتفاع الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين؛ حيث إن متوسط درجات الحرارة العالمية ارتفع بمقدار ٠,٨٥ درجه مئوية في الفترة ١٨٨٠-٢٠١٢.

وهو أول اتفاق عالمي بشأن المناخ، وتم عقب العديد من المفاوضات التي عقدت في مؤتمر الأمم المتحدة الـ ٢١ للتغير المناخي[١].

هناك مؤتمرات تعقد من أجل سلامة البيئة وحماية المناخ، كما أن الشعوب الحية لديها أنشطة ومنظمات ومؤسسات مدنية أهلية من أجل الدفاع عن سلامة البيئة، تبدي رفضها واستنكارها ضد أي تصرف أو قانون أو إجراء يضر بالبيئة، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، تتحرك تلك الشعوب وتضغط من أجل محاربة كلّ ما يضرّ البيئة.

وتنقل نشرات الأخبار عن اجتماعات ومظاهرات كبيرة للاحتجاج على عدم الاهتمام بسلامة البيئة وحمايتها.

---

(١) صحيفة الرؤية الصادرة بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٩م، مقال للكاتبة غنوة كنان بعنوان: (ما هي اتفاقية باريس للمناخ التي بدأت أمريكا الانسحاب منها رسمياً؟).

مشكلة النفايات

الحديث حول سلامة البيئة حديث واسع ذو أبعاد مختلفة، سنقتصر منه على نقطه واحدة، وهي مسألة النفايات وكيفية التخلص منها أو استثمارها.

النفايات: هي مخلفات وبقايا استخدامات الإنسان من المواد الزائدة وغير المرغوبة، من أكله وشرابه ولباسه وأثاث منزله والأجهزة التي يستخدمها، حيث تبقى أشياء زائدة غير مرغوب فيها. وقد أصبحت مشكلة كبيرة في العالم، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: النفايات هدر للإمكانات، فهي تدلّ على أنّ الاستخدام البشري للمواد لم يكن مقنناً بالمستوى المطلوب، مما أدى إلى الاستهلاك الزائد، ثم محاولة التخلص منه.

ثانياً: تحوّل النفايات إلى عبء على البيئة، فلها أضرار وانعكاسات سلبية.

وحسب الإحصائيات فإن العالم ينتج في المتوسط ٢,٠١ مليار طن من النفايات في السنة الواحدة، وفي المملكة العربية السعودية يتجاوز حجم النفايات سنوياً أكثر من ١٦ مليون طن سنوياً!!.

ويتمثل علاج المشكلة في خطوتين مهمتين:

الخطوة الأولى: تقليل النفايات، أن يقتصر الإنسان في مقتنياته على احتياجاته، فلا يأخذ أكثر من حاجته.

الخطوة الثانية: السعي لتدوير النفايات، والاستفادة منها.

عادات الاستهلاك

إنّ عادات الاستهلاك في بعض شعوبنا ومجتمعاتنا قائمة على كثرة الاقتناء.

ويفاخر المتسوق بملء سيارته بعدد كبير من الصناديق التي تحمل الأطعمة، وبعد أيام يبقى قسم من هذه الأطعمة فيتلف، ويكون مصيره إلى القمامة!!

وكذلك في المناسبات والولائم، نشاهد ما يتقطع له القلب ألماً!!

وهكذا الحال بالنسبة إلى الملابس والأحذية، البعض يكدّس الملابس، وخاصة إذا كان مهتماً بالموضات الجديدة على مستوى النساء!.

وكذلك تتكرر المشكلة ذاتها في شراء واقتناء الأجهزة المنزلية والهواتف النقالة (الجوال)، في كلّ موسم تعلن الشركات عن شكل جديد وموضة حديثة، والناس يتفاعلون مع هذه الإعلانات والدعايات، وتكون النتيجة هذه الكمية الهائلة من المخلفات والنفايات!!.

سياسة التقادم المخطط

في عشرينيات القرن الماضي، لاحظت كبرى الشركات المنتجة للمصابيح الكهربائية أنّ استهلاك الناس للمصابيح منخفض، نتيجة ديمومتها لنحو (١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ ساعة).

فاجتمع رؤساء هذه الشركات في جنيف نهاية سنة ١٩٢٤م، وقرّروا تقصير عمر المصابيح إلى (١٠٠٠ ساعة) فقط، بهدف مضاعفة الإنتاج وزيادة الأرباح.

ومنذ ذلك الإفشال المتعمّد لجودة المصابيح الكهربائية، تطوّرت سياسة إنتاجية في الصناعات الاستهلاكية اسمها «التقادم المخطَّط» (Planned Obsolescence)، وهي ممارسة ذات عوائد تجارية كبيرة، لأنها تزيد حجم الإنتاج وتعزّز ثقافة الاستهلاك، لكنها في المقابل ذات أثر ضار بالبيئة، يظهر في استنفاد الموارد الطبيعية، وزيادة المخلفات والانبعاثات.

وكان أفضل من قدّم وصفاً متكاملاً لهذه الحيلة التسويقية هو المصمم الصناعي الأميركي بروكس ستيفنز في محاضرة ألقاها سنة ١٩٥٤م. فاعتبر أنّ غاية التقادم المخطط هي غرس الرغبة لدى المشتري في شراء منتج جديد يحتوي على تحسينات بسيطة، وذلك قبل انتهاء صلاحية استخدام المنتج القديم. ومنذ ذلك الحين، أصبح هذا المصطلح مثار جدل، ومدار نقاش، حول أخلاقيات التصميم الصناعي وحقوق المستهلك.

ثم سارت مختلف المصانع لإنتاج مختلف الأجهزة على هذه السياسة مثل الثلاجة والكمبيوتر وغسالة الملابس وأفران الطبخ، كلها تُصمم على أساس صلاحيتها لمدة معينة، وبعد تلك المدة يظهر فيها الخلل، بحيث تصبح الصيانة أغلى من قيمة الجديد، فيضطر

المستهلك أن يشتري جهازاً جديداً!

وفي العالم اليوم توجد منظمات مدنية للاحتجاج على هذا الواقع، ترفع شعارات الحق في الصيانة، وتدعو إلى ضرورة إطالة مدة صلاحية عمل الأجهزة، ما دامت الشركات المصنّعة قادرة على ذلك، ولبيان حجم المشكلة يكفي الاطلاع على الإحصائيات الغريبة في هذا المجال، ففي الولايات المتحدة تبلغ كمية الهواتف الذكية التي يجري التخلص منها يومياً (٤١٦٠٠٠ جهاز)، تُضاف إلى (١٤٢٠٠٠) جهاز كومبيوتر تصبح غير ذات قيمة بالنسبة لأصحابها يوميًّا، وفقا لتقديرات وكالة حماية البيئة الأميركية!![1].

السعي لتدوير النفايات

ويتم ذلك عبر فرز النفايات وإيصالها إلى الجهات التي تعيد تصنيعها أو الاستفادة منها، بدلًا من حرقها أو دفنها.

ويمكن لكلّ إنسان أن يقوم بعملية الفرز في منزله بسهولة، وذلك بوضع كلّ مادة في مكان مخصص، وهذا يجري في البلدان المتحضرة، حيث يوجد في البيت عدة حاويات، للمواد الغذائية، والمواد البلاستيكية، و المواد الورقية،... إلخ.

والخطوة الثانية إيصال هذه المواد إلى الجهات التي تعيد تصنيعها ومعالجتها، وتوجد في مختلف بلدان العالم شركات ومصانع لإعادة

(١) صحيفة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ السبت ٣ رجب ١٤٤٠هـ الموافق ٠٩ مارس ٢٠١٩ م، رقم العدد [١٤٧١١].

التدوير، ومن أشهر الدول المهتمة بهذا الجانب الصين، حيث كانت تستورد أكثر من (٥٤٪) من نفايات البلاستيك على مستوى العالم، ولعلّها بدأت تخفض استيراد نفايات البلاستيك، بل إنّ دولة النرويج تستفيد من النفايات في إنتاج الطاقة الكهربائية.

ورأينا في بعض الدول أنّ شركات متخصصة تبعث مندوبيها إلى المنازل لتأخذ ما يزيد على حاجات الناس، من أثاث منزلي أو أجهزة وغيرها، وتخيّرهم بين البيع أو التبرع إلى الجمعيات الخيرية.

ومن الجهات المهتمة محليًّا بإعادة التدوير الهيئة الملكية بالجبيل، فلديها أكثر من عشر شركات خاصة بتدوير النفايات والمواد المتخلفة، ومع ذلك فإنّ نسبة الاستفادة من النفايات في السعودية لا تتجاوز (١٥٪).

الجمعية الخيرية للطعام

تأسست في الدمام (الجمعية الخيرية للطعام)، تقوم بمهمة إيصال الأطعمة الزائدة إلى الفقراء والمحتاجين، بعد تغليفها بصورة مناسبة، حيث تتفق مع المطاعم ومن لديه مناسبة يفيض فيها الطعام، فتستلمه الجمعية للقيام بتوزيعه على المحتاجين.

وفي شهر رمضان ١٤٤٠هـ استطاعت هذه الجمعية أن توفر أكثر (٢٣٠٧١٤) وجبة طازجة، وتوزعها على المحتاجين، وهو إنجاز كبير، ولو لم تقم بهذا العمل سيكون مصير هذه الأطعمة النفايات!!.

وهناك بعض الجمعيات الخيرية تجمع الورق أو الخبر أو الملابس، أو الكمبيوترات المستغنى عنها، ولديهم تعاون مع بعض المؤسسات والمصانع على تدويرها والاستفادة منها.

ويمكننا بشيءٍ من الاهتمام أن نقوم بدور على هذا الصعيد، ففي ذلك رضا الله سبحانه، حيث الاستجابة لأمره تعالى: ﴿وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا﴾ .

ومن جهة ثانية هو أمر مفيد على المستوى الوطني وعلى المستوى الصحي. كما يقول تعالى: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

فينبغي التأكيد على تقليل اقتناء ما لا يحتاج إليه الإنسان، والسعي لإيصال النفايات والمخلفات إلى من يستفيد منها ويعيد تدويرها.

الفصل الرابع

الثروة والمسؤولية الاجتماعية

استثمر أموالك في حياتك

من أجل أن يعمر الإنسان الأرض التي استخلفه الله فيها وطلب منه عمارتها، زوده الله بقدرات عقلية وقوى جسمية، وزرع في نفسه الرغبة في التملك والاكتساب، وجاء الدين ليشجع الإنسان على العمل والكسب وتحصيل المال والإمكانات المختلفة، وذلك بمقدار جهده وطاقته وليس بمقدار حاجته فقط.

يقول تعالى: ﴿فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّـهِ﴾.

ورد عن رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى يحب أن يرى عبده تعبًا في طلب الحلال»[1].

وعنه ﷺ: «إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها»[2].

كسب المال وتحصيل الثروة أمر مرغوب محمود، يشجع عليه

(١) كنز العمال، ج ٤، ص ٤، حديث ٩٢٠٠.
(٢) محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج١، حديث٩.

الشرع، وقد فطر الله تعالى الإنسان على ذلك.

لكن جمع المال وتحصيل الثروة ينبغي أن يكون بهدف الصرف والإنفاق، وليس التكديس والمراكمة.

البعض قد تسيطر عليه رغبة جمع المال وتكديسه، كلما زادت عقاراته وأمواله في البنوك ازداد فرحاً!

وماذا بعد ذلك؟!

سيغادر الإنسان هذه الدنيا ويترك فيها كل شيء، وهو لا يعلم متى يغادر!

وحين يغادر لا يأخذ من أمواله إلا بمقدار قيمة كفنه!!

وثروته ستكون بيد الآخرين، وقسم من الناس قد تضيع أموالهم وثرواتهم، دون علم ورثتهم!

في البنوك العالمية هناك مصطلح (الحساب الخامل) حسابات تحوي مليارات الدولارات، غادر أصحابها هذه الدنيا، ولا أحد يعلم بأرقامها السرية!

اطلعت على تقرير لصحيفه الرأي الكويتية(١٨ نوفمبر ٢٠١٧م)

كشف التقرير عن ملايين الدنانير، يحويها نحو نصف مليون «حساب خامل» في البنوك الكويتية، وأضاف: «من أكثر الأموال المهملة شهرة في البنوك المحلية، حساب لأحد العملاء المفقودين (معلوماتيا)، فتحه في العام ١٩٩٠ برصيد يقارب ٨٠٠ ألف دينار،

في حين وصل إلى نحو ١,٧ مليون دينار، وذلك في آخر جرد قام به البنك عام ٢٠١٥، دون أن يتلقى البنك أي حركة على هذا الحساب أو اتصال من صاحبه أو أحد ورثته خلال السنوات الـ ٢٧ الماضية».

وهي قضية موجودة في مختلف دول العالم، يضاف إلى ذلك قضايا الأراضي التي يغفل عنها أصحابها، لكثرة ما بأيديهم من أملاك!

وبعض هذه الأموال تصل إلى ورثة عاشوا سنوات من الخلاف والنزاع مع هذا المتوفى، وهكذا تتحول أمواله إلى أشخاص لا يحبهم أو كانت بينه وبينهم عداوة!

ومن الحالات التي تشهدها المحاكم بشكل متكرر، النزاعات بين الورثة، وقد تستمر الخلافات عدة سنوات، وتتجمد الأموال ربما عقوداً من الزمن، تتوارث الأجيال حالة النزاع بسبب ذلك الإرث!

ومن المفارقات ما تنشره الصحف في أمريكا وأوربا عن أثريا يوصون بثرواتهم إلى قططهم وكلابهم!

فقد أوصى رجل مسن في ولاية تينيسي الأمريكية بثروته ومنزله لقطيه، وحرم أبناءه الخمسة من الميراث!

وفي فرنسا أوصى مصمم الأزياء العالمي (كارل لاجيرفيلد) لقطته بملايين الدولارات!

في أحسن الفروض في مجتمعاتنا سيترك الإنسان ثروته وممتلكاته لورثته، وهنا يأتي السؤال: هل ورثتك أولى بأموالك منك؟!

الإنسان في حياته لا يرضى لو أن ابنه أو أخاه أو أحد أقربائه أراد أن يأخذ من ممتلكاته شيئاً!

أليس من الأفضل للإنسان أن يستثمر أمواله في حياته؟!

أليس من الأفضل أن ينفق الإنسان على أبنائه ويرى الفرح في وجوههم ويسعد معهم بذلك؟!

دع أبناءك يفرحون بثروتك في وجودك، وتمنع الخلافات والنزاعات المستقبلية، وهذا بالفعل ما قام به بعض الأثرياء، يوزع ثروته على أبنائه في حياته، ويبقي له ما يحتاج.

وكم يحتاج الإنسان حين يتقدم به العمر؟!

قبل فترة كتبوا عن معمرة بلغت حوالي ٩٦ سنة انتحرت قلقاً على مستقبلها!!

كم يحتاج الإنسان ليؤمن لنفسه عيشاً كريماً مريحاً؟!

أصحاب الثراء يستهلكون جزءاً يسيراً من ثرواتهم، وآخر إحصائية تتحدث عن أكثر عشرة أشخاص ثراءً تذكر أن الأول منهم: جيف بيزوس مؤسس موقع أمازون عمره (٥٥سنة) في سنة واحدة كانت أرباحه (١٩مليار دولار)، وثروته الآن (١٣١ مليار دولار). وأن العاشر منهم: لاري بيج مدير شركة ألفابيت الشركة الأم لـ غوغل، ثروته حوالي ٦ مليار دولار.

بالطبع بعض هؤلاء الأثرياء يتبرعون بنصف ثرواتهم إلى أعمال

الخير، وهذا هو التصرف الحكيم المحمود، وإلا ماذا يصنع الإنسان بهذه الثروة؟!

إن نصف الثروات الموجودة في العالم يمتلكها ٢٦ ملياردير فقط، ماذا يصنعون بهذه الثروات إن لم ينفقوها؟!

وتشير التقارير إلى أن لدينا في المملكة (٧٥ ملياردير) أجمالي ثرواتهم (١٧٥ مليار دولار).

نسأل الله أن يزيد الناس خيراً وثراء، ونأمل أن ينعكس هذا الخير على الإنسان في حياته وعلى وطنه ومجتمعه، وإلا فما فائدة هذه الأموال والثروات!

وحينما نتحدث عن أصحاب الثروات كنموذج واضح للغنى، لا ننسى أنفسنا وإن لم نكن أصحاب ثروات من ضرورة التفكير العقلاني المنطقي لحسن التصرف في الأموال التي بأيدينا قلّت أو كثرت.

مجالات استثمار الثروة

المجال الأول: أن يستمتع الإنسان بما رزقه الله في حياته ويوسع على نفسه وعياله، كما ورد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «إن الله عزوجل إذا أنعم على عبده نعمة أحب أن يراها عليه».

استمتع بما رزقك الله ووسع على عيالك ضمن الحدود المشروعة.

البعض للأسف يعيش حياة الفقراء، ويحاسب حساب الأغنياء.

المجال الثاني: صلة الرحم وتفقد الأقرباء

أحد الأثرياء صمم أن يبني لكل واحد من إخوته بيتاً، وكان يتفقد أوضاع إخوانه وأخواته، فضلاً عن أبنائه وبناته.

وأعرف أحد الأخيار المؤمنين (رحمه الله)، كان يرسل سائقه كل أسبوع إلى السوق ليشتري الفواكه، ويوزعها على أصدقائه وأقربائه.

ونقلوا لي عن أحد الأشخاص يمول بيوت أبنائه وإخوته بالمواد الغذائية، شهرياً، ولا يسمح لهم بشراء شيء أبدا!

ورد عن رسول الله ﷺ: «إِذَا أَعْطَى اللهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ»[1].

المجال الثالث: الإنفاق على مصالح المجتمع

أنت تعيش في مجتمع وترى أصحاب الحاجات، وتعرف عن وجود مشاريع ومؤسسات اجتماعية خيرية، فينبغي أن تستثمر هذه الفرص للإنفاق مما رزقك الله.

البعض يوصي بأعمال البر بعد وفاته، والأولى أن ينفق الإنسان في حياته، وهو أكثر ثواباً وفضلاً، وأكثر ضماناً.

على الإنسان أن يتحرك ويحرك ماله لمنفعته دنياً وآخرة، فقد ورد في الحديث عن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: «السخي قريب من

(١) صحيح مسلم، حديث ٩١.

الله، قريب من الجنة، قريب من الناس»[١].

وورد عن الإمام علي عليه السلام: «مَنْ أَيْقَنَ بِالْخَلَفِ جَادَ بِالْعَطِيَّةِ»[٢].

فالعاقل هو من يستثمر أمواله في حياته، بعيداً عن حالة القلق.

يقول الشاعر محمود الوراق:

مَن ظَنَّ بِاللَهِ خَيراً جادَ مُبتَدِئاً وَالبُخلُ مِن سوءِ ظَنِّ المَرءِ باللهِ

الله الذي أعطاك الخير والثروة، سيبارك لك ويعطيك المزيد، فينبغي أن يتجه أهل الخير للإنفاق على الفقراء والمحتاجين وكُل حسب إمكاناته.

(١) بحار الأنوار، ج ٦٨، ص ٣٥٦.
(٢) نهج البلاغة، حكمة ١٣٨.

ماذا تصنع بفائض المال؟

لأنّ الأمر بالإنفاق في سبيل الله، من أجل تعزيز الدين ومساعدة المحتاجين، كان موضع تأكيد واهتمام في آيات القرآن الكريم، وتوجيهات النبي الأعظم ﷺ، لذلك تساءل المسلمون عن حدود الإنفاق المطلوب منهم، يقول تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾.

فالآيات التي تحدثت عن الإنفاق تزيد على سبعين آية، إلى جانب أكثر من ثلاثين آية تتحدث عن الزكاة، وبعض تلك الآيات تذكر الإنفاق إلى جانب الإيمان بالله، كقوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾[سورة النساء، الآية: ٣٩].

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[سورة البقرة، الآية: ٣].

وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ

وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾[سورة البقرة، الآية: ١٧٧].

وكانت استجابة المؤمنين الصادقين الأوائل بمستوى هذا التأكيد والاهتمام، إلى حدّ أنّ بعضهم ما كان يترك من ماله شيئًا، حتى ما يقيم به حياته وحياة أسرته!!

وجاؤوا يسألون رسول الله ﷺ عن حدود الإنفاق التي يحققون بها الاستجابة للواجب الشرعي والأمر الإلهي، فنزلت الآية الكريمة، لتبيّن أنّ الأولوية لحاجات الإنسان ومستلزمات حياة أسرته ومن يعول، ثم ينفق الفائض عن حاجته وحاجة عائلته يقول تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ والعفو هو الزيادة والفائض.

وفي الحديث «أنّ رجلًا جاء رسول الله ﷺ بِمِثْلِ الْبَيْضَةِ مِنْ ذَهَبٍ، قَدْ أَصَابَهَا مِنْ بَعْضِ الْمَغَازِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خُذْ هَذِهِ مِنِّي صَدَقَةً، فَوَاللَّهِ مَا أَصْبَحَ لِي مَالٌ غَيْرُهَا.

قَالَ: فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.فَجَاءَهُ مِنْ شِقِّهِ الْآخَرَ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ جَاءَهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ، فَأَخَذَهَا مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: يَأْتِي أَحَدُكُمْ إِلَى جَمِيعِ مَا يَمْلِكُ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ، ثُمَّ يَقْعُدُ يَتَكَفَّفُ النَّاسَ، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غِنًى»[1].

وحدّ الغنى الشرعي: أن يملك الإنسان نفقته ونفقة عياله لسنة

(١) محمد بن حبان بن أحمد التميمي، صحيح ابن حبان، حديث ٣٤٤١.

كاملة، بالفعل أو القوة.

ويقصد بـ (الفعل) وجود المال نقدًا، أو (القوة) أي لديه موارد توفر له ما بما يحتاج.

وجاء في الدر المنثور عن ابن عباس: «أنَّ نفرًا من الصحابة، حين أمروا بالنفقة في سبيل الله، أتوا النبيّ فقالوا: إنا لا ندري ما هذه النفقة التي أمرنا بها في أموالنا، فما ننفق منها؟ فأنزل الله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ وكان قبل ذلك ينفق ماله حتى ما يجد ما يتصدّق به»[١].

ما تكسبه ليس لك وحدك

إنّ ما يكسبه الإنسان من مال وثروة، هو نعمة من الله تعالى، من أجل أن يعيش مرتاحًا، ويوفر لنفسه ولمن يعول متطلبات الحياة والرفاه، فالآية تؤكد أولوية حاجة الإنسان الشخصية ومن يعول، وحين يزيد كسبه ودخله عن حاجته، فإنّ عليه أن يلتفت إلى حاجات من حوله من أقاربه وجيرانه وأصدقائه، وسائر الضعفاء من أبناء مجتمعه، وذلك ما يطلبه الله تعالى منه، فما تكسبه ليس لك وحدك، بل للآخرين حصة منه، وعليك أن تنفق على القضايا الدينية والاجتماعية والإنسانية

وبكلّ صراحة تقول الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۝٢٤ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[سورة المعارج، الآية: ٢٥]، ويقول تعالى: ﴿وَفِي

(١) جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج١، ص٦٠٧.

أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[سورة الذاريات، الآية: ١٩].

إذا توفرت جميع حاجاتك وحاجات عيالك، انظر إلى من حولك، فقد يعيشون الحاجة والفاقة، فأنت مطالب بالإنفاق عليهم، ورد في الحديث عن النبي محمد ﷺ: «مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبْعَان وَجَارُهُ جَائِعٌ»(١).

من يتغافل عن حاجة جاره الفقير، ليس مؤمنًا على الحقيقة، وورد عنه ﷺ أنه قال: «مَا مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ يَبِيتُ فِيهِمْ جَائِعٌ يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(٢).

والحديث عن الجوع كنموذج للحاجة، وليس الأمر محصورًا في حدود الجوع، فهو مظهر من مظاهر الحاجة، فإذا كانت هناك حاجة تستلزمها الحياة، لا تتوفر لشخص، والناس يتجاهلون حالته، فالله تعالى لا ينظر إلى أهل هذه القرية جميعهم.

وورد عن الإمام علي عليه السلام: «إِنَّ اللَّه سُبْحَانَه، فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ، فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلَّا بِمَا مُتِّعَ بِه غَنِيٌّ، والله تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ»(٣).

والالتفات إلى حاجات أبناء المجتمع يصب في مصلحة الفرد نفسه؛ لأنّ الإنسان إذا عاش في مجتمع يكثر فيه الفقراء، فذلك يعني

(١) الكافي، ج ٢، ص٦٦٨، حديث١٤.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) نهج البلاغة، حكمة: ٣٢٨.

وجود ثغرات في الأمن الاجتماعي، فالفقر يولّد الجريمة والانحراف والفساد!.

إنفاق المتمكنين من أجل حاجات الفقراء والمحتاجين يؤمن الاستقرار للمجتمع.

نماذج من البطر والترف

ماذا يصنع الإنسان بالمال الفائض عن حاجته؟!

البعض لديه ما يكفيه لعشرات السنين، حتى لو عاش مئة سنة، فماذا يصنع بهذه الزيادة؟!

قد يدفعه توفر المال الفائض إلى البطر والترف الزائد عن الحدّ!.

ومن أمثلة ذلك ما تنشره الجرائد عن أخبار بعض الأثرياء:

رجل الأعمال الياباني(كيوشيكيمورا)، اشترى سمكة تونة بمبلغ ٣ مليون دولار[١].

رجل الأعمال الهندي (راج ساهاني) اشترى لوحة سيارة مميزة تحمل الرقم «٥» مقابل ٣٣ مليون درهم إماراتي، أي حوالي ٩ مليون دولار أميركي[٢].

حينما يتوفر عند الإنسان مال فائض، يبحث عن مثل هذه الأمور

(١) بي بي سي: ٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩م.
http://www.bbc.com/arabic/world-46768770

(٢) العربية نت: السبت ١٥ محرم ١٤٣٨هـ ـ ١٥ أكتوبر ٢٠١٦م.
http://ara.tv/6vqwa

ينفق المال فيها!

وبعض الأثرياء يراكم المال والثروة، تتجمع لديه العقارات والأموال، دون أن ينفقها!

تناقلت الصحف وفاة أغنى رجل في الفلبين، «هنري سي سر»، الذي تصدّر على مدار ١١ عامًا قائمة أثرى أثرياء الفلبين، التي تصدرها مجلة «فوربس» العالمية، وقدرت ثروته بنحو ١٩ مليار دولار[١].

التفكير في مستقبل الأبناء

إذا كان الإنسان مطمئنًا على مستقبل أبنائه، ولديه مبالغ احتياطية للحالات الطارئة، فلماذا يكدّس الأموال؟!

في النصوص الدينية تشجيع على الاهتمام بمستقبل الأبناء، وألّا يترك الإنسان أبناءه يتكففون الناس بعده.

عن مسعدة قال: حدثني جعفر بن محمد، عن أبيه: أنّ رسول الله ﷺ بلغه أنّ رجلًا من الأنصار توفي وله صبية صغار، وليس لهم مبيت ليلة، تركهم يتكففون الناس، وقد كان له ستة من الرقيق ليس له غيرهم، وأنه أعتقهم عند موته.

فقال لقومه: «ما صنعتم به»؟

قالوا: دفناه.

فقال: «أما إنّي لو علمته ما تركتكم تدفنونه مع أهل الإسلام، ترك

(١) جريدة اليوم الصادرة بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٩م (وفاة أثرى أثرياء الفلبين).

ولده صغارًا يتكففون الناس!»[1].

أما إذا كان الورثة مقتدرين ماليًا، فعلى الإنسان أن يفكر في نفسه ومستقبله الأخروي، كما يقول الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾.

في حياة الإنسان يعطي الأولوية لنفسه وعياله، أما بعد وفاته، لماذا يترك المال كله دون أن يستثمره لآخرته؟!.

الوصية بالثلث

من الناحية الشرعية للمتوفى حقّ الوصية بثلث أمواله لا أكثر إلّا أن يجيز الورثة، والبعض قد يغفل عن هذا الأمر، بإمكانك أن توصي به لأعمال الخير، ونحن نجد في بعض المجتمعات الغربية من يوصي بأمواله لبناء الجامعات والمستشفيات أو المكتبات، وللإنفاق على الفقراء والمحتاجين.

البعض في مجتمعنا يحصرون وصاياهم بثلث تركتهم في العبادات (الصلاة والحج وغيرها)، وثواب هذه الأعمال لا شك فيه، لكن تفيد الأحاديث كما تفيد فتاوى الفقهاء بأنّ الوصية والإنفاق على الفقراء والمحتاجين أكثر ثوابًا وأجرًا.

في ملحق مناسك الحج للمرجع السيد علي السيستاني حفظه الله، وعلى موقعه الإلكتروني، سؤال عن المفاضلة بين الحج والزيارة وبين

(١) روى الكليني في الكافي، ج ٧، ص٩، حديث ١٠ نحوه، ورواه الصدوق في من لا يحضره الفقيه، ج٤، ص١٨٦، حديث ٥٤٢٧ ، وعلل الشرائع، ج٢، ص٥٦٧، ونقله المجلسي في بحار الأنوار ، ج١٠٠، ص١٩٨.

الإنفاق على الفقراء والمحتاجين.

فكان الجواب: مساعدة أولئك المؤمنين المحتاجين أفضل من الحجّ وزيارة العتبات المقدسة في حدّ نفسيهما، ولكن قد يقترن الحجّ أو الزيارة ببعض الأمور الأخرى التي تبلغ بها تلك الدرجة من الفضل أو تزيد عليها[١].

فهذا هو الأصل، لذلك ينبغي للإنسان إذا كان لديه فائض من المال أن ينفقه في حياته، وأن يوصي بثلثه بعد وفاته، فذلك مصداق لـ (الْعَفْوَ) الوارد في الآية:

﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[سورة البقرة، الآية: ٢١٩].

ما ينفقه الإنسان في مجالات الخير يجده أمامه يوم القيامة خيرًا وثوابًا ونعيمًا يُسعد حياته في الآخرة.

كما ترتب حياتك في الدنيا وتستمع بمالك، فتكون كلّ احتياجاتك متوفرة بالمستوى المناسب، عليك أن تفكر في مستقبلك الأخروي.

(١) مناسك الحج وملحقاتها، دار كميل، طبعة ١٤٣١هـ، حاشية ص٦٣.

كيف نستثمر المال قبل فقده؟

هناك حقيقة مهمة غالبًا ما تغيب عن أذهان البشر رغم إدراكهم ومعايشتهم لها، وهي أنّ كلّ الإمكانات المادية الموجودة تحت أيديهم، إنّما هي إمكانات مؤقتة زائلة لا محالة.

ذلك أنّه وبالرغم من وضوح كثير من الحقائق أمام الإنسان، إلّا أنّه يتجاهلها ويتجاوزها، في سلوكه وتعامله، غفلة أو استرسالًا مع الأهواء والرغبات، ومن تلك الحقائق، ما يرتبط بعلاقة الإنسان بما تحت يده من المصالح والمكاسب، من قبيل الثروة والممتلكات والمناصب والجاه. فجميع هذه الإمكانات، ليست مضمونة الدوام للإنسان، ولا الإنسان مضمون الدوام لها، وإنّما العلاقة بينه وبينها علاقة مؤقتة محدودة، يجهل الإنسان تمامًا وقت نهايتها.

ولا حاجة لمزيد من الاستدلال على حقيقة حصول الافتراق بين الإنسان وإمكاناته، لشدة وضوحها. فلطالما رأى الجميع كم أنّ كثيرين كانت تحت أيديهم إمكانات ثم فقدوها، من الصحة والثروة

والمنصب.

وحتى لو لم تأتِ الحوادث والنكبات على ما تحت يد الإنسان، وبقيت عنده كلّ الإمكانات، فهل يضمن لنفسه البقاء حارسًا عليها إلى الأبد؟! أم أنّ من المحتوم أن يفارقها، ليكون بذلك أمام حتميتين، إمّا أن يذهب المال عنه، أو يذهب هو عن المال.

القلق ليس مطلوبًا بل حسن التصرف

إنّ النصوص الدينية كثيرًا ما تركز على حقيقة مفارقة الإنسان لما تحت يديه. لا لكي يعيش الإنسان قلقًا مضطربًا، فالحياة القلقة خلاف ما أراده الله تعالى القائل:﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّـهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾، وإنما يأتي استحضار هذه الحقيقة، لكي يحسن الفرد التعامل مع ما تحت يده من إمكانات. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ﴾، والخطاب موجّه هنا للراحلين لعالم الآخرة، عند الاحتضار، ونزع الروح عن الجسد، وأول لحظات دخول عالمهم الجديد.

فقد جاء الإنسان إلى الحياة الدنيا فقيرًا ضعيفًا عاجزًا، لا يستطيع أن يدفع عن نفسه مكروهًا، ولا يكسب لها شيئًا، حتى إذا حانت ساعة الخروج منها، يكون في حالة أشدّ من الأولى. فإذا كان في استقباله ساعة ولادته حنان الوالدين وعطفهما، حيث الأم الحنون والأب الشفيق، فمن يكون إلى جانبه ساعة يدلى في حفرته يوم موته؟!

أوَليست هذه حالة من الضعف أشدّ وأقسى من الأولى؟! هذا هو المصير الذي ينتظر كلّ إنسان، وهذه هي الحقيقة التي ستصدم كل أحد ذات يوم، حتى لو أمعن في تجاهلها أمدًا طويلًا، لذلك فليستعد، وليتهيأ لتلك الساعة.

ينبغي أن يدرك الإنسان أنّ ما تحت يديه ليس ملكية ذاتية له، وإنما هو مخوّل فيه من قبل الله تعالى. لذلك جاء في الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ﴾، وفي ذلك إشارة إلى أنّ الأموال والأملاك ليست ملكية ذاتية للإنسان، بقدر ما هي أموال أعطاه الله تعالى التخويل فيها، أي منحه حقّ التصرف فيها. ولا يظنّن أحدٌ أن تلك الأموال جاءته عن استحقاق ذاتي، وإنما هو تخويل من الله تعالى له، وفي لحظة ما ينزع منه هذا التخويل، حتى يغدو فجأة غير مخول التصرف في كلّ ما جمع وراكَمَ طول حياته.

إنّ إدراك الحقيقة السابقة، يعني أن يبادر الإنسان إلى حسن التصرف في الأموال والممتلكات التي بين يديه. بأن يسرع في الاستفادة منها، وأن يتمتع بالخير الذي أعطاه الله إيّاه، لا أن يسترسل في اللهث خلف مراكمة الثروة والممتلكات، فيعيش لاهيًا بتصاعد أرقام أرصدته المالية في البنوك، على حساب استمتاعه بحياته وأمواله. وإذا لم تنعكس هذه الأموال والإمكانات على حياة الإنسان، فما الفائدة منها؟!

وإنه ليصدق في بعضهم ما ورد أمير المؤمنين عليه السلام في البخيل: «يَعِيشُ

فِي الدُّنيا عَيْشَ الفُقَراءَ، وَيُحاسَبُ فِي الآخِرَةِ حِسابَ الأَغنِياء»[١]، فلا يتمتع هؤلاء بالخير الذي وهبهم الله إيّاه من جهة، ومن جهة أخرى يحاسبون في الآخرة على كلّ مثقال ذرة من ذلك الخير.

الاستمتاع بالثروة والخير

هناك نصوص دينية كثيرة تحضّ الإنسان على الاستمتاع بما عنده من الخير. وإلّا ما المسوّغ في أن يلهث المرء خلف جمع الأموال والممتلكات على مدار الساعة، ثم لا يستمتع بها، ولا يمتّع بها عائلته والمحيطين به؟! إنّ التصرف على هذا النحو يأتي مناقضًا لصميم النصوص الدينية، كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّـهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾، أوَليس في هذا دعوة صريحة لأن يستمتع المرء ويمتّع من حوله بما عنده من الخير؟! وجاء عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام أنّه قال: «إنَّ عِيالَ الرَّجُلِ أُسَراؤُهُ، فَمَن أنعَمَ اللّهُ عَلَيهِ نِعمَةً فَليُوَسِّع عَلى أُسَرائِهِ، فَإن لَم يَفعَل أوشَكَ أن تَزولَ تِلكَ النِّعمَةُ»[٢].

أما الأمر الثاني، فإنّ على الإنسان أن يحوّل الثروة غير المضمونة التي بين يديه إلى ثروة مستقبلية مضمونة. فإذا ما كان الإنسان متيقّنًا أنّه سيذهب عن هذه الثروة أو تذهب عنه، وهناك طرق لتحويل هذه الثروة إلى معين مستقبلي لا ينضب، فَلِمَ لا يفعل ذلك؟!

وذلك من خلال الإنفاق منها على أمور الخير، وعلى كلّ ما ينفع

(١) عيون الحكم والمواعظ، ص٣٣٠.
(٢) من لا يحضره الفقيه، ج٤، ص٤٠٢، حديث٥٨٦٧.

الناس، ويعمر الحياة، وهذا هو الاستثمار الأمثل للثروة والإمكانات، فذلك ما يهب الإنسان الأجر والثواب من ربّ العالمين، ويبقي له الذكر الجميل بين الناس، أما الحرص الشديد على حفظ المال، فإنّ مصيره الفراق عن مالكه، شاء الإنسان أم أبى، ولطالما رأى الجميع كيف فارق الأثرياء ثرواتهم وممتلكاتهم مرغمين.

الادّخار للآخرة

وقد وردت نصوص دينية كثيرة تحث الإنسان على حسن التصرف في أمواله حتى تنفعه في دنياه وآخرته. جاء عن رسول الله ﷺ: «إن لك في مالك ثلاثًا شركاء: أنت، والتّلف، والوارث، فإنِ استطعت أن لا تكون أعجزهم فافعل»(١)، وورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «خَيرُ مالِكَ ما أعانَكَ على حاجَتِكَ»(٢)، كما ورد عن الإمام الحسين عليه السلام: «مالُكَ إن لَم يَكُنْ لَكَ كُنتَ لَهُ، فلا تُبقِ علَيهِ فإنّهُ لا يَبقى علَيكَ، وكُلْهُ قَبلَ أن يَأكُلَكَ»(٣)، إنّ الإنسان مخيّر بين أن يجعل المال في خدمته، أو يصبح هو خادمًا وعبدًا للمال، فيبذل في توفيره ومضاعفة أرقامه كلّ وقته وأعصابه، ليخرج في النهاية خالي الوفاض. والحال أنّ الإنسان هو من يجب أن يسخر المال لخدمته لا العكس. وورد عن أمير المؤمنين

(١) كنز العمال، حديث ١٦١٤٧.
(٢) بحار الأنوار، ج٧٥، ص١٢.
(٣) المصدر نفسه، ج٦٨، ص٣٥٧.

عليه السلام: «إنَّ خَيرَ المالِ ما أورَثَكَ ذُخرًا وذِكرًا، وأكسَبَكَ حَمدًا وأجرًا»[١].

من هنا نخلص إلى أنّه في الوقت الذي يشجع فيه الدين الإنسان على الكسب الحلال، فإنه لا ينفكّ يذكره بحقيقة الفراق الحتمي بينه وبين ثروته وممتلكاته، لا ليحبط معنوياته، وإنّما ليدفعه نحو صرف ثروته في المصارف الصحيحة، من خلال التوسعة على عياله وأقربائه، وإفادة مجتمعه، وخدمة دينه، وإحياء القيم النبيلة، ومن دون ذلك لا قيمة للمال والثروة.

(١) عيون الحكم والمواعظ، ص١٥٣.

الابتهاج بالبذل والعطاء

الثروات المالية الشخصية ليست بالضرورة نتاج جهد فردي محض، ولا يمكن أن تأتي بمعزل عن الفرص التي يوفرها المحيط الاقتصادي والاجتماعي للفرد، لهذا كان للمجتمع في تلك الثروات حق ونصيب، وهذا ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ۝٢٤ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[سورة المعارج، الآيتان: ٢٤-٢٥].

إن حال الثروات المكتسبة يشبه إلى حدٍّ كبير حال الطاقة التي يكتسبها جسم الإنسان من خلال الغذاء، فإنه يحتاج إلى تصريف هذه الطاقة، وإلا فإن بقاءها في الجسم سيشكل ضررًا فادحًا، وكلما تناول الإنسان كمية أكبر من الغذاء، وكانت السعرات الحرارية فيها أكبر، كانت حاجة الجسم أكثر للحركة وبذل الجهد لحرق تلك الطاقة، وإلا فإن اختزانها في الجسم سيكون مدمرًا للصحة، من هنا نشأت الحاجة لدى بعض الناس الذين لا تقتضي طبيعة عملهم بذل الجهد البدني، لأن يصنعوا لأنفسهم برنامجًا رياضيًا، يصرفون فائض الطاقة لديهم،

حتى لا تصبح منشأً للمشاكل الصحية.

هذا المثال ينطبق تمامًا على الثروات المالية، فالإنسان الذي حباه الله سبحانه وتعالى دخلًا ماليًا جيدًا، يجب أن يكون لديه في مقابل هذا الدخل إنفاق وعطاء، ضمن محيطه الاجتماعي، وقضايا الشأن العام. إذ إن تكدس الثروة دون إنفاق على أوجه البر، يُعدّ منشأً للأمراض الروحية التي تضرب صميم الجانب المعنوي للإنسان، فتخلف أضرارًا فادحة على شخصيته.

لقد حفل القرآن الكريم والمرويات الشريفة بالكثير من النصوص حول الإنفاق، بشكل يفوق تلك الآيات والمرويات التي تحث على سائر العبادات كالصيام أو الحج أو الصلاة.

إن الإنفاق أمر ضروري لصحة الإنسان الروحية، ولصحة المجتمع الذي ينتمي إليه، ذلك لأنه إذا قلت حالة العطاء والإنفاق فإن المجتمع يضعف وينحدر مستواه، يقول تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ﴾[سورة التغابن، الآية: ١٦]، وبهذا المعنى فإن الإنسان حينما يعطي فهو لا يعطي الآخرين بقدر ما ينفق على نفسه.

إن الإنسان معني بالبحث عن الفرص الاستثمارية التي تبني آخرته، وتقوّم وضعه الروحي، من قبيل المساهمة في مساعدة الفقراء، وتشييد المساجد، ودعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية، وطباعة الكتب، تمامًا كما يبحث عن الفرص الاستثمارية المربحة في حياته الدنيا.

البحث عن فرص الخير والعطاء

إن أصحاب السجايا الطيبة يفرحون إذا فتحت أمامهم أبواب الإنفاق في سبيل الله. تلك سجية اشتهر بها الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام حيث نقل عنه أنه يفرح إذا جاءه فقير فيرحب به ويقول: «مرحبًا بمن يحمل عني زادي إلى الآخرة»[١]. ونعرف بعض الأشخاص المؤمنين الذين دأبوا على السؤال والمطالبة باستمرار بإطلاعهم على فرص الخير والبذل في سبيل الله، حتى لا تفوتهم فرص المساهمة فيها. هذا النوع من الناس هم الذين يعون قيمة المال ويستثمرونه استثمارًا صحيحًا، وهم الرابحون في نهاية المطاف.

إن الله سبحانه تعالى يشوّق الإنسان إلى الإنفاق فيقول: ﴿وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ﴾، إن هذا المال الذي تنفقه في الشأن العام هو قرض لله، وسوف يرد إليك بأضعاف كثيرة، وأرباح مضمونة، يقول تعالى: ﴿إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ﴾[سورة التغابن، الآية:١٧]، فالله الذي يعطي المال، يقترض هذا المال من عبده، وهو الغني عن كل أحد، وإنما أراد بذلك أن يعطي للإنسان فرصة البذل والعطاء، وليرسخ بذلك أسس التلاحم والتراحم بين الناس، وفوق كل ذلك يجعل ذلك العطاء سببًا لغفران الذنوب، ونيل رضوانه عز وجل، وورد في آية كريمة أخرى ﴿مَّن ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّه قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[سورة البقرة، الآية: ٢٤٥].

---

(١) بحار الأنوار، ج ٤٦، ص٩٨.

الإنفاق بين الدوافع والموانع

علينا أن نعي أن نفس الإنسان قد تمنعه عن الإنفاق تحت هاجس نقص المال، وهذا ما عبرت عنه الآية الكريمة بشحّ النفس وحذرت من هذه الحالة، يقول تعالى: ﴿وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الحشر، الآية: ٩].

ورد عن أمير المؤمنين علي عليه السلام: «الجود من كرم الطبيعة»[١] وفي قول آخر عنه عليه السلام: «الكريم يبهج بفضله واللئيم يفتخر بملكه»[٢] فالشخص الكريم يبتهج بالإنفاق على أوجه البر بخلاف اللئيم. إن الإنسان الواعي الذي يحمل رؤية واضحة وروحًا سليمة يفرح بالعطاء، كما ورد عن علي عليه السلام: «مسرة الكرام في بذل العطاء»[٣].

إن معادن الناس إزاء مبدأ الإنفاق والعطاء ليست واحدة. نجد ذلك واضحًا عندما تعرض على أحدهم مشروعًا خيريًا يحتاج بعض الإنفاق، فيشعر بالضيق، ويحسّسك بأنك قد أثقلت عليه، بينما على العكس من ذلك تجد الواعين الذين يتعاطون مع طلبات المساهمة في المشاريع الخيرية وكأنها فرص استثمارية نادرة تنزل عليهم من السماء.

ولعل السؤال الملحّ هنا؛ ماذا يفعل الإنسان بالمال إذا لم ينفق في

(١) بحار الأنوار، ج ٧٤، ص ٤٢١.
(٢) المصدر نفسه، ج ٧٥، ص ١٤٣.
(٣) غرر الحكم ودرر الكلم.

سبيل الله؟ وماذا ينفع الهوس بالأرقام وارتفاع الأرصدة وهي نائمة في الحسابات البنكية؟!. على العكس من ذلك حين ينفق المرء فهو يكسب راحة النفس، ومحبة القلوب، ورضا الرب عز وجل، ورد عن النبي ﷺ: «يقول العبد: مالي مالي وإنما له من ماله ثلاث: ما أكل فأفنى أو لبس فأبلى أو أعطى فاقتنى، وما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركه للناس»[١].

وسأل النبي ﷺ أصحابه ذات مرة: «أيكم مال وارثه، أحب إليه من ماله؟ قال: قالوا: يا رسول الله، ما منا أحد إلا ماله أحب إليه من مال وارثه. قال: اعلموا أنه ليس منكم أحد إلا مال وارثه أحب إليه من ماله، مالك من مالك إلا ما قدمت، ومال وارثك ما أخرت»[٢]. فالمال الذي تركته هو ليس لك بل لوارثك.

وعن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «أتى رجل النبي فقال يا رسول الله: أي الناس أفضل إيمانًا؟ قال: أبسطهم كفًا»[٣]. وعنه عليه السلام: «السخي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة بعيد من النار، والبخيل بعيد من الله بعيد من الناس بعيد من الجنة قريب من النار»[٤].

وحينما نتحدث عن البذل والعطاء لا نتحدث عن فئة الأغنياء

---

(١) صحيح مسلم، حديث ٢٩٥٩.
(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٢، حديث ٣٦٢٦.
(٣) الكافي، ج ٨، ص ٤٠.
(٤) مستدرك الوسائل، ج ٧، ص ١٣.

فقط، وإنما نعني بذلك كل إنسان بحسب وسعه. حيث يتصور بعض الناس من ذوي الدخل المحدود أن هذا التوجيه إنما يخص ذوي الثروات والأموال الطائلة، هذا غير صحيح فكل ينفق من سعته. عن أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تستح من إعطاء القليل فإن الحرمان أقل منه»[١] وعنه عليه السلام: «جود الفقير أفضل الجود»[٢]، فعلى كل إنسان أن ينفق على أوجه البر حسب استطاعته.

على الإنسان أن يدرب نفسه على البذل والعطاء. وذلك بالإنفاق على أقاربه وذويه، والمحتاجين في مجتمعه، وما يخدم الدين، وما أحوج مجتمعنا إلى العطاء والبذل، خاصة في الوقت الحاضر، حيث تبدو الآفاق أرحب من حيث إمكانية إنشاء المشاريع الدينية والاجتماعية المختلفة، من قبيل بناء المساجد والحسينيات، وطباعة الكتب، وإنشاء المؤسسات الدينية والاجتماعية، وما إلى ذلك من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية التي لا تزال هشة وضعيفة، وهي أحوج ما تكون للمال.

(١) نهج البلاغة، حكمة ٦٧.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم.

المسؤولية تجاه الفقراء

إن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق وتكفل بأرزاقهم، كما يقول الله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾، وهذا يعمّ كل الكائنات الحية، وفيما يرتبط بالبشر، فإن الله سبحانه وتعالى أودع لهم في حنايا الكون كنوز الخيرات والثروات، ومنحهم العقول والقدرات التي يتمكنون بها من السعي لأرزاقهم، وتحصيل ما تتقوّم به حياتهم. ورد عن علي عليه السلام: «عِيَالُهُ الْخَلَائِقُ ضَمِنَ أَرْزَاقَهُمْ وَقَدَّرَ أَقْوَاتَهُمْ»[1]. لكن بعض البشر قد يتكاسلون عن السعي لأرزاقهم، فيعيشون حياة الفقر بسبب كسلهم وتقاعسهم في البحث عن أرزاقهم.

وفي كثير من الأحيان يعيش المجتمع وضعًا غير عادل، لا يستطيع فيه بعضهم الوصول إلى رزقه؛ لأن هناك خللا في النظام الاجتماعي، فلا تكون الفرص متاحة، أو لا تكون متكافئة، لذا لا يصل هؤلاء الناس إلى أرزاقهم، بسبب الخلل الموجود في النظام الاجتماعي.

---

(١) نهج البلاغة. خطبة ٩١.

وفي بعض الأحيان قد يكون الإنسان عاجزًا عن السعي لرزقه، لنقص في قدراته أو لمرض، أو لتعب، أو لأيّ ظرف آخر، فيعجز عن الوصول إلى حصته من الرزق المقدر له.

إن الحالة السوية أن يسعى كلّ إنسان إلى رزقه، والرزق والخير موجودان، ولكن هناك حالات استثنائية، أبرزها الحالات الثلاث:

١. كسل الإنسان عن السعي إلى رزقه.
٢. الخلل في النظام الاجتماعي.
٣. وجود عجز عند الإنسان في جسمه أو في ظروف حياته.

لهذه الأسباب الثلاثة، تتكون مساحة من أبناء المجتمع تعيش الفقر والحاجة؛ ولا يتوفر لها ما تتقوّم به حياتها.

معالجة مشكلة الفقر

إن وجود مساحة من الفقر في أيِّ مجتمع، لها مضاعفات على حياة ذلك المجتمع، فالفقر ينتج الانحراف والإجرام، وينتج عدم الانسجام في العلاقات بين فئات المجتمع، وقد اهتمّ الإسلام بمعالجة هذه المشكلة، وذلك من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: يشجّع الناس ويدفعهم، ويحرّضهم على العمل والسعي لكسب الرزق، ويعتبره جهادًا، يقول تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾[سورة الجمعة، الآية:١٠].

وعن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام: «الكادّ على عياله كالمجاهد في سبيل الله»[١]. وهناك آيات ونصوص كثيرة، تشجّع الإنسان على العمل والسعي من أجل الرزق، وتعتبر السعي عبادة من أهم العبادات.

الجانب الثاني: حينما يكون هناك خلل في النظام الاجتماعي، فإن الإسلام يحمّل قادة المجتمع وأهل الرأي والنفوذ مسؤولية السعي لإقرار العدالة، حتى تكون الفرص متاحة متكافئة أمام الجميع، ومن بين حقوق الإنسان التي أقرّتها المواثيق الدولية حقّه في العمل.

الجانب الثالث: حينما يكون هناك أشخاص عاجزون عن السعي والعمل، فإن للإسلام تشريعات فيما يرتبط بهذه الشريحة الثالثة والثانية، حيث يدفع القادرين من أبناء المجتمع ليتحمّلوا مسؤوليتهم تجاه هؤلاء العاجزين، والآية المباركة توضح ذلك حيث تقول: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[سورة الذريات، الآية:١٩].

فالإنسان الذي يكسب المال، عليه أن يعلم أن ما يكسبه، ليس كلّه له، وإنما فيه حصّة للمحتاجين والفقراء، حيث جعل الله سبحانه وتعالى حصّة للفقراء والمحتاجين في أموال القادرين.

(١) الكافي. ج٥، ص٨٨.

ويقول تعالى في آية أخرى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ۝٢٤ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[سورة المعارج، الآيتان: ٢٤ - ٢٥]، إن هذا الحقّ كما تشير بعض الروايات هو غير الحقوق المفروضة من الزكاة والخمس، فقد ورد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام في تفسير هذه الآية الكريمة: «ولكن الله عز وجل فرض في أموال الأغنياء حقوقا غير الزكاة فقال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ فالحق المعلوم من غير الزكاة وهو شيء يفرضه الرجل على نفسه في ماله يجب عليه أن يفرضه على قدر طاقته وسعة ماله فيؤدي الذي فرض على نفسه إن شاء في كل يوم وإن شاء في كل جمعة وإن شاء في كل شهر وقد قال الله عز وجل أيضًا: ﴿أَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[١].

وهناك نصوص كثيرة تتحدّث عن هذا الجانب، وتؤكّد على أن رزق الفقراء مقرّر في كسب الأغنياء. ورد عن أمير المؤمنين علي عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ، إِلَّا بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِيٌّ، وَاللَّهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ»[٢].

إن السؤال يوم القيامة أمام الله ليس فقط عن الصلاة، هل صلّيت أم لم تصلِّ؟ صمت أم لم تصم؟ وإنما السؤال أيضًا: لماذا كان هناك فقراء جائعون؟ ولماذا لم تتحمّل المسؤولية تجاههم؟.

---

(١) الكافي. ج٣، ص٤٩٨.
(٢) نهج البلاغة. حكمة ٣٢٨.

مفهوم الفقر

إن مفهوم وتعريف الفقر يختلف من زمنٍ إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى. فالفقير هو الذي لا يملك مؤونة سنته مثل سائر الناس، ضمن مستوى المعيشة المتعارف، حتى وإن كان له دخل لكنه أقلّ من مستوى المعيشة في المجتمع، فإنه يعتبر فقيرًا إلى الحدِّ الذي يصل به إلى مستوى تلبية احتياجاته، وفي فتاوى الفقهاء يعرّف (الفقير) بأنه الذي لا يمتلك مؤونة سنته إما فعلًا، بأن يكون له مال يفي هو أو وارده بمؤونته ومؤونة عياله، أو قوة بأن يكون له مهنة أو وظيفة يحصل منها مقدار المؤونة.

و(لا يضرّ بصدق عنوان (الفقير) امتلاكه دار السكنى والسيّارة المحتاج إليها بحسب حاله ـ ولو لكونه من أهل الوجاهة الاجتماعيّة ـ وكذا سائر ما يحتاج إليه من وسائل الحياة اللائقة بشأنه من الثياب والألبسة الصيفيّة والشتويّة، والكتب العلميّة، وأثاث البيت من الفرش والأواني والثلّاجة وغسّالة الملابس ووسائل التكييف وغير ذلك)[1].

إذن، لا ينبغي أن يكون هناك فقير في المجتمع، ووجود فقراء يدلّ على وجود خلل في النظام الاجتماعي، وخلل في تحمّل الناس لمسؤولياتهم.

---

(١) السيد علي السيستاني: منهاج الصالحين، ج١، مسألة: ١١٣٥.

الفقر.. مضاعفات وأخطار

إن وجود الفقراء قد يسلب المجتمع أمنه واستقراره العام، لذلك على الناس في كلّ مجتمع أن يتحمّلوا مسؤوليتهم تجاه الفقراء في مجتمعاتهم.

ونعيش الآن عصرًا يرتفع فيه عدد الفقراء والجياع على مستوى العالم، حيث تشير التقارير إلى أن عدد الجياع أو المهددين بالجوع في العالم زاد على المليار نسمة، ويشير تقرير للأمم المتحدة أن الجوع أخطر مشكلة تهدّد الوجود البشري في الألفية الجديدة.

وفي عالمنا العربي الذي يبلغ تعداده أكثر من ١٤٠مليون، تشير الإحصاءات إلى وجود أكثر من ٤٣ مليون إنسان، يعانون من فقر مدقع، دون مستوى الفقر العادي.

في مثل هذه الظروف ينبغي لكلّ إنسان واعٍ أن يتحمّل مسؤوليته تجاه المحتاجين والفقراء في مجتمعه، وذلك من خلال:

أولًا: مكافحة الظروف التي تنتج الفقر، بتوفير فرص العمل، ودفع أبناء المجتمع للتأهّل من أجل العمل.

ثانيًا: معالجة الحالات القائمة للفقراء والمحتاجين.

اصطناع المعروف لكلّ النّاس

ثمة تساؤل مطروح، عمّا إذا كانت سُبُل المساعدة وإسداء المعروف وتقديم الإحسان، ينبغي أن يكون مقتصرًا ومحصورًا ضمن دائرة المتوافقين عقديًّا وفكريًّا. فلا يعود عندها يشعر الإنسان بآلام أخيه الإنسان الآخر، ما لم يكن متوافقًا معه في العقيدة والدين، فضلًا عن الإحسان إليه.

من المعروف أن الإنسان يُسرّ بوجود من يوافقه الرأي والعقيدة ضمن محيطه العام، لما في ذلك من تأكيد الثقة الذاتية، والرضا عن النفس وسلامة المسار، وهذا جانب من أسرار انجذاب الناس المتوافقين عقديًّا وفكريًّا لبعضهم بعضًا.

كما أنّ هذه نزعة طبيعية عند الإنسان، قد تزداد أوارًا في ظروف التنافس والصراع الاجتماعي. وذلك ما ينصّ عليه القرآن الكريم؛ فالآية الكريمة ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ طبّقها القرآن الكريم على أصناف عديدة من الكفار والظالمين واليهود والنصارى، كما طبّقها

على المؤمنين أيضًا، فقد جاء في الآية ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾. غير أنّ غياب التوافق الديني والفكري، هل يُعَدّ سببًا مقبولًا يمنع اصطناع المعروف مع الآخرين؟.

تحجيم النزعة الإنسانية

إنّ المتأمّل من زاوية وجدانية يجد أن لدى الإنسان نزعة أكثر اتّساعًا وهي النزعة الإنسانية. وجوهر تلك النزعة، ميل الإنسان إلى أخيه الإنسان، والتعاطف معه، ويعزّز الدين هذه النزعة الإنسانية، من خلال رفض اصطناع الحواجز العالية بين الإنسان وإخوانه من بني البشر، نتيجة اختلافهم معه في العقيدة.

من المعروف أن للمتوافقين مع الإنسان في الدين حقًّا أوفر عليه، لكن هذا لا يعني بأيِّ حالٍ إسقاط حقوق الآخرين من المختلفين دينيًّا، ولا يعني الإجحاف والجفاء إزاءهم.

ومؤسف أنّ بعض المتدينين وقعوا في سوء الفهم حين اعتقدوا أنهم ملزمون حصرًا بمساندة أبناء جماعتهم وأهل ملّتهم، وتأسّست في هذا السبيل مؤسّسات وجمعيات تعاونية وإغاثية، لكن خدماتها بقيت مقتصرة على المستحقين من لون ديني واحد، فيما نأت تمامًا عن تقديم الإغاثة والعون للمستحقين من غير المسلمين. ثم انسحبت التصنيفات الدينية في هذه المؤسسات على الداخل الإسلامي، فصارت تحصر مساعداتها في أتباع أهل مذهب دون أتباع المذاهب

الأخرى. وفي هذا تحجيم بالغ لنزعة الخير ومشاعر النّبل الموجودة في أعماق الإنسان.

والأسوأ هو اعتقاد بعض المتديّنين أن من صميم واجبهم الديني، أن يكونوا عدوانيين تجاه من يخالفهم في الدين أو المذهب. وهذا ظلم وانحراف واضح، فالله سبحانه وتعالى لا يقبل الظلم ولا الاعتداء على الآخرين.

لا حواجز في عمل الخير

إنّ النصوص الدينية، تؤكّد بما لا يقبل الشك، على أنّ عمل الخير والإحسان إلى الناس، لا ينبغي أن يحدّده دين أو مذهب أو انتماء، وإنما ينبغي أن يكون منفتحًا على أبناء الإنسانية جمعاء.

وقد وردت نصوص دينية كثيرة تحضّ على بذل المعروف لكافّة الناس دونما تمييز. فقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «الخلق كلّهم عيال الله فأحبّهم إلى الله عزّ وجلّ أنفعهم لعياله»[1]، وقد تحدث النبي الأكرم عن الخلق أجمعين ولم يحصر حديثه في المسلمين وحدهم.

كما ورد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أنه سُئل جدّه ﷺ: «من أحبّ الناس إلى الله؟ قال: أنفع الناس للناس»[2]، ولم يقلّ أنفعهم للمسلمين.

---

(١) وسائل الشيعة، ج١٦ ص٣٤٥، حديث٢١٧٢٠.
(٢) الكافي، ج٢ ص١٦٤، حديث ٧.

وأكثر من ذلك، فقد جاءت نصوص صريحة تدفع باتجاه الإحسان لغير المسلمين، كما ورد في قوله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّـهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [سورة الممتحنة، الآية: ٨]، وقد تضمنت الآية الكريمة وصايا صريحة بالبر والقسط مع غير المسلمين.كما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «ابذل معروفك للناس كافة فإنّ فضيلة فعل المعروف لا يعدلها عند الله سبحانه شيء» فبذل المعروف ينبغي أن يكون موجّهًا «للناس كافة».

ونجد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله يوصي على نحو صريح باصطناع الخير حتى لمن يُصنّفون فجّارًا ومنحرفين. فقد روي عنه صلى الله عليه وآله: «رأس العقل بعد الدين التودّد إلى الناس واصطناع الخير إلى كلّ برٍّ وفاجر»[1]، ولعلّ في ذلك ردًّا على من يريد حرمان بعض المستحقين لمجرد انحرافهم الديني، وما يدريك، لعلّ في اصطناع الخير إعانة لذلك المنحرف على الاهتداء للطريق الصحيح.

وهناك قصة متداولة تقول: إن مجوسيًا استضاف إبراهيم الخليل عليه السلام فقال: إن أسلمت أضفتك، فمرّ المجوسي فأوحى الله تعالى إليه: يا إبراهيم لم تطعمه إلّا بتغيير دينه، ونحن من سبعين سنة نطعمه على كفره، فلو أضفته ليلة ماذا كان عليك، فمرّ إبراهيم يسعى خلف المجوسي، فردّه وأضافه فقال له المجوسي: ما السبب فيما بدا لك؟

(١) بحار الأنوار، ج٧١ ص٣٩٢، حديث١٢.

فذكر له، فقال له المجوسي: أهكذا يعاملني ثم قال: أعرض على الإسلام، فأسلم[١]. فكانت كلمات إبراهيم هذه مفتاحًا لدخول الرجل في الإيمان وتركه الكفر.

أولويات لا تمنع التوسع

ليس من منطق الإسلام وضع حدود دينية أو قومية على فعل الخير للناس. إنّ من الصحيح إعطاء الأولوية للأرحام على قاعدة «الأقربون أولى بالمعروف»، لكن ذلك لا يعني الاقتصار عليهم، واحتكار عمل الخير فيهم وحدهم، ورد في رواية عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام: «أخذ أبي بيدي ثم قال يا بني، إنّ أبي محمد أخذ بيدي كما أخذت بيدك، وقال إنّ أبي علي بن الحسين أخذ بيدي، وقال: يا بني افعل الخير إلى كلّ من طلبه منك، فإن كان من أهله فقد أصبت موضعه، وإن لم يكن من أهله كنت أنت من أهله»[٢].

وروى معلّى بن خنيس أنّ الإمام جعفر الصادق عليه السلام خرج ومعه جراب من خبز، فأتينا ظلة بني ساعدة، إذا نحن بقوم نيام، فجعل يدسّ الرغيف والرغيفين تحت وسادة كلّ واحد منهم، حتى أتى على آخرهم ثم انصرفنا، فقلت؛ جعلت فداك، يعرف هؤلاء الحقّ؟ فقال: لو عرفوه

---

(١) الإمام محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج٤، الطبعة الأولى١٤١٢هـ، (بيروت: دار الهادي)، ص٢٢٥.

(٢) وسائل الشيعة، ج١٦، ص٢٩٤، حديث ٢١٥٨٤.

لواسيناهم بالدقة ـ وقيل الدقة أي الملح ـ»[١]، وفي ذلك إشارة من الإمام عليه السلام أنّ المطلوب إسداء الخير والمعروف لجميع الناس، سواء عرفوا الحقّ أم لم يعرفوه، آمنوا بديننا ومذهبنا أم لم يؤمنوا. إنّ من المؤسف جدًّا انكفاء عمل الخير في أوساط المسلمين واقتصاره على حدود جماعتهم، في حين نجد كيف تقوم المجتمعات الأخرى بأعمال الخير والبر بشكل مفتوح، وعلى مستوى الكرة الأرضية برمّتها.

الاهتمام بالعمالة الأجنبية

من هنا ينبغي أن نكون أكثر التزامًا بتعاليم ديننا إزاء بذل المعروف للجميع. سيما وأن بلادنا تعجّ بالعمالة الأجنبية، وسواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، فهم جميعًا بشر مثلنا، من الواجب أن نعطف عليهم، وأن نحسن إليهم، ولو بإيصال الماء البارد لهم، سيّما أولئك العاملون في أجواء مفتوحة في حرّ الصيف، وتحت أشعة الشمس الحارقة، فضلًا عن تهيئة السكن اللائق لهم، ذلك أنّ هؤلاء العمال يعيشون في كثير من الأحيان في ظروف مزرية. إنّ علينا أن نهتم بهؤلاء كما نهتم بأبناء مجتمعنا، فهؤلاء بشر، وسيسألنا الله تعالى يوم القيامة عنهم، فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله: «ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع»[٢]، وقد تحدث النبي هنا عن الجار دونما تحديد أو اشتراط في أن يكون مسلمًا أو غير مسلم.

---

(١) الكافي، ج٤، ص٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٦٨، حديث١٤.

إنّ من المعيب جدًّا في مجتمعاتنا النظر للآخرين نظرة ازدراء وتعالٍ، لمجرّد كونهم عمّالًا أجانب فقراء. أوليس هؤلاء هم من يساعدونا في بناء بلادنا، ولولاهم من يا ترى سيكنس شوارعنا ومن يبني بيوتنا؟! وقد رأينا عندما وضعت بعض القيود على تأشيرات العمل لأمثال هؤلاء، كيف ضجّ المقاولون الراغبون في استقدام المزيد من العمال، وكذلك الحال مع أرباب الأسر الراغبين في استقدام سائقين وخدم لبيوتهم، أليس في ذلك دليلٌ على أنّ هؤلاء يقومون بدور كبير في حياتنا؟! من هنا فإنّ علينا أن نوسّع من أفقنا، وأن نحسن لهؤلاء العمال، ونأمل قيام جمعيات خيرية تعنى بتحسين ظروف حياة العمالة الوافدة، وتهتم بتوفير العلاج الصحي لهم، وتحسين ظروف سكنهم ومعيشتهم، فهذا مما يأمرنا به الدين؛ لأنّ البرّ بالناس من أوليات الدين.